المملكـــة المغربيـــة

جـــامعـــة سيـــدي محـــمد بـــن عبـــد اللـــه

كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Saïs -Fès

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

المختبر :التراث دراسة صيانة وانقاذ

تكوين الدكتوراه : "التاريخ والتراث"

محور : التاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية في موضوع:

تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية

إعداد الطالب(ة) الباحث (ة):

نعيمة شهبون

اسم و توقيع الأستاذ(ة) المشرف(ة):

د.ميمون مدهون

تاريخ المناقشة: 18 أكتوبر 2022

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د.عبد اللطيف مرون	كلية الآداب سايس فاس	رئيسا
د. محمد حاتمي	كلية الآداب سايس فاس	عضوا
د. راشيد بنعمر	كلية الآداب مكناس	عضوا
د. ميمون مدهون	كلية الآداب سايس فاس	مشرفا

السنة الجامعية : **2021–2020**

شكر وامتنان

إن واجب الوفاء والعرفان بالجميل يدفعني أن أتقدم بشكري الجزيل إلى الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا العمل، أستاذي الفاضل الدكتور ميمون مدهون، و الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته وملاحظاته العلمية القيّمة، مع منحي مساحة من حرية إبداء الرأي، إيمانا منه بلغة الحوار بين الأستاذ والطالب، فكان نعم العون بعد الله سبحانه وتعالى، فله مني كل الشكر والامتنان.

دون أن أنسى شكر أساتذتي الكرام في شعبة التاريخ الذين كانوا يمدونني بملاحظاتهم ونصائحهم فكان لهم عظيم الأثر في نفسي وتشجيعي على إتمام هذه الاطروحة فإليهم مني جميعا أسمى معاني الشكر والتقدير.

إهداء

إلى من تتسابق الكلمات

لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب

لأصل إلى ما أنا فيه,, أمي

إلى من افتقده ولم تمهله الدنيا

لأرتوي من حنانه.. أبي

إلى من كانوا

يساندوني ويتنازلون عن حقوقهم

لإرضائي إخوتي و صغارهم

إلى زملائي وزميلاتي

المختصرات المستعملة

مح	:	محفظة
مخ	:	مخطوط
خ .ع .ت	:	الخزانة العامة بتطوان
م. و. م	:	مديرية الوثائق الملكية
هـ	:	الهجري
م	:	الميلادي
م .س	:	مصدر سابق أو مرجع سابق
Op. cit	:	مصدر سابق أو مرجع سابق
Ibid	:	نفسه
Ibidem	:	نفس المرجع ونفس الصفحة

مقدمـــــــة

يعتبر موضوع تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر، من المواضيع الغريبة في تاريخ المغرب المعاصر، لأنه يدخل في صنف القضايا المحظورة والتي كانت تتم في إطار غير شرعي، فالتوسع الإمبريالي وضع صوب عينيه تعمير هذه الأرض بالعنصر الأوربي من مختلف أنحاء أوروبا، ولم يكن هاجس الاستيلاء على الأرض والاستقرار فيها أمرا مقتصرا على السياسيين فقط بل أصبح يهم الأفراد من عامة الأوربيين، وبصورة أخص تلك الفئة المتمثلة في أصحاب رؤوس الأموال، رغبة منهم في الحصول على حياة أفضل في المغرب أو في الحصول على ثروات طائلة من خلال استثمار الأموال في أنشطة يمكنها أن تدير أرباحا ومن بينها تربية الخنزير، فحتى البسطاء من طبقات المجتمع الأوربي استهوتهم تلك الدعاية التي صورت لهم المغرب بمثابة الجنان وأرض الخيرات[1]، فهؤلاء الوافدين الأوربيين أصبحوا أسياد هذه الأرض كونهم مؤطرين تشريعيا وسياسيا وإداريا.

إن أهمية القرن التاسع عشر لم تأتي فقط من الأحداث التي ميزته، ولكن أيضا من كونه جسد مجالا للتعرف على تطور العلاقات الدولية والإنسانية، بين العصرين الحديث والمعاصر فترة يمكن من خلالها الوقوف على مجموعة من المظاهر السياسية والاقتصادية

[1]Mahmi Najah, « Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or Historical Fictionalising? »
Coldnoon: Travel Poetics, International Journal of Travel Writing 4.1 (2015),p 89.

والاجتماعية الحديثة، التي ظهرت في منطقة جنوب المتوسط كإفرازات طبيعية ومنطقية تتدرج في سياسة الاحتكاك الذي وقع بين دول المنطقة ومن ضمنها المغرب، وبين أوروبا بجيوشها وبضائعها ومؤسساتها وأفكارها، وبين عالم ما انفكت الفجوة تتسع بينه وبين الغرب مند بداية العصور الحديثة في مختلف الميادين، فبينما تعرضت أوروبا خلال ثلاثة قرون لثورات مادية وفكرية، فإن معظم المجتمعات خارج هذه القارة كانت تعيش على اقتصاد عتيق ومؤسسات تقليدية[1] وحضارة توالت عليها عهود اللمعان، وفترات الأفول وتقلبت في تعاملها مع الآخر بين الانطواء والتفتح.

غير أن سيرورة التطور في أوروبا لم تكن نتيجتها تحسين أوضاع الأمم الأوربية المادية والاجتماعية فحسب بل أدت إلى حركة غزو عسكري واقتصادي وسياسي محكم، لأن أوربا لم يعد بإمكانها الاستغناء عن العالم الآخر كمصدر للخيرات وكزبون وكمجال للتوسع والاستثمار، وكان المغرب من بين الدول التي شملته هذه المعادلة، فكان التدخل في شؤونه أمرا محتوما[2].

ذلك أن المتتبع لتاريخ المغرب المعاصر يدرك نية الرأسمالي الاقتصادي الأوربي في استغلال الأرض واستعباد أهلها، من خلال ثنائية الاتفاقيات والمعاهدات وأساليب الاستيطان المختلفة، وما رافق ذلك من استثمارات أجنبية وتحفيزات ومن بينها حرية التجارة والأنشطة

---

[1]- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع و الدولة والدين 1792 –1822، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص 75.

[2]- أحمد التوفيق، "الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، ايام دراسية حول " الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب الرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1986،ص 13

الفلاحية بما فيها تربية الخنزير، قصد تذليل العقبات لاستقطاب الوافدين الأوربيين الذين تهافتوا على أرض المغرب وخيراته، على حساب السكان الأصليين الذين أصبحوا بفعل الممارسات والسياسات الأجنبية في خانة الرعايا المسخرين لهذه الآلية الاستيطانية.

فالأحداث التي عرفها القرن التاسع عشر خصوصا الصراع بين دول شمال المتوسط وجنوبه، وما أفرزه من نتائج وانعكاسات على دول الضفتين سيكون رؤيا لا محالة مفادها أن هذا القرن هو قرن التاريخ بامتياز، ففي هذه الفترة بالذات تحولت رغبة أوروبا في التغلغل واحتلال دول إفريقيا من مجرد حلم إلى حقيقة لا يمكن إنكارها كنتيجة طبيعية لمجموعة من المقدمات، والتي حددتها مجموعة من الكتابات السياسية في مسألة تجاوز أوروبا للعوالم الأخرى، حيث ربط مجموعة من الباحثين هذا التجاوز بنشأة الدولة الحديثة[1].

فمن المسلم به بأن الامبريالية الرأسمالية سيطرت على المغرب واستغلته، معتمدة جميع الآليات والوسائط، التي اعتبرتها مفيدة لتطبيق سياستها الاقتصادية ، إن المسألة تقتضي فهم جدلية الخيط الناظم لطرفي العلاقة المغربية/الأوربية، وأي محاولة نريد الإمساك بأحد طرفيها دون الآخر ستكون محاولة غير ذات جدوى.

وغالب الظن أن الاقتصاد المغربي قد استسلم أمام القوة المادية والاقتصادية للإمبريالية، وأتفق مع إدانته هذا الهجوم الغادر، لكني أرفض اعتباره العنصر الوحيد، ذلك أن هناك عوامل طبيعية واقتصادية وحتى بشرية، هي التي فرضت على الأجنبي في النهاية

[1]- عبد المجيد قدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2000،صص11–12...

ضرورة التدخل الاقتصادي في حساب المعطيات الإيجابية داخل نواميس التوسع الأوربي[1]، وأتساءل مباشرة لماذا كانت هذه الظاهرة ممكنة ـــــ تربية الخنزير ـــــ رغم أنها ظاهرة منافية للطبيعة الإسلامية، ذلك لأن أهمية الطابع الاستكشافي لهذه التربية لا تكمن في إمكانياتها الاستفزازية، بقدر ما تكمن في كونها تسمح باستكشاف التناقضات، بين الترخيص للأجانب للقيام بهذا النشاط الفلاحي الحيواني ، وبين منع غيرهم وكأننا أمام عملية مد وجزر حسبما تتجلى منه قوة الأجنبي وضعف الجانب المخزني، ولا أحاول هنا تحجيم أو استصغار الجانب المغربي.

إن حساسية القرن التاسع عشر لا تبرر مثل هذا الموقف، ولا جدوى من إدانة وسائل التغلغل الرأسمالي الاقتصادي وحدها، لقد كان للرأسمالي مشاريعه واستراتيجيته وطرقه، بما في ذلك خطابه الإيديولوجي حول المهمة " الحضارية"[2]، وجرب حظه فانتصر جزئيا وأخفق جزئيا، ولا يجدي فضحنا فساد الآخر وعنفه، وإنما يتطلب الأمر فحص الذات المغربية لماذا خنعت وارتضت بهذا الواقع المهين، بعدما ظلت تعيش على نشوة الانتصار منذ معركة وادي المخازن.

---

[1]- علال الخذيمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، د.ط، ص 9.

[2]Aimé Césaire, Discours Sur Le Colonialisme, Présence Africaine, Paris, 1955, p 3.et Najah Mahmi, Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or Historical Fictionalising?, The International Quarterly of Travelogy, <<http://www.coldnoon.com>>,p 89.

حقيقة لم تسعفنا الدراسات العلمية في إيجاد جواب مقنع، ولا أعتقد أن ذلك الأمر متيسر، أو مخبأ في القرون الغابرة، اذا ما استعملنا عنوان التوسع الاقتصادي الإمبريالي، ومن ثمة ربما يؤدي تمحيص المرحلة المعاصرة من التغلغل الفلاحي تمحيصا يتميز بكثير من الدقة والصرامة العلمية، إلى فرز محاور البحث الوافدة من قبل تربية الخنزير وإدخال زراعات جديدة كالقطن وغيرها، لكن ينبغي لنا قبل ذلك، وضع الأسس التي يستند إليها هذا الموقف العلمي ، حتى لا نكون حكاما وخصوما في آن واحد.

إن دراسة التغلغل الاقتصادي فصل هام في الواقع، وضمن هذا الفصل تكتسي مهام المخالطين والمحميين أهمية قصوى، ففي مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن مغربي واحد ليتحمل حتى فكرة المتاجرة مع الأجانب (الكفار)[1]، فبالأحرى وجودهم فوق أرضه واستغلالها حسب مشاريعهم الاقتصادية ومنها تربية الخنزير ، ورغم أن مثل هذا الأمر لم يكن موجودا إلا أنه كان محتملا، وذلك بسبب تعمق الهوة التقنية والصناعية خلال القرن التاسع عشر بين أوروبا والمغرب، والتي كانت تشكل تهديدا مقبولا إلى حد ما، وذلك بعد أن تعاملت أعداد كبيرة من المغاربة مع الأوروبيين وشاركتهم في الأنشطة الفلاحية والتجارية، لقد وضع هؤلاء المخالطون أراضيهم تحت تصرف الأوروبيين، وقادوا قطعان مواشيهم بما فيها الخنازير[2].

---

[1]-Walter B. Harris, Le Maroc Disparu ,anecdotes sur la vie intime de Moulay Hafid , de Moulay Abd El Aziz Et de raissouli, Librairie Plon, Paris, p 3.

[2]- عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية بالرباط، الطبعة الثانية 1405ه/ 1985م، ص 40.

لقد كانت المصلحة هي المحرك الأساسي في هذه المسألة بالنسبة للمغاربة، ذلك أن المخالطة مع الاجنبي كانت تضمن لهم دخلا أعلى وحماية شاملة لأملاكهم وأنفسهم، جعلتهم يفضلونها على حماية نظامهم الخاص، الذي كان يتوعدهم بالحجز والحراسة القضائية في حالة التقصير، وبالنظر إلى شروط الحماية الضعيفة التي كان النظام المغربي يوفرها ضد جشع القواد والإدارة المخزنية، ندرك كم طلبات الحماية والمخالطة التي كان يتلاقاها الاوربيون، حتى أنها أصبحت الشغل الشاغل لهم ومصدرا للاغتناء من وراءها.

لقد ساهم ضعف النموذج الاقتصادي الفلاحي المغربي وعدم قدرته على منافسة النموذج الأوربي، في تجاوز عدد المخالطين الحد المسموح به حسب الاتفاقيات الدبلوماسية، مما جعلهم مشاركين أساسين في المشروع الأجنبي وأداة فعالة في توسيعه، طمعا في الحماية القانونية التي يوفرها، متجاوزين العصر القبلي الذهبي ومتنكرين لوجودهم في بيئة متمسكة بالتعاليم الإسلامية التي تحرم أكل لحم الخنزير أو المتاجرة فيه، وربما يمكن ربط هذه المسألة بمسألة الايديولوجية والاخلاق الاجتماعية، ولكن المهم كان بالنسبة لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين هو الربح المادي الذي يوفره هذا النشاط، مما دفع الناس إلى الرضوخ أحيانا، وقبول مثل هذه الأنشطة الوافدة من الضفة الشمالية ومنها تربية الخنزير، والتي تحركها القوة التوسعية الإمبريالية بجحافلها العسكرية والإنتاجية، رغبة في ضمان الأمن على الممتلكات والأشخاص في ظرفية تميزت بتكالب الضغوطات الأجنبية والطبيعية.

° اشكاليـــــــــــة الموضـــــــــوع

لقد شكلت تربية الخنازير في مغرب منتصف القرن التاسع عشر آلية اقتصادية وافدة مع الأجانب في مجال الإنتاج الفلاحي المتعلق بتربية الحيوانات، مع وجود التباين في ثقافة المجتمع المغربي، وساهمت في بروز ثنائيات الخفاء والتجلي والحلال والحرام، والأخلاق والرذيلة و الربح والضرر، كما انعكست على المجتمع وبنياته الاقتصادية والفلاحية والتجارية والثقافية، ذلك أن تربية الخنازير لم تكن متغلغلة في الأنساق الاقتصادية والثقافية وفي البنية الاجتماعية للمغرب، ولم يكن لها قبل هذا التاريخ ثقافة وتجارب متداولة، لكن الضغط الأجنبي والامتيازات التي حصل عليها الأجانب، ساهم في تسلل تربية الخنازير إلى القطاع الفلاحي المغربي صنف تربية المواشي، وأدى إلى ظهور تفاوت في رد فعل الساكنة بين القبول والرفض، وقد جاء بحثنا هذا ليميط اللثام واللبس عن هذه الظاهرة عبر دراسة سياسة التغلغل الاستعماري الاقتصادي في المغرب، والعودة إلى تلك المرحلة التي انقلبت فيها القيم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشكلت منعطفا حاسما ما يزال في حاجة إلى النبش والتنقيب، حتى نتمكن من استجلاء الحقائق التاريخية التي عاشها المغرب آنذاك.

وفي هذا الإطار يطرح موضوع بحثنا تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية جوهرية مفادها إقحام الفلاحة المغربية في دواليب الاقتصاد الرأسمالي الأوربي من خلال نموذج تربية الخنزير، ولتفكيك هذه الإشكالية

نصوغ تساؤلات فرعية من قبيل: ما هي المجالات الجغرافية التي عرفت انتشارا لتربية الخنزير؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى بروز هذا النمط من التربية بالمغرب؟ و كيف تعامل المغاربة مع الأنشطة الفلاحية الأجنبية؟ هل تم قبولها وتشجيعها؟ أم تمت معارضتها؟ هل حققت القوانين المنظمة لهذا النشاط مزايا لخزينة الدولة أم العكس؟.

إن أصل هذا البحث مجازفة وعزيمة، مجازفة لأن موضوع تربية الخنزير وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية يقترب أكثر من الحقل الاقتصادي، وعزيمة لأنه ولد لدينا بمعية أستاذنا المشرف الرغبة في اكتشاف موضوع يحتاج إلى الغوص في تفاصيل السياسة الاقتصادية الوافدة على المغرب.

° أهميـــــــة الموضـــــوع.

تكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس جانبا من تاريخ الأنشطة الاقتصادية الوافدة، مع القيام بحفريات معرفية والنبش في الظواهر التي برزت من خلال عملية الانفتاح بواسطة المعاهدات والاتفاقيات التي شكلت نواة الضغوطات على المخزن لإجباره على التغيير، الذي يعد في حد ذاته عملية جد دقيقة تتطلب تقديم التنازلات مع الملائمة بين عناصر البيئة المحافظة، والعالم الخارجي المنفتح، وما يقتضيه كل ذلك من استعدادات نفسية وفكرية لتغيير أفق الانتظار المجتمعي، وذلك من أجل التوصل إلى حالة ملائمة ناجحة من هذا القبيل.

لقد ظل حقل الاقتصاد المغرب غير مفكر فيه بما يكفي من لدن المؤرخين المغاربة، في وقت جرى فيه التركيز بشكل كبير على التاريخ السياسي والعسكري، لدرجة اختزال تاريخ مغرب القرن التاسع عشر إما في تاريخ الحركات السلطانية وامتداداتها، أو في تاريخ الضغوطات الاستعمارية والحماية القنصلية وطرق التصدي لها، أو الإصلاحات المخزنية، عسكرية كانت أو ادارية أو اجتماعية ومدى تحقق الأهداف المتوخاة منها، وهكذا تناسى معظم المؤرخين المغاربة الواقع الاقتصادي للبلاد إبان القرن التاسع عشر وما بعده، مع أن الاقتصاد كان يتحكم بشكل كبير فيما عرفته البلاد من أحداث وتحولات، فكانت الحصيلة حرمان التاريخ الاقتصادي لمغرب القرن التاسع عشر من المعالجة النظرية والتطبيقية الكفيلة بتسليط الضوء على أماكن العتمة في تاريخنا[1].

وهكذا فإن أهمية الموضوع تتجلى في ارتباطه وتداخله مع أنساق وإشكاليات مركبة ومعقدة تجعل مهمة اكتشاف خيوطه أمرا في غاية الصعوبة، لاسيما وأنه يندرج في تخصص يقع في نقطة تقاطع بين حقول معرفية لكل حقل مناهجه وأسئلته وضوابطه، وأعني حقل التاريخ الموسوم حينا بالرصد والسرد والحدث وأحيانا أخرى بالتركيب والمقاربة الإشكالية والبنية، وحقل الاقتصاد الذي يُعنى بالإنتاج وتوزيعه، والحقل السياسي الذي يضع استراتيجيات السياسة العامة والعمومية ويؤطر مجال الموقع بالإيديولوجية لتحديد هويته وسيادته.

[1]- الطيب بياض، المخزن والضريبة و الاستعمار، ضريبة الترتيب 1880 -1915، افريقيا الشرق، 2011، صص 7 - 11.

لقد انبثقت أهمية الموضوع من قلة وندرة الدراسات حوله وملامسته بعض الظواهر الشاذة والغريبة في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب خلال القرن التاسع عشر، كما تبرز قيمته من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تحمي كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية الأجنبية، وقد لفتت انتباهي أثناء اعدادي لبحث الماستر، مجموعة من الوثائق تتحدث عن المشاكل التي كان يسببها الخنزير أو الحلوف بلغة أهل البلد، وعندما شرعت في قراءة أولية حول هذا الموضوع، لم أعثر على أية دراسة أكاديمية تتطرق له، فقررت أن يكون موضوع أطروحتي عن تربية هذا الحيوان لمعرفة الأغراض من وراء ظهور هذه التربية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر وبالضبط خلال منتصفه، والأهداف المتوخاة من وراء ذلك، خصوصا وأن المغرب بلد إسلامي وأن أكل لحم الخنزير محرم بنصوص القران والشريعة الإسلامية، لكن هذا الأمر لم يكن كذلك – محرم –بالنسبة للأجانب الذين استوطنوا المغرب وعملوا على ممارسة هذا النشاط (تربية الخنزير)، إلى جانب أنشطة اقتصادية أخرى.

لقد ركزت نصوص المعاهدات قبل كل شيء على تثبيت ضمانات التواجد الأجنبي داخل المغرب، علما أن هذا التواجد كان نادر الوقوع قبل منتصف القرن التاسع عشر، وأغلب الأجانب الذين كانوا يستوطنون البلاد، إما ينتسبون إلى الهيئات الدبلوماسية أو إلى فئة قليلة من التجار موزعين على بعض المدن الساحلية كطنجة وتطوان والصويرة.

وإن قراءة نصوص المعاهدات تكشف في عمومها عن رغبة عارمة، في تحقيق حرية الاستقرار والأمن والتنقل ومزاولة أعمال التجارة وظروف السكن الملائم للمستوطنين

الأجانب، وتكاد هذه الرغبة تشمل كثيرا من مضامين النصوص، سواء في المعاهدات العامة أو المعاهدات التجارية، وتتمحور معظم الشروط حول حرية التواجد وضمانات الأمن والاستقرار والمتاجرة، فبعد أن استطاع هذا المستوطن الحصول على حق السكن والأمن، مر إلى إدخال عادات وتقاليد وأنشطة إنتاجية غربية، مخالفة على ما اعتاد عليه المواطن المغربي، وكانت تربية الخنزير أو الحلوف كما تسميه الوثائق المخزنية من بين هذه الأنشطة الغربية/الغريبة التي بدأ الأجانب يمارسونها، وقد اتسع نطاق هذه التربية التي كان الهدف منها التصدير أكثر من الاستهلاك المحلي اتساعا أضر بمصالح المغاربة المادية، فإذا أضفنا إلى أنهم (أي المغاربة) كانوا يعتبرون الحلوف نجسا أو رجسا، عرفنا أي تحدي كان المستوطنون الأوربيون يواجهون به المغرب حكومة وشعبا خصوصا إذا تصورنا حالة الأفكار في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو ما خلف ردود فعل قوية سواء فيما يتعلق بتربيته أو المتاجرة فيه وأكله، زد على ذلك ما تسبب فيه هذا الحيوان من مشاكل بين المواطن المغربي وبقية الأجانب الذين برعوا في تربيته بأعداد تجاوزت ما هو منصوص عليه.

° أسبـــــاب اختيـــــار الموضـــــوع.

إن اختيارنا هذا الموضوع جاء نتيجة لأسباب عديدة، من بينها رغبتنا الملحة في الكشف عن المستور وتبيان الحقائق التاريخية، من خلال تتبع ممارسة تربية الخنزير من قبل الأجانب والمغاربة، محاولين قدر الامكان استنطاق الوثائق والمصادر لاقتفاء الخيوط

الناظمة للسر المتحكم في انتشار تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر، وإبراز انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى كونه موضوعا حديثا لم ينل حظه من الدراسة المتفحصة سواء من طرف الباحثين في التاريخ أو الاقتصاد من جهة أخرى، لكن يظل السبب الموضوعي لهذا الاختيار رغبتنا الأكيدة في تقديم عمل أكاديمي يخضع للمنهج التاريخي .

ولهذا الموضوع أهمية كبيرة لأنه يدخل في صنف الإنتاج الفلاحي الحيواني، لكن بنظرة تاريخية وتحليل تاريخي، لا يخلو من إعطاء نماذج للأجانب والمغاربة الذين نهجوا تربية الخنزير وتمسكوا به رغم المشاكل التي كان يتسبب فيها .

ومن هذا المنطلق فإن لموضوع تربية الخنزير علاقة وطيدة بالاقتصاد الفلاحي، لأنه يلامس بشكل أو بآخر، التأثير القوي للأجانب الذين فرضوا مجموعة من طرق الإنتاج وأنواعه ، وبالتالي جاء بحثنا لرصد التطور الذي طرأ على الاقتصاد والمجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر، عن طريق استنطاق مجموعة من الوثائق الشاهدة على العصر.

كما تكمن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في تحليل ظاهرة تربية الخنزير من خلال التركيز على أسبابها ومظاهرها ونتائجها على الاقتصاد والمجتمع المغربين، وكذا الوقوف على القائمين بهذا النشاط في المغرب خلال القرن التاسع عشر، وأخيرا معرفة ذهنيات المغاربة في الرد عن المشاكل التي كان يتسبب فيها الخنزير من إفساد المغروسات والحقول وحفر المقابر وغيرها من الأضرار.

° منهجيـــــة البحـــــــث

استدعى تناول إشكالية تربية الخنزير بالمغرب الاعتماد أولا على المنهج التاريخي، وذلك بتتبع تطور ممارسة هذا النشاط الفلاحي تتبعا تاريخيا بالاعتماد على ما توفره الخزانة المغربية ، وغيرها من مصادر أصيلة ومراجع ذات صلة بالموضوع المدروس، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لاستنطاق الوثائق المخزنية وجعلها تبوح بالمستور، عبر توظيف المنهج الإحصائي لمعرفة عدد قطيع الخنازير في المغرب خلال القرن التاسع عشر، غير أن اعتمادنا هذه المناهج في مقاربة هذا الموضوع ، لا يعني بالضرورة إقصاء المناهج الأخرى ، والتي لا ننكر أهميتها في بناء الموضوع ، بل سيتم الاعتماد عليها بنسب مختلفة.

بعد جمع المادة المصدرية اللازمة للإحاطة بهذا الموضوع ودراسته دراسة تاريخية ، وضعنا تصميما مفصلا للموضوع وكلنا حماس وأمل في تحقيق الغاية المنشودة ، والوصول في آخر المطاف إلى الإجابة عن الأسئلة التي سطرناها آنفا، وهكذا قسمت الأطروحة إلى بابين انسجاما مع المادة العلمية التي تم تجميعها ومع الوثائق والمراسلات في الموضوع، إذ جاء الباب الأول بعنوان الإطار المفاهيمي والجغرافي لتربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر ، وتضمن ثلاثة فصول تمحورت حول إعطاء تعريف لهذا النوع من الحيوانات وأيضا البدايات الأولى لممارسة تربية الخنزير والمجالات الجغرافية التي انتشر بها ، فيما خصصت الفصل الثاني للحديث عن القطاع الفلاحي بصنفيه الزراعي والحيواني ، وما عرفه من تجديدات خلال الفترة المدروسة ، فيما خصصت

الفصل الثالث من الباب الأول إلى الحديث عن أسباب انتشار تربية الخنزير بالمغرب والتي قسمتها إلى أسباب داخلية متعلقة بالأوضاع الداخلية للمغرب والأزمات التي مر بها، ثم أسباب خارجية حددتها في الاستيطان الأجنبي بالمغرب وما حمله من أنشطة اقتصادية ومن بينها تربية الخنزير بالإضافة إلى الحديث عن المعاهدات التي وقعها المغرب والامتيازات التي حصل عليها الأجانب .

في حين خصصت الباب الثاني للحديث عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتربية الخنزير، مقسما على ثلاثة فصول حددت في الفصل الأول الانعكاسات الاقتصادية لتربية الخنزير من خلال نظام المخالطة الذي نهجه الأوربيين مع المغاربة، وأثره على التملص الضريبي، وايضا انعكاس هذا النشاط على مالية المغرب من خلال مطالبة الأجانب بالتعويضات عن الأضرار التي كانت تصيب خنازيرهم ، بينما خصصت الفصل الثاني للانعكاسات الاجتماعية بالحديث عن الحمايات القنصلية وما أسفرت عنه من امتيازات للأجانب والتي ساهمت في انتشار تربية الخنزير، وكذا المشاكل التي تسبب فيها هذا الحيوان، فيما أفردت الفصل الثالث للحديث عن رد الفعل المجتمعي سواء المخزن أو العامة من الفقهاء والعلماء على تربية الخنزير بالمغرب ، وختمت الأطروحة بخلاصات واستنتاجات.

أما المشاكل التي واجهتنا ونحن نعالج هذا الموضوع فيمكن إجمالها في صعوبة الحصول على المادة المصدرية المتمثلة بالأساس في الوثائق الدبلوماسية التي تتناول

بالملموس تربية الخنزير والمشاكل الناجمة عنه، وموقف المخزن منها، وكيف ساهمت تربية الخنزير في تأزيم علاقات المغرب مع القوى الأجنبية، وحتى الوثائق التي تمكنا من الوقوف عليها لم يسمح لنا بإخراجها كلها بسبب الإجراءات المعقدة، وهو ما يدل على الصعوبة التي تعتري البحث في المغرب، لكن هذا لا ينفي اطلاعنا على جزء هام منها بعد جهد جهيد وتنقلات مستمرة بين رفوف المكتبات والخزانات العامة في مدن فاس والرباط وتطوان والدار البيضاء[1]، ذلك أن البحث في هذا الموضوع يتطلب التسلح بمادة لا يمكن العثور عليها إلا في الوثائق المخزنية، لذلك عزمنا على طرح الموضوع اعتمادا على اكتشاف الوثائق غير المستغلة، تمكننا من رؤية الأمور من الجانب الذي كان يقف فيه المغاربة، والذين تأثروا بالجالية الأجنبية وما حملته من مشاريع اقتصادية غربية ومنها تربية الخنزير ، وهو ما مكننا من الوقوف على حقائق أغنت البحث.

° الدراســـــات السابقـــــــــــة.

تكمن صعوبة البحث بالتاريخ الاقتصادي لمغرب القرن التاسع عشر ، في ندرة المصادر، فكتابات الإخباريين أغفلت الحديث عن الجوانب الاقتصادية، في الوقت الذي اسهبت فيه في القضايا السياسية والعسكرية، لذلك كان حظنا عن أخبار الفلاحة المغربية خلال هذا القرن عاثرا معها، لذلك توجب علينا استقصاء المعلومات من مصادر أخرى، قد تجود بإشارات مفيدة تهم الموضوع، كما هو الشأن بالنسبة لنصوص الرحالة الأوربيين

[1]- منها خزانة جامع القرويين بفاس، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط، المكتبة الوطنية، الأرشيف الوطني بالرباط والخزانة العامة بتطوان، ومكتبة آل سعود بالدار البيضاء.

الذين زاروا المغرب خلال هذه الفترة، رغم ما يشوب هذه النصوص من تعميمات[1]، كما يمكن النبش في نصوص الرحالة المغاربة الذين زاروا أوروبا ، وتحدثوا عن الزراعة المغربية عند وصفهم نظيرتها الأوربية من باب الشيء بالشيء يذكر[2].

هذا بالإضافة إلى بعض الأعمال المونوغرافية التي تجود بمعلومات مهمة تهم فلاحة القرن التاسع عشر، غير أنها ظلت مقتصرة على معطيات تهم التاريخ المحلي يصعب تعميمها[3]

ومن أجل الإحاطة بكل القضايا التي أثرناها في التصميم السالف الذكر، اعتمدنا على مادة مصدرية متنوعة وغنية منها : الوثائق الموجود بالخزانة العامة بتطوان، وهي عبارة عن رسائل من وزراء، وعمال، وقواد، وسفراء أجانب وغيرهم، استقينا منها ما يخدم موضوعنا المعنون بتربية الخنزير وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتمدنا على وثائق مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ومنها مونوغرافية المدن خصوصا مونوغرافية طنجة

---

[1]Laroui Abdallah, Les Origines Sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912,Ed Centre culturel Arabe, 1993,p 34.

[2]- محمد بن عثمان، الأكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965. محمد الصفار، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845- 1846، تحقيق سوزان ميلار، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب ، الرباط، 1995. ادريس الجعيدي السلوي، اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار ، حققها عز العرب معنينو، الطبعة الأولى 2004.

[3]- عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995. محمد زرهوني، العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280ه/1863م - 1873/1290)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل 5، 1998. ، العربي اكنيح، أثر التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (ايت نظير) ، مطبعة انفو برانت، فاس، 2004.، أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 - 1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الثالثة، 1432ه/2011م.

وتطوان، بالإضافة إلى المراسلات السلطانية بين السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى النائب محمد بركاش وكذا مراسلات السلطان المولى الحسن الأول إلى السيد محمد العربي الطريس، والتي تتحدث عن تربية الخنزير والمشاكل التي تسبب فيها، ولا ننسى المكتبة الوطنية التي أمدتنا بكناش شروط الأجناس الذي يحتوي على شروط المعاهدات التي أبرمها المغرب مع الدول الأوربية ، أما وثائق دوريات مديرية الوثائق الملكية التي أشرف عليها الأستاذ عبد الوهاب ابن منصور، فقد أمدتنا بعدد من الوثائق المتعلقة بتربية الخنزير ومن هذه الدوريات نذكر العددان الرابع والخامس عشر.

أما بخصوص المصادر المعتمدة في إنجاز هذه الأطروحة ، فتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا على مصادر عربية وأخرى فرنسية قدمت لنا مادة دسمة طعمنا بها موضوعنا، ومن جملة المصادر العربية نذكر على سبيل المثال لا الحصر : كتاب " الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى لصاحبه أحمد بن خالد الناصري (ج 9)، وكتاب " الإتحاف" لمؤلفه عبد الرحمان ابن زيدان (ج 3 و 4 و5)، وكدلك كتابي " العز والصولة" (ج1 و2)، و " العلائق السياسية" للمؤلف نفسه، إضافة إلى كتاب " تاريخ تطوان (ج 6 و11) لصاحبه محمد داوود، وكتاب " عمدة الراوين في تاريخ تطاوين لمؤلفه أبو العباس أحمد الرهوني، كما استفدنا من المصادر الفقهية ك " النوازل الجديدة الكبرى (ج 8) للمهدي الوزاني الفاسي.

أما المراجع التي رجعنا إليها في هذه الأطروحة فهي كثيرة تراوحت بين تآليف وأطروحات، وأبحاث جامعية، اهتمت بقضايا متنوعة منها، المخزن والضريبة و الاستعمار

ضريبة الترتيب 1880ــ 1912[1] ،تاريخ الأوبئة والمجاعات[2]،وتجارة العظام البشرية[3]، وتجارة التهريب[4]، لكن ما يهمنا هنا هو الوقوف على المراجع التي تناولت تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر بشكل خاص، وان كانت على قلتها ومنها:

كتاب عبد العزيز الخمليشي" مدينة الرباط في القرن التاسع عشر (1818 ــ 1912) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية "[5] ، والذي ذكر فيه ان الأجانب الذين استوطنوا بمدينة الرباط مارسوا تربية الخنزير مند منتصف القرن التاسع عشر إما بصفة مباشرة أو عن طريق نظام المخالطة مع المغاربة، كما أشار الدكتور بلقاسم الحناشي في " الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" إلى تربية الخنزير[6] ، حيث ربط بينها و بين حركات التبشير باعتبارهما من الظواهر المحدثة التي مارسها الأجانب، وقد ناقش ابراهيم حركات " في كتابه " المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، موضوع تربية الخنزير التي بدأ الأوربيين يمارسونها[7] ، وتابعه مصطفى بوشعراء في كتابه

---

[1]- الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880- 1912، افريقيا الشرق، 2011.

[2]- محمد الامين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط،1992م.

[3]- سمير بوزويتة، قضايا شائكة في تاريخ المغرب تجارة العظام البشرية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، سلسلة منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس ـ فاس، رقم 24، الطبعة الأولى ، مطبعة سايس فاس، 2013- 2014.

[4]- برحاب عكاشة، التهريب والحدود في شمال شرق المغرب 1845 - 1912، وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب الرباط، رقم 1999،6.

[5]-عبد العزيز الخمليشي، مدينة الرباط في القرن التاسع عشر (1818- 1912) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1433ه/2012م.

[6]- بلقاسم الحنايشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1989،.

[7]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009

" الحماية والاستيطان الجزء الأول [1]، و الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في كتابه " مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 حيث أشار إلى انعكاسات الحماية القنصلية على المغاربة وتحولهم إلى رعاة لخنازير الأوربيين[2].

كانت هذه أهم الدراسات التي تناولت تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر، رغم أنها لم تخصص حيزا كبيرا لدراستها كظاهرة لها وقعها على المغرب إبان هذا القرن، ولكي نكون منصفين في دراستنا، فإن هذه الدراسات كانت خير موجه لنا في اقتفاء أثر تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر.

ولم يكن هذا البحث ليكتمل دون تلمس المصادر الفرنسية حيث كان علينا الانفتاح على حقل خارج حقل التاريخ ونخص بالذكر هنا حقل الاقتصاد، والذي كان موضوع اهتمام مجموعة من الباحثين نذكر منهم:

Driss Ben Ali, Le Maroc précapitaliste, Formation Economique et Sociale.

وهو كتاب أعطنا صورة شاملة عن النظام الفلاحي المغربي قبل الحماية ، من خلال الحديث عن الزراعة بأنواعها وطرق استغلالها والمشاكل التي عانت منها خلال الفترة، بالإضافة إلى الحديث عن القطاع الحيواني وكيفية إدارته والوسائل المستعملة فيه وأهمية هذا القطاع في التجارة الخارجية.

---

[1]- مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984

[2]- عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1985

وكتاب : Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses الذي أمدنا بمعلومات قيمة عن أنواع الخنازير ونظامها الغذائي وطرق تدجينها.

وكتاب Henri Bunle, Le Maroc Economique, الذي زودنا بإحصاءات دقيقة حول حجم القطيع (الخنازير ، البقر ، الأغنام، الماعز وغيرها) بالمغرب .

وأيضا Villes Et Tribus Du Maroc, Tanger Et Sa Zone و أيضا Villes et Tribus du Maroc, Casablanca Et Les Chaouia, الذي قدم لنا معطيات مهمة حول تربية الخنزير والقائمين بهذا النشاط ، فيما وفر لنا كتاب J .Goulvenn Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur خصوصيات كل منطقة من ناحية الإنتاج الزراعي والحيواني بما فيها تربية الخنازير، علاوة على كتاب كوسطاف ولفرومGustave walfromالمسمى " commerciale et agricole (1893). Le Maroc étude

بالإضافة إلى قائمة من المراجع الأجنبية والمقالات سيتم الإشارة إليها في لائحة البيبلوغرافيا.

ولا يفوتني في ختام هذا المدخل أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم الدكتور ميمون مدهون، الذي أشرف على ها العمل وقوم مناده، بإرشاد دائم، واهتمام بالغ، حتى استغلظ واستوى على ساقه، ولولاه لما كان له أن يخرج للوجود، فجزاه الله خير الجزاء ووقاه حوادث الزمان والأرزاء، وكل من كان ذريعة خير وصل إلي بخصوص هذا العمل وغيره فجوزي أحسن الجزاء.

الباب الأول : الإطار المفاهيمي والجغرافي لتربية الخنزير بمغرب القرن 19

يحاول موضوع هذا البحث، الكشف عن واقع المغرب من خلال تتبع ظروفه العامة فيما يخص المجال الفلاحي وأحوال المغاربة إبان القرن التاسع عشر ، ومحاولة رصد التموجات الذهنية التي ميزت هاته الفترة من التاريخ الحافلة بالمتغيرات نتيجة التأثير المحلي والأجنبي.

لقد كان المجال الاجتماعي داخل المجتمع المغربي ينقسم إلى ثنائية المجال المقدس والمدنس، وقد اكتسبت تلك الثنائية صبغة التميز بين دار الاسلام ودار الكفر، غير أنه في غضون القرن التاسع عشر سيختل هذا المفهوم بحكم الحداثة الأوربية التي فرضت نفسها على الواقع المغربي وساهمت في اختلال توازن" الأنا " وتصدعها وانحلالها[1].

كما يستفاد ذلك من قولة "جون لوي ميج" والتي مفادها أن المغرب في فترة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان(1859-1873) كان يتميز بجناحيين رئيسيين : أحدهما محافظ، مناهض للانفتاح على أوروبا، رافضا استلهام حداثتها في سبيل تحديث المغرب وتجديد كيانه، معللا تحفظه على ذلك بكونه علامة على تفكيك مدمر للبنيات المجتمعية التقليدية السائدة التي يستفيد منها، وثانيهما " ليبرالي"سارع نحو التجديد بالتفتح على أوروبا، [2]وعلى ما يبدو أن الجناح الثاني هو الذي سابق الزمن نحو السير باتجاه الحداثة، لكنها حداثة يقودها الأجانب بعدما أدخلوا المغرب في النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي.

[1]- عبد السلام حيمر، المغرب الاسلام والحداثة، سلسلة شرفات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص 10.
[2] نفسه، صص 92-93.

من هذا المنطلق، تأتي هذه المحاولة، لعلها تقدم قراءة أولية في ظاهرة تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر، لأن هذا القرن يحتل مكانة بارزة في الأسطوغرافيا المغربية الحديثة، وعبارة " القرن التاسع عشر " تنطبق في الواقع على التحولات التي عاشها المجتمع المغربي في ما بين احتلال الجزائر (1830) وتوقيع معاهدة الحماية على المغرب (30 مارس 1912)[1]، فبين هذين المنعطفين تعرض المغرب لمسلسل من التوسع الامبريالي الأوربي، وقد اتخذ هذا المسلسل أساليب متعددة ومتداخلة كالضغط العسكري، المعاهدات التجارية اللامتكافئة، ثم الانتزاع التدريجي لعناصر السيادة المغربية[2].

ويستمد موضوع تربية الخنزير أهميته انطلاقا من علاقته الوطيدة بالاقتصاد المغربي، لأنه ينكب على دراسة الفلاحة المغربية وتطورها خلال القرن التاسع عشر، من خلال تسليط الضوء على أحد أبرز الظواهر التي أثرت فيها سلبا كانتشار الجفاف والمجاعات والأوبئة، وإدخال إصلاحات جديدة في هذا المجال ، وفي أهمية المنتجات الفلاحية في ميزان الصادرات المغربية نحو المجال الأوربي، مما جعل هذا القطاع يتأثر بالذهنيات السائدة آنذاك، ومن جهة أخرى بمخالطة الأجنبي[3] الذي عمل على زرع أنماط اقتصادية فلاحية في بيئة خارج عن بيئته ومن بينها تربية الخنزير.

---

[1]- محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى،2011، صص 445 - 446.

[2]- عبد الأحد السبتي، التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج، ملاحظات أولية، ندوة البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات وأطروحات رقم 01 ،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص19 .

[3]- اندري بورغيير، "الأنتروبوليوجيا التاريخية"، ترجمة محمد حبيدة، مجلة أمل، العدد الخامس السنة الثانية،1994 ، ص 108.

ومن خلال الوثائق التي تم اعتمدها في هذه الأطروحة، يمكننا التسليم بحقيقة مفادها أن تربية الخنزير بالمغرب لم تكن حكرا فقط على الأجانب المستقرين في أغلب المناطق الساحلية ، وإنما طالت حتى المغاربة المتمركزين في منطقة الغرب من اكتسابها، وهو ما أدى إلى انتشارها بشكل واضح في مغرب القرن التاسع عشر.

الفصل الأول: المحددات المفاهيمية والتاريخية لتربية الخنزير بالمغرب

عمل الأجانب بعد استقرارهم بالمغرب على ربط النشاط الاقتصادي المغربي بالاقتصاد الأوربي، وحاولوا استغلال خيرات البلد بكل ما يخدم إمكانيات هذا الاقتصاد، فحسب " أوغست برناند" فإذا كانت تونس بلد الزيتون والجزائر بلد الكروم، فإن المغرب بلد تربية الحيوان بكل امتياز[1]، نظرا لما يوفره المغرب من مؤهلات طبيعية وبشرية مهمة للقيام بهذا النشاط الفلاحي، لكن اهتمام الأجانب لم يهتم فقط بتربية الماشية المتعارف عليها، ونخص بالذكر هنا الأبقار والأغنام وإنما انصرف إلى إدخال تربية الخنازير أو الحلوف، رغم أن هذا النوع من الحيوان محرم أكل لحمه دينيا لدى المغاربة، فما دلالاته المعرفية ؟ وما محدداته التاريخية التي عرفها بالمغرب مند منتصف القرن التاسع عشر؟.

[1] Jamal Hossaini- Hilali, Des Vétérinaires au Maroc Sous le Protectorat Français, Adrar Edition, 1ére Edition,2015,p 31.

المبحث الأول: الدلالة المعرفية لحيوان الخنزير

1ــ التعريـــــــف.

الخنزير حيوان ينتمي إلى فصيلة الثدييات ذوات الأظلاف، وهو حيوان لاحم عاشب أي يأكل اللحوم والأعشاب، فهو يجمع بين البهيمة والسبعية فالذي فيه من البهيمة الظلف وأكل العشب والعلف، والذي فيه من السبعية الناب وأكل الجيف[1]، ولفظ الخنزير كما قال في التخصص[2] رباعي مزيد وهو مشتق من الخنزرة وهي في الشيء الغلط، ويقال خنزر أي فعل فعل الخنزير ونظر بمؤخرة عينه، وجمع الخنزير خنازير ، والخنازير علة معروفة وهي عبارة عن قروح صلبة تحدث في الرقبة[3].

والخنزير حيوان سمج، تمقته العيون، له نابان كنابي الفيل، يضرب بهما، وراسه كرأس الجاموس، وله ظلف كما للبقر والغنم، و للخنازير عند الهيجان خصومة شديدة على الإناث، وعلامة هيجانه إطراق رأسه ، وتغير صوته، وإذا نزا الذكر على الأنثى بقي فوقها زمانا، والخنزير أنسل الحيوان، لأنها قد تضع عشرين خنوصا، وهو أروغ من الثعلب، يهرب عن من قصده حتى يمشي خلفه كثيرا، ويتعب ثم يكر عليه ويضربه بنابه ليقطعه، والفيل يهرب من صوت الخنزير[4].

---

[1]الموسوعة الفقهية 32/20.

[2] المخصص لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيدة، دار الكتب العالمية، بلا طبعة.

[3]- ينظر المعجم الوسيط ص 259، والمجلد الثاني السفر الثامن من المخصص ص 74.

[4]- كمال الدين محمد بن موسى الدميري، حياة الحيوان الكبرى، ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامة : زكريا بن محمد بن محمود القزويني، طبعة 1992، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص 176.

وفي بلدان المغرب العربي يطلق على الخنزير[1] اسم الحلوف بفتح الحاء وتشديد اللام المضمومة[2]، والكلمة على ما يظهر بربرية[3]، كما ينعت في المعاجم اللغوية بالرث أو العقر، وهو حيوان وحشي من الفقريات اللبونة ومن الحافريات المزدوجات الأصابع السريعة الجري وغير المجترة .

وللخنزير جسم مدعوم بأربعة أقدام ممتلئة وقصيرة، كل قدم لها أربعة أصابع تحميها الحوافر، يمشي على القدمين الأمامين ، أما الآخران فأصغر ولا يلامسان الأرض، وهما مهيّآن جيداً للسير في الأوحال حيث إن أظلافه (أقدامه) تتوزع بشكل لا يسمح لها بالغوص في الوحل، وله رأس كبير مقارنة مع جسمه، أنفه أسطواني صلب به منخران ويستعين به على نبش الأرض وإخراج الديدان لأنه يأكل كل ما يجده متوفراً من طعام،ولذلك فهو يتميز بحاسة شم قوية، وعنقه قصير جدا مع رأس قوي، وله فكان ممدودان ينتهيان بخطم متحرك يستخدمه لاكتشاف الجذور، أما أذنان فكبيرتان يكسوهما شعر أسود رمادي مع عينين صغيرتين[4]، كما يتميز الخنزير بذيل نحيل يتم لفه أحياناً مثل المفتاح، أما جلده فسميك مغطى بشعر رقيق يسمى شعيرات، وتسمى الأنثى منه خنزيرة والذكر رث، أما الأبناء فيطلق على واحدها خنوص وتجمع على خنانيص، وصرخته تسمى الهدير، يسمى

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، معجم المصطلحات الادارية والالفاظ العامية والاجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية، المطبعة الملكية، الرباط، 2007، ص 64.

[2]- ابو العباس أحمد الرهوني، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، الجزء الثالث، جمعية تطاوين اسمير، 1424ه/2003م، ص 120.

[3]- نفسه.

[4]E.B. et J.-N. Ferrié, « Cochon » Encyclopédie berbère, http://encyclopedieberbere.revues.org/2300

علميا Sus Scrofa وبالفرنسية Sanglier d’europe أو Sanglier commun وبالانجليزيةWild boar وبالبربرية إلف يجمع على إلفان وإلفيون، في حين يسمى الخنزير المدجن أو المربى Porc ألاداي ويجمع على إلاداني، جسمه ضخم يكسوه شعر حريري صلب يختلف لونه حسب السن، فيكون رماديا مخططا بالبني الداكن عند الصغار والتي تسمى خنانيص، ثم يصير رماديا بنيا ما بين سنة وثلاث سنوات وبعد ذلك يصير رماديا فاتحا، ويتبدل شعره في الصيف والشتاء كل سنة، رأسه كبير ينتهي بفنطيسة قوية[1].

2ـــ أنـــــواع الخنازيـــــر

تنقسم الخنازير أنواعا فمنها الخنزير البري والخنزير البحري والحلوف البحري.

فالخنزير البري بكسر الخاء المعجمة جمعه خنازير، وهو عند أكثر اللغويين رباعي، وحكى ابن سيدة عن بعضهم أنه مشتق من خزر العين لأنه كذلك ينظر، فهو على هذا ثلاثي، يقال تخازر الرجل إذا ضيق جفنه ليحدد النظر ، وكنية الخنزير أبو جهم وأبو زرعة وأبو دلف وأبو عتبة وأبو علية وأبو قادم، وهو يشترك مع البهيمة والسباع، فالذي فيه من السبع الناب وأكل الجيف، والذي فيه من البهيمة الظلف وأكل العشب والعلف، وهذا النوع يوصف بالشبق، حتى إن الأنثى منه يركبها الذكر وهي ترتع فربما قطعت أميالا وهو على ظهرها ويرى أثر ستة أرجل، فمن لا يعرف ذلك يظن أن في الدواب من له ستة أرجل، والذكر من هذا النوع يطرد الذكور عن الإناث وربما قتل أحدهما صاحبه وربما هلكا جميعا،

[1]E.B. et J.-N. Ferrié, « Cochon »Encyclopédie berbère , http://encyclopedieberbere.revues.org/2300

وإذا كان زمن هيجان الخنازير طأطأت رؤوسها وحركت أذنابها وتغيرت أصواتها، وتضع الخنزيرة عشرين خنوصا، وتحمل من نزوة واحدة ، والذكر ينزو إذا تمت له ثمانية أشهر، والأنثى تضع إذا مضى لها ستة أشهر، وفي بعض البلاد ينزو الخنزير إذا تمت له أربعة أشهر، و الأنثى تحمل جراءها وتربيهم إذا تمت لها ستة أشهر أو سبعة، وإذا بلغت الأنثى خمسة عشر سنة لا تلد، وهذا الجنس أنسل الحيوان، والذكر أقوى الفحول على السفاد، وأطولها مكثا فيه، ويقال إنه ليس لشيء من ذوات الأنياب والأذناب ما للخنزير من قوة في نابه، حتى أنه يضرب بنابه صاحب السيف والرمح فيقطع كل ما لاقى من جسده من عظم وعصب، وربما طال ناباه فيلتقيان فيموت عند ذلك جوعا لأنهما يمنعانه من الأكل، وهو إذا كان وحشيا ثم تأهل لا يقبل التأديب[1] ، ويأكل الحيات أكلا ذريعا ولا تؤثر فيه سمومها، وهو أروغ من الثعلب ، وإذا جاع ثلاثة أيام ثم أكل سمن في يومين.

وقالوا في الأمثال : أطيش من عفر، والعفر هو ولد الخنزير، وقالو أقبح من خنزير، وهو محرم.

أما الخنزير البحري فقد سئل عنه مالك فقال: أنتم تسمونها خنزيرا، يعني أن العرب لا تسميه بدلك لأنها لا تعرف في البحر خنزيرا، والمشهور أنه الدلفين[2].

[1]- كمال الدين محمد بن موسى الدميري، حياة الحيوان الكبرى، ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامة : زكريا بن محمد بن محمود القزويني، طبعة 1992، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص 50.

[2] - نفســـه، ص 51.

أما الحلوف البحري فهو نوع من الأسماك العظيمة البحرية من شعاعيات الزعانف وملحومات الفك وفصيلة عنز الماء Balistidae، اسمه العلمي Capriscus وبالعربي الفصيح عنز الماء، والكلمة منقولة من اليونانية Kapros لكنه اشتهر في أسواق الأسماك المغربية باسم الحلوف، ويسمى في طنجة وأصيلا البغلة، ويلقب بالغار في كل من مولاي بوسلهام وأسفي والجديدة وأكادير وطرفاية والعيون، ويعرف في الدار البيضاء باسم الديب ولبحر، ويسمى في الشرق العربي عنز، وعنز الماء، وبالفرنسية Baliste cabn وبالإنجليزية Greytriggerfish، لا يتعدى طول الكبار منها 60 سم، جسمه بيضوي الشكل ومضغوط جانبيا بفم صغير جدا، له أسنانا قارضة على صف واحد في الفك الأسفل وعلى صفين في الفك العلوي، وعلى الظهر زعنفتان أما الزعنفة الصدرية فهي صغيرة، ويعيش الحلوف البحري في السواحل المتوسطية والأطلسية الشرقية منها والغربية من البحر الشمالي إلى ضواحي أنغولا جنوبا، وكذلك في السواحل الأطلنطية الأمريكية إلى جنوب السواحل الأرجنتينية، وهو سمك لاحم يأكل القشريات الصغيرة والرخويات، ويعيش بين الصخور في أعماق تتراوح بين 10 و 100 متر، يتوالد في الصيف وتضع الإناث بيوضها في حفر بين الصخور تحرسها الذكور[1].

أما النوع الذي كان يربى في المغرب فيرجع إلى السلالة الإيبيرية حيث تم تدجين الخنزير البري مع الخنزير المستورد من إسبانيا[2]، ويتميز هذا النوع من الخنازير بصغر

[1]- معلمة المغرب، الجزء العاشر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989، ص ص 3549-3550.

[2] Edmond Doutté, Marrakesh, comite du Maroc, Paris, 1905, p 46.

حجمه وتنوع ألوانه (أسود أو رمادي أو أبيض ...)، وهو سريع التكيف مع البيئة التي وجد بها، كما يمتاز أيضا بجودة لحمه ومذاقه الفريد وتوضح الصورة أسفله شكل هذا الخنزير[1].



[1] https://www.ifip.asso.fr › fiches-races-locales-porc

3 ـــ التمثلات الرمزيـــة للخنزيـــــــر

للخنزير مكانته في غالبية الثقافات القديمة، ففي الأساطير اليونانية ارتبط الخنزير ب ديميتر إلهة الخصوبة والزراعة، ويقال إن أنزيوس كان يتغذى من خنزير قدم له الحليب بسخاء، كما تم العثور على الخنزير في العديد من الأساطير اليونانية القديمة.

أما عند الرومان، فأصبح الخنزير صفة للإله إيسوس، بينما يعطيه المصريون صورة مزدوجة فهو رمز للخصوبة وللشر في الآن نفسه، و انطلاقا من هذا المعتقد تم حظر الخنازير بشكل صارم في المعابد المصرية القديمة[1].

وقد حظي الخنزير بموضع تقدير كبير، في المآدب خلال العصور القديمة من قبل الرومان واليونانيين والغالين، وكان ملهم قريحة الأدباء والمثقفين في ذلك الوقت، الذين أحبوا تمجيد فوائده وأبدعوا في تدوين نصوص شعرية في ذلك، من أمثال أريستوفانيس إلى كاتومر ورأبليني وهوميروس، حيث نجد هذا الحيوان حاضرا في كتابات أشهر الشعراء القدامى[2]، وإذا كان الشعراء الغربيين قد تغنوا بمحاسن الخنزير فإن هذا راجع بالأساس إلى معتقداتهم الدينية والثقافية، عكس ما نجده عند الشعراء العرب الذين وظفوا أوصاف الخنزير في الذم والهجاء يقول مروان بن محمد:

[1] Le cochon à travers l'histoire | Culture & Société | La-viande.fr
https://www.la-viande.fr › viande-histoire-enjeux-sociaux

[2] - عزيز العلمي العربي، الحيوان في ثراثنا بين الحقيقة والأسطورة، دار الشؤون الثقافية العلمية، بغداد، 1987، الطبعة الأولى، ص 43.

يمشي رويدا يريد ختلكم // كمشي خنزيرة إلى عذره[1]

وقال آخر:

نعم جار الخنزيرة المرضع الغر /// ثى إذا ما غدا أبو كلثوم

طاويا قد أصاب عند صديق /// من تريد ملبد مأدوم

ثم انحى بجعره حاجب الشم /// س فألقى كالمعلف المهدوم

جرير والحضرمي

بينما قال بعض ظرفاء الكوفيين أنه يأكله حتى ولو كان الأكل عبارة عن صغار الخنازير (خنانيص):

فإن يشرب أبو فروخ أشرب // وإن كانت معتقة عقارا

وإن يأكل أبو فروخ أكل // وإن كانت خنانيصا صغارا[2].

كما تنعكس شعبية الخنزير في معتقدات الحضارات الآسيوية، فبينما يكرمه التيبيتيون ويضعونه في مركز عجلة الوجود كرمز لأصل كل الأشياء، يصبح الخنزير علامة فلكية في الصين حيث تسود قيم الولاء، والتسامح وأيضًا التعطش للمعرفة، وبذلك يكون الخنزير قد عبر الزمان والمكان وألهم الناس في جميع أنحاء العالم.

إلا أن لفظ الخنزير غالبا ما يرمز في المعتقد الذهني للمغاربة إلى كل عمل مشين ومحتقر، ولا يمكن الاقتراب منه لأنه نجس ورائحته كريهة، غير أن هذا المعتقد سرعان

---

[1] - أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، الجزء الرابع، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية،1385ه/ 1966م، ص63

[2] - أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، الجزء الرابع...، م س ،ص 64.

ما تم خرقه من طرف بعض المغاربة،- في بعض المناطق-، واعتبروا أن أكل لحمه يزيد من فحولة الرجال، ولا يثير أي اشمئزاز بالنسبة لهم كما هو الشأن بالنسبة لتناول الخمر والكحول، وهذا ما أفصحت عنه البعثة العلمية في منطقة الشاوية (قبيلة الزيايدة)[1]، كما تسببت المجاعات وفترات القحط في أكل السكان الميتة والآدمي والخنزير، وفي هذا السياق يقول "كاسترو" " فليس هناك كارثة أخرى تحطم شخصية الإنسان وتدمرها، كما يفعل الجوع، فإن الفرد إذا استبد به الجوع لا يتورع عن القيام بأي عمل شاء، إذ يتغير سلوكه من أساسه كما يحدث لأي حيوان نال منه الجوع"[2]، ففي مثل هذه الظروف الصعبة يكون الإنسان مضطرا إلى أكل أي شيء مقابل البقاء على قيد الحياة، وفي هذه الحالة نكون قد اقتربنا من المقترب الخلدوني الذي ينبني على فكرة جوهرية، مؤداها أن المقدس شيء ضروري لقيام السياسي، ولكن بمجرد قيام السياسي تتم إزاحة المقدس[3].

4 ـــ تدجيـــن الخنزيـــــر

بدأت عملية تدجين الحيوانات في العصر الحجري الحديث، حيث تميزت هذه الحقبة التاريخية بإحلال أنشطة الثروة الحيوانية، محل الصيد ضمانا للغذاء وتأمين حاجيات الإنسان، لكن هل يمكن أن يكون الغرض من عملية التدجين اقتصاديا وغذائيا فقط؟، فحسب

[1] - البعثة العلمية بالمغرب، قبائل الشاوية، الجزء الثاني من كتاب الدار البيضاء وقبائل الشاوية، ترجمة نورالدين فردي، أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع، 2015، ص 63.

[2] - محمد الامين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1992، ص 359.

[3]- محمد ضريف، مؤسسة الزوايا بالمغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، 1992، ص 43.

جون كلود فلامانت Jean Claude Flamant، هناك العديد من الحجج تميل إلى إظهار العكس، ذلك أن الإمدادات الغذائية أصبحت غير كافية عن طريق الصيد والجمع، غير أن هذا الحالة لا تبرر فكرة التدجين ذاتها، بل يشير "كلود فلامانت" إلى فرضية مغايرة تماما، دلك لأن عملية التدجين هي أولاً وقبل كل شيء نتاج افتتان الإنسان بالحيوان، وفي هذا الصدد يجب التمييز بين حيوانات الإنتاج، والحيوانات الأليفة فالحيوانات الأليفة كما هو متعارف عليها تشمل القطط والكلاب وغيرها، بينما حيوانات الإنتاج فهي حيوانات المزرعة ونقصد بها (الماشية ،الأغنام، الخنازير) و حيوانات العمل مثل (الخيول ، الحمير إلخ)[1]، وبالتالي فإن عملية التدجين كانت تؤطرها أهداف وغايات حسب طبيعة الحيوانات.

ويعتبر الصينيون من بين الشعوب الأولى التي عملت على تدجين الخنزير[2]، في حين بدأ التدجين بأوروبا حوالي 7000 قبل الميلاد، ولم تعد الحاجة إلى صيده وبذلك تم الانتقال من حالة الحيوانات البرية إلى حالة الحيوانات الأليفة .

بالنظر إلى طبيعة نظامه الغذائي القارت، أصبح الخنزير من بين الحيوانات الأكثر سهولة في التدجين ، حيث يعود تاريخ تربيته إلى العصر الحجري الأخير (العصر النيوليتي)، وهو ما سيؤدي إلى ظهور سلالات مدجنة تميزت بمردودية عالية في إنتاج اللحوم[3].

---

[1]Jean Claude Flamant, Histoire De Races Animales ,Histoire De Sociétés Humaines, forums agro biosciences et société, octobre 2002, P 4-5.

[2]Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses, Editions, Bulletin de l'enseignement Public du Maroc, janvier 1924, p119 ,

3 – معلمة المغرب، الجزء العاشر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989، صص 3549– 3550

إن بساطة تربية الخنزير جعلته أكثر الحيوانات استهلاكًا في العصور الوسطى، قبل الأغنام ولحم البقر، فخلال عهد لويس الرابع عشر رأى وزيره "فوبان" أن تربية الخنازير هي وسيلة لمحاربة المجاعة، يضاف إلى ذلك أن تربيتها بسيطة للغاية ومتاحة للجميع، ذلك أنه لا يوجد فلاح فقير لدرجة أنه لا يستطيع تربية خنزير خاص به كل عام[1].

أما تدجين الخنزير بالمغرب فيرجع إلى النوع المسمى بالسلالة الإسبانية، وهو مناسب وملائم للتربية في مختلف المراعي الحرة، وقد بدأت بوادره الأولى منذ منتصف القرن التاسع عشر، بواسطة مجموعة من الأجانب سواء من الجالية الإسبانية أو غيرها، ومن مميزاته أنه ليس سمينا ولكنه قوي، وقادر على تحمل المشي لمسافات طويلة، كما أنه يتحمل النقل الشاق بالقوارب، و يربى حيثما وجدت أرض غير مزروعة، أو بالغابات بالقرب من منابع المياه التي يعتبر من الضروريات لنمو قطيع من الخنازير[2]، لذلك اعتبر الأجانب الخنزير رأسمال ودخلا ايجابيا لمن قام بتربيته، وبذلك سيعرف هذا المجال ظفرة نوعية كبيرة بالمغرب، لجودة لحم الخنزير، ولسهولة تربيته على اعتبار أن الموارد الطبيعية التي يحتاجها قطيع من الخنازير غير مكلفة ومتوفرة في البلاد[3].

[1] E.B. et J.-N. Ferrié, « Cochon », encyclopedieberbere.revues.org/2300, Éditeur : Éditions Peeters, http://encyclopedieberbere.revues.org.

[2]Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses, Editions, Bulletin de l'enseignement Public du Maroc, janvier 1924, p120

[3]François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917,p 180

5 ــ نظامـــه الغذائـــــي

يتكون نظام تغذية الخنزير من البذور مثل الشعير، والذرة، والفاصوليا، البرسيم الأخضر أو البرسيم الجاف، حيث يأكل كل ما يجده من عشب وحبوب و جذور وحشرات وقواقع وزواحف، إضافة إلى الدرنات الغنية بالنشويات والتي تكثر في المراعي أومن أشجار البلوط في الغابات المستأجرة ، مما يجعله سهل التكيف مع مختلف الظروف، أما فيما يخص الحجم (الكتلة الحجمية)، فقد عمد المربون إلى عملية خلط الماء مع النخالة أو الدقيق كمشروب يأخذه الخنزير من أجل الزيادة في كتلته.

وقد تم الحفاظ فيما يخص الخنازير المدجنة بالمغرب على اللون الأسود، لأنه يحميها من الأمراض الجلدية التي تسببها الشمس ، وهو ما أدى إلى استبعاد عبور السلالات الأخرى رغم غزارة إنتاجها ، مما أتاح إمكانية التصدير بشكل كبير[1]،ورغم أن الخنزير حيوان نجس ومحتقر عند المسلمين، فإن ذلك لم يمنع من تكاثره، حيث أصبح السكان الأصليين في بعض الأحيان يمارسون تربيته لحسابهم الخاص[2].

والخنزير من الحيوانات التي تنظف نفسها عندما تتكرر فضلاتها، ولذلك فإن إطلاق الناس وصف " قذر كالخنزير" لا أساس له من الصحة بدعوى المواظبة على نظافته، كما أن شرط توفر الماء ضروري لتكاثره، وقد اعتاد المغاربة على رعايته ولم يشكل لهم أي

[1]François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, op .cit, p 181.

[2]Th. Monod, L'Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat, p 303-304..

نفور مثلما حدث مع الجزائريين والتونسيين، لذلك كان الأجانب يعرفون أن هذا المشروع الاقتصادي، بإمكانه أن يعطي نتائج وأرباحا متميزة إذا ما تمت تربيته بطريقة ذكية[1]، وسمحت النظم والقوانين بممارسته بالشكل المرسوم له في تصورات وأجندات المشاريع الاستيطانية الأجنبية.

[1]Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses, op. cit, p121

المبحث الثاني: الإرهاصات الأولية لتربية الخنزير بالمغرب

1- تربية الخنزير قبل الاتفاق المؤطر

ما كاد عدد المستوطنين الأوربيين بالمغرب ينمو في أعقاب الحرب المغربية الإسبانية سنة 1860، حتى بدأ هؤلاء المستوطنون يدخلون إليه من العادات والأعراف ويمارسون فيه من الأنشطة والأعمال، ما يناسب طبائعهم وأمزجتهم ويحقق أغراضهم ومطامحهم متحدين في كثير من الأحيان، شعور السكان الأصليين وخارقين القوانين والأعراف الجاري بها العمل نظرا للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، تلك الامتيازات التي تجعلهم فوق كل حكم وقانون.

ومن بين الأعمال التي بدأوا يمارسونها تربية الخنزير أو الحلوف كما يسميه المغاربة، وقد اتسع نطاق هذه التربية، التي كان الهدف منها التصدير أكثر من الاستهلاك المحلي اتساعا أضر بمصالح المغاربة المادية، وهو ما دفع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان أن يطلب من نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش أن يتحدث مع ممثلي الدول الأجنبية، من أجل كف رعاياهم عن ممارسة تربية الحلوف حيث لا يسمح للواحد منهم إلا بتربية خنزير أو اثنين لأكله، على أن تكون هذه التربية بأروى[1]، لا بالبادية تجنبا للأضرار التي تلحق الناس وممتلكاتهم، وفيما يلي نص المراسلة[2]:

---

[1]- الأروى: حظيرة مائلة إلى الظلام في الغالب تكون بجوار الديار تربط فيها الدواب.

[2]- مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بن هشام (من رجب إلى ذي الحجة)،رقم 16،008،003/12791026.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش[1] أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فان من الأمور المضرة بالمراسي ما أحدثه بعض النصارى من تربية الحلاليف حتى كثروا وصاروا يسرحونها في الخلاء ويروحون بها للمدينة وحصل للناس ضرر كبير بها لأنها تضر بالناس خصوصا بالنساء والصبيان وبأجنتهم وبحائرهم فلابد أن تتكلم مع نواب الأجناس في أمرها وتبين لهم ضررها ليحسموا مادتها، ومن أراد منهم واحدا أو اثنين منها فليجعله بأروى مثلا ويحصره عن الناس وقد أحدثوها حتى بالبادية ولا يليق ذلك لإضرارها بالناس والله يعينك والسلام 26 شوال عام 1279 ه.

يستفاد من الوثيقة أعلاه أن الأجانب القاطنين بالمراسي قد قاموا بممارسة تربية الخنزير في البداية دون إذن بذلك، أمام مرأى ومسمع من سلطات المخزن التي لم تحرك ساكنا، حتى إذا تضاعف حجمها وتضرر منها الساكنة، بدأ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان في توجيه مراسلات إلى نائبه السيد محمد بركاش، مفوضا له في مخاطبة القناصل بالضرر الحاصل من الخنزير، مع السماح لهم بامتلاك خنزير واحد أو اثنين للحاجيات

[1]- ولد محمد بركاش بالرباط سنة 1808/1225، وهو ينتمي إلى أسرة اندلسية عملت بعد هجرتها في اسطول الجهاد، اشتغل مند صغره بالتجارة في مدينة جبل طارق، وكان يتجر معه فيها الحاج محمد بن المدني بنيس، الذي صار فيما بعد امينا للأمناء (وزير المالية)، وعبد الخالق فرج محتسب الرباط، ثم عين عاملا لمدينة الدار البيضاء، ولما أعفى محمد الخطيب من منصب نائب السلطان في الشؤون الخارجية، بعد حرب تطوان عينه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان في ذلك المنصب بطنجة حوالي 1862، فصار صلة الوصل بين الهيأة الدبلوماسية المستقرة بهاته المدينة وبين السلطان الذي كان ينتقل باستمرار في اطراف مملكته ، اشتغل ازيد من ثلاثين سنة في رئاسة دار النيابة، عرف عنه الاستقامة والنزاهة ، مثل المغرب في مؤتمر مدريد 1880، كما ضربت على يده السكة المغربية في الخارج، وما زال في منصبه حتى ساءت حالته إلى أن توفي سنة 1886/1303، ودفن بمقبرة العلو بالرباط (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب..، الجزء الأول، م س، ص 392- 393)

الغذائية، إلا أن هدف الأجانب من تربية الخنزير لم يقتصر على هذه الغاية المحدودة الجانب (التغذية)، وإنما كان مبتغاهم هو تمرير أنشطة اقتصادية رأسمالية جديدة، تطمح في فترات لاحقة إلى تلبية حاجيات الاقتصاد الأوربي وأيضا حاجيات موارده الصناعية.

كما قام عامل تطوان الحاج عبد القادر اشعاش[1]، بمساعي لدى قناصل الدول الأجنبية المقيمين ببلده، وخاصة قنصلي إسبانيا وفرنسا، ليكفوا أذى رعاياهم وخنازيرهم عن الناس وممتلكاتهم، فما أفاد مسعاه في تحقيق أي شيء، بل اقترحوا عليه أن يمنحهم السهل الواقع قرب شاطئ مارتيل، ليسرحوا فيه خنازيرهم مع أن هذا الموقع به مرسى السفن ومكاتب الديوانة (الجمرك) وأهرية السلع الصادرة والواردة، وتوجد فيه بحائر الناس وكل ما يقتاتون به، وقد كثر تظلم الناس من خنازير النصارى، إلا أن تلك الشكايات والتظلمات لم تكن تجد آذانا صاغية لإيجاد حلول رضائية، وأمام هذا الوضع خشي العامل أن يتطور الأمر إلى ما لا تحمد عقباه، فكتب الرسالة التالية إلى نائب الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش يستنجد به ويطلب منه أن يتدخل لدى الوزراء المفوضين والقناصل العامين لرفع الضرر عن الناس حتى لا يقع الهرج وتكون في الأرض فتنة وفساد كبير، والرسالة مؤرخة في 9 ذي الحجة عام 1279ه وهذا نصها[2]:

---

[1]- عبد القادر أشعاش كان باشا لمدينة الدار البيضاء سنة 1845م، وفي اكتوبر من نفس السنة عينه السلطان مولاي عبد الرحمان سفيرا لدى لوي فليب ملك فرنسا ، وبقي يزاول مهامه إلى أن عزل وسجن بمدينة سلا في 15 مارس 1851م، وكان سبب ذلك أن جماعة من أهل تطوان تضجروا من حكمه فتآمروا عليه بتحريض قنصل فرنسا ضده ، إلا أن السلطان عفا عنه وأعيد إلى منصبه في سنة 1861، إلا أنه لم يمكث فيه إلى سنتين حتى عزل مرة أخرى ، وتوفي في مكناس سنة 1864م. (مصطفى بوشعراء ، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الثاني، صص 651-652)

[2]- الوثائق، مجموعات وثائقية دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الرابعة، الوثيقة 526، صص 257-258.

"الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

محبنا وبركتنا، خديم مولانا الآرضى، وأمينه الأعز المرتضى، الفقيه الوجيه، سيدي محمد بركاش.

أجمل الله خلاصتك وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أيده الله ونصره.

وبعد فاعلم رعاك الله أن النصارى أكثروا من استعمال دول الخنازير، وكل دولة يسرحها رجلان منهم أو ثلاثة في بساتين المسلمين وفدادينهم وهم حاملون معهم المكاحل العدة، فإذا أدخلوا خنازيرهم في بستان أو فدان لأحد وقام يتكلم معهم على ذلك تهددوا عليه بضربه بالبارود، وزادوا بخنازيرهم لملكه قهرا عليه، واشتكينا بهم على جميع القناصل، وخصوصا الفرنصيص والصبنيول وأخبرناهم بما يفعلون في أمتعة الناس غصبا عليهم ولم يلتفتوا لكلام قنصواتهم وبقوا على حالهم، وكل يوم يأتي الناس شاكين بهم، وقد تحيرنا في ذلك ولم ندر ما يكون عليه العمل في أمتعة الناس لأن البلاد كلها في وسط البساتين والفدادين، وليس فيها ساحة فارغة تصلح لرعي الخنازير، لأنها ليست في رعايتها مثل المواشي من البقر والمعز والغنم التي ترعى في الغابة وفي الفلوات من الأرض، وهم الآن يطلبون محلا يكونون فيها في مارتيل وهي أكبر من أختها من حيث أنها محل الهفوات من أمور المرسى كما لا يخفاك، وفيها البحائر من الدلاح وغيره، وذلك محله من قديم فاسأل عنه.

حاصله أن بلدنا ضيقة جدا، وأن ما فيها من الأملاك كلها مملوكة لأربابها وليست فيها أرض مجهولة تدفع لهم يجعلون فيها خنازيرهم، وأنا أخاف على نفسي من هفوة من كل وجهة تقع بالخنازير أو بأربابها، فأصبح مواخذا بها، وأنا لا ناقة لي ولا جمل.

فالمطلوب من إحسانك أن تنظر لنا كيف يكون في حملها من بلادنا، لأنها حادثة وكسبها على هذه الحالة ربما يؤدي إلى قيام الفتنة ونحن لا حاجة لنا بذلك، فأهل البلد يشتكون علينا بهم، وأنا أشتكي عليك بإذايتهم، لأنهم ضرر على الناس، ورفع الضرر واجب عند جميع الأجناس، فأنت أولى الناس برفع ضررهم عنا وحسم مادتهم من بلادنا، ولا تغفل عنا، فإن هذا من الأمور المؤكدة التي لا بد لنا منها ليلا يقع الهرج والمرج.

وها أنا أعلمتك بذلك، وطلبت منك رفعها بارك الله فيك وجعلك مفتاح الخيرات، ووسيلة لجميع الحسنات، ونحن على عهدك ومحبتك، والسلام.

في 29 من الحجة عام 1279ه محبك عبد القادر أشعاش لطف الله به .

وأمام هذه المستجدات ومطالب الاستنجاد التي قدمها السيد العامل، عمل محمد بركاش وزير الأمور الخارجية، على مراسلة السيد توماس ريد[1] (Thomas F .Reade) نائب القنصل البريطاني في طنجة، باعتبار أن بريطانيا كانت تعتبر من الدول الصديقة للمغرب، وفيما يلي نص الرسالة[2]:

---

[1]- طوماس بيلاوز ريد Thomas Pellowes Reade:ناب عن السفير مند سنة 1859، وقام بأشغال القنصلية بطنجة، وفي سنة 1864 عين قنصلا بالقاهرة ثم بقادس، وبعد ذلك بأزمير وتونس، وكانت وفاته في سنة 1885.

[2]- مديرية الوثائق الملكية بالرباط، رسالة مؤرخة في 29 صفر 1280ه (1863/8/15) من محمد بركاش إلى توماس ريد، محفظة تحمل تاريخ 1280ه ملف شهر صفر. وينظر أيضا محمد نهليل، رسائل شريفية، إعداد وتقديم الجيلالي العدناني وعبد الرحيم بنحادة، منشورات كية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة نصوص ووثائق رقم 7، الطبعة

الكباليز العاقل نايب وقونص جنرال قونص اكرن ابرطن مسطر طمس فلوس ريد لازال السؤال عنك نطلب الله تكون بخير وعافية وبعد فغير خاف عليكم أن عامة الناس قد اشتكوا مما تضرروا به في بعض الحواضر والبوادي وشاع ضرره في أرضنا من اتخاد الحلوف وتربيته وكثرته بين أظهر الناس حتى صار يرعى مع الغنم والبقر ويفسد الأرض ويعفنها ويضر بأملاك الناس وأجنتها وزروعها ولا يخفى عليكم إذايته وهو غير مقبول في شرعنا وقد كثرت علينا الشكايات من إذايته وبلغ سيدنا أعزه الله ذلك فأمرني ايده الله بالتكلم معكم في شأنه لتأمروا رعيتكم برفع ضرره على الناس والكف عن اتخاذه وتنقية الأرض منه لأنكم لا توافقون على ما يحصل منه الضرر للعامة والخاصة ومن عنده شيء منه من رعيتكم يخرجه من الأرض ويوسقه وقد اقتضى نظرنا أن نجعل لهم أجلا ستين يوما ليخرجوا ما عندهم وبعد الستين يوما من أراد أن يوسقه يؤدي عليه عشرين ريالا عن كل رأس وإن ورد شيء منه بعد الأجل المذكور من بر النصارى فلا يقبل في شيء من المراسي وغيرها وكذا إن ظهر بعد الستين يوما في البلد وخارجها وقتله الناس فهو هذا إلا أن يكون عند أحد في داخل داره أو عرصته ويكفه عن الخروج في الزقاق وغيرها فلا يتعرض له لعدم ظهوره وأعلمناكم بهذا لتكونوا على بصيرة فيه وتحملوا رعيتكم على العمل بمقتضاه ونحن نعتقد من كمال عقلكم أنكم تحرصون على رفع المضرة وتحبون المصلحة حسبما هو الظن فيكم وعلى المحبة والسلام في 29 صفر الخير عام 1280ه.

الأولى، 2013، أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص 57.وايضا: عبد الرحمان ابن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، صص 130- 131.

يستشف من مراسلة السيد بركاش إلى السيد طمس ريد ، أنها تضمنت مجموعة من الأمور بما فيها الواجب المفروض على وسق الخنزير، في الحالة التي يتجاوز فيها الأجانب المدة المحددة لوسقه (60 يوما)، وبجواز قتله دون معاوضة، حسبما أمر به السلطان نائبه، والملاحظة أن هذه الشروط هي نفسها التي سيتم الاتفاق عليها فيما بعد 1284ه، مع أن هذه المراسلة مؤرخة بأربع سنوات قبل ذلك.

ولم تكن المراسلات بين السلطان ونائبه في الشؤون الخارجية وبين هذا الأخير وباقي ممثلي القناصل الأجنبية كافية لإيجاد حل لمشكلة تربية الخنزير، بل زاد الأمر استفحالا وهو ما دفع عمال الحضرة الشريفة وخصوصا في المناطق التي انتشرت فيها تربية الخنزير ونخص بالذكر هنا المدن الساحلية إلى مراسلة السيد بركاش نائب الشؤون الخارجية لاتخاذ ما يراه صائبا للحد من تربية الخنزير، وهو ما تفصح عنه نص المراسلة التالية[1]:

عوض والدنا الفقيه الأعز البركة سيدي محمد بركاش أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله وبعد فأعلم رعاك الله أن الخنازير الذي كانوا يملكها هنا النصارى وكان وقع عليها كلام ورفعها مولانا السلطان والبشادورات وفي ما سلف كانوا بعض النصارى من جنس الاصبنيول يملكونهم ويطلقونهم يدور بقرب سكنهم فتخبرت بهم ووجهت صاحبنا إلى القونصو وأخبرته بهم فأجابني أنه لا يوافق على خروجهم وأوصى

[1]- مديرية الوثائق الملكية، مونوغرافيات المدن: تطوان، محفظة 3 (1281- 1284) Cote, Th- 59

من كان بجانبه إذا كان أحد عنده منهم عدد يتركهم في محله ويسد عليهم وأوصيت المخازنية يرد بالهم ربما يعود يخرجهم يعلمني بهم وكذلك أوصيت بوابين المدينة أن لا يتركهم يخرج يسرح ويروح إلى المدينة والآن تخبرت أن بعض الفدادين مجزيين عند النصارى الصبنيول يجعلون فيهم الخضرة من ناحية باب الرموز يكسبون فيهم الخنازير ويبيتونهم في الخلا في ثلاثة مواضع أولهم محفار المرنيسي بعين المزواق والثاني فدان مقابل سيدي عبد القادر التازي فيه عدد والثالث المحفار قرب الرحى دا المراج فيه عدد وهم عزابين بهم ويبيتون بهم في ذلك المواضع الثلاثة وهم عرضة للهلاك وأنا لست بغافل عنهم وخشيت ربما يبيت معهم بعض النصارى ويأتوا لهم الفساد ليلا ويقتلونهم وبعدما كتبت أردت أن تتكلم مع القنصل وعلى ذلك فأخرته حتى نخبرك لتتكلم مع باشدوره والذي تجاوبني يكون عليه العمل ان شاء الله وعلى المحبة والسلام في 7 ذي حجة عام 1283ه.

يتجلى من خلال هذه المراسلة أن الأجانب كانوا يتعمدون إقحام أنفسهم في مشاكل هم في غنى عنها، فإذا كان المخزن قد طلب وضع الخنازير في مكان مقفل أو مسدود تجنبا لضرره، فإن هذه المسألة تطلبت العمل معها بنوع من الحيطة والحذر من تأويلات الأجانب، لأن وضع الخنازير في مكان يعني وضعها في إسطبل حسب معايير تربية الحيوانات، وهو ما سيؤدي بالأجانب إلى ضرورة توفير أماكن أو أراضي للقيام بهذا الأمر، وكما هو معلوم فإن امتلاك الأراضي والعقارات كان ممنوعا على الأجانب إلا بعد موافقة المخزن، لذلك كانوا يلجؤون إلى تركها طليقة في الخارج، مستغلين أي اعتداء على قطعان خنازيرهم أو

رعاتها لإجبار المخزن على دفع التعويضات، كما أن المعاهدات والاتفاقيات التي وقعها المغرب مع الدول الأوربية ، كانت من بين بنودها ضمان سلامة الأجانب في ممتلكاتهم وأبدانهم.

إن موضوع تربية الخنزير وضع المخزن المغربي في مأزق حقيقي إذا ما علمنا قوة واستعداد الأجانب إلى التدخل المباشر وواقع المغاربة من الضعف والاختلال، وإذا كان كذلك فكيف يسوغ في الرأي والسياسة بل وفي الشرع أيضا أن ينابذ الضعيف القوي أو يحارب الأعزل الشاكي السلاح[1].

2-الاتفـــــاق المنظــم لتربيـــــة الخنزيـــــر

أمام هذه الوضعية كان لابد من إعمال القاعدة الفقهية التي تنص على أنه " إذا تعارض ضرران ارتكب أخفهما" وهي قاعدة طالما لجأ إليها الفقهاء من أجل تبرير تصرف السلطان نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر فتوى الفقيه جعفر بن إدريس الكتاني[2]، حينما عرضت عليه فتوى فيما يخص تسويق الحبوب والمواشي إلى بلاد النصارى، وأورد ما جاء في تفسير قوله تعالى " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" مع أن التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وترك الغزو، وبعد ذلك خلص إلى القول بأنه " إن أمكن صرف هؤلاء الأجناس عما يطلبون من المطالب فلا بأس، بل هو الرأي السديد والنظر الحميد"، كما أفتى أيضا

[1]- أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص 187.

[2]- أبو الفضل جعفر بن ادريس الكتاني فقيه ومحدث توفي سنة 1323ه/1905م شجرة النور الزكية ص 433.

الفقيه محمد بن إبراهيم الدكالي[1]، أن من " الواجب في المسألة الاحتياط وتوخي المصلحة الراجحة"[2]، كما أن " سد أبواب الضرر من الأمر المحتوم، وإرشاد الضال في الشرع من المقرر المعلوم"[3]

فاقتضت الحكمة أن يتم وضع اتفاق قانوني يضمن للأجانب ممارسة هدا النشاط " تربية الخنزير" وفي المقابل ضمان حقوق المغاربة عن الأضرار التي تلحقها هذه الخنازير بأراضيهم استنادا للقاعدة الفقهية التي تحبذ ارتكاب أخف الضررين.

وفيما يلي نص الوثيقة التي أرسلها السيد محمد بركاش الى السيد القايد الحضري السلاوي[4] يوضح فيها ما تم الاتفاق عليه بخصوص تربية الخنزير والعمل وفق ما جاء فيه، والوثيقة موجودة ضمن وثائق تطوان المحفظة 96 الوثيقة رقم 2.

"الحمد لله وحده نسخة من كتاب السيد محمد بن برقاش وصلى الله على سيدنا محمد وءاله نصه.

---

[1]- محمد بن ابراهيم الدكالي الفاسي (1162- 1241ه/1748- 1825م) تولى القضاء والافتاء بمدينة فاس، له فتاوي كثيرة ذكرها التسولي في نوازله انظر شجرة النور الزكية ص 381.

[2]- لحسن اليوبي، الفتاوي الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1998، ص 218.

[3]- احمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى..، ن.م، ص 176.

[4]- احمد الحضري استمرت ولايته 12 سنة و9 أشهر ، ومن قبل كان عاملا على فاس ومكناس، توفي عن 85 سنة ودفن بالزاوية الريسونية (محمد داوود، تاريخ تطوان/ المجلد السادس، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الاصيلي، 1970، ص 174).

محبنا وخديم مولانا الأرضى القايد السيد أحمد الحضري السلاوي رعاك الله وسلام عليك ورحمت الله تعالى وبركاته عن خير سيدنا أيده الله ونصره، وبعد فغير خاف عليكم ما كنا كتبنا به سابقا قبل هذا بنحو أربعة أعوام في شأن حدوث تربية الحلوف بهذه الإيالة السعيدة وكنا أذنا لمن كان عنده أن يسقه ولا يعود لتربيته حسبما تقدم، تم أنه الآن بلغنا أنه ظهر في بعض المواضع وكثر وحصل منه ضرر للناس، فجددنا الكلام في الإراحة منه وجعلنا له قوانين لينحصر بها أمره ويستريح الناس من ضرره وهو أن كل من عنده شيء منه يشرع في وسقه لمدة ستين يوما تأتي من أعلام عامل البلد للقناصل الذين عنده أو خلائفهم ليعلموا رعيتهم بوسقه وبأجله وبعد الستين يوما كل من وجد عنده أكثر من واحد بعد ما يكون داخل محل مسدود عليه فيعطي ريالا عن كل رأس زايد على الواحد المذكور، ويستحق صاحبه أن يرفع كل ما زاد على الواحد المذكور إما بالسوق أو بالذبح، وإذا مضت ثمانية أيام ولم يرفعه فيعطي ريالا آخر عن كل رأس زايد على الواحد المذكور، وهكذا يتكرر في كل جمعة على شرط أن يكون الواحد الذي بقي عندهم خارج البلد ولا يمكن أن يكون داخلها بوجه ويكون في محل مسدود عليه بعيد من الطرقات ومجال رعي الناس وإذا وجد خارجا عن محله في طرقات أو مجال رعي الناس فيعطي عليه المرة الأولى ريالا واحدا كبيرا وفي المرة الثانية يثنى له ذلك وإن وجده أحد في طريقه وقتله فلا كلام لصاحبه لكن لا يعطي عليه ذعيرة حيث قتل فهذا مضمن القوانين المجعولة فعليها يكون عملكم في ذلك. وقد طلب منا النواب أن يكون ابتداء الستين يوما المذكورة بعد رفع الكرنطينة من

جبل طارق واصبانية وهي الآن قد رفعت، فطالعوا أمناء سيدنا أيده الله بهذا ليسرحوا لهم وسقه لتقع الاستراحة منه، وعلى المحبة والسلام في 22 من ذي حجة متم 1284. محمد برقش لطف الله به[1].

[1]- مدرية الوثائق الملكية، منوغرافية طنجة (1265-1286/ 1849- 1870)، cote :TH-016 .

س:

D/96.2

الجولية وحن فسحة بكتاب الرجوع الصير بخير وعافية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

محبنا وخديم مولانا (الراضي الغاير السيد احمد الخضي السلوي بعد الله وسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته عرفنا سيدنا ايد الله نصره وبعد وبغير خلاف عليكم ما كنا كتبنا به سابقا
قبل هذا بنحو اربعة اعوام في شان حروشة بهة الحلوف بعد ذكر الايالة السعيدة وكنا ذاكرين عنوا
ان يصفه ولا يعود لتي يتسبب حسبما تقدم ثم انه اولا بلغنا انه ظلم في بعض المواضع
وكثر وحصل منه ضرر للناس مجددا ذا الكلام في الراحة منه وجعلنا له قوانين ليعمل
امره ويستريح الناس معاشرهم ومعاملاتهم كل من عنده شيء منه يشرع في وصفه لمدة من تسعين
يوما تابع من اعمال عامل البلد للعمال الذين عنده او خلا بهم ليعلموا ويتمموا بوصفه وباجله
وبعد التسعين يوما كل من وجد عنده اكثر من واحد بعد ما يكون داخل محل مشدود عليه ويعطى
ريالا عن كل راس زايد على الواحد المذكور ويستحق صاحبه ان يبيع كل ما زاد على الواحد
المذكور داخل البلد بالوصي او بالذبح واذا مضت ثمانية ايام وتم يبيع يعطى ريالا واحد
عن كل راس زايد على الواحد المذكور وهكذا كل اثنين في كل جمعة على شرط ان يكون الواحد الذي
يبقى عنده خارج البلد ولا يمكن ان يكون داخلها بوجه ويكون في محل مشدود عليه بعيد
من الدور والمحلات وعلى الذي عنده اكثر من واحد خارجا عن محله في طرف او محل اخر على الذي
يعطى عليه المذكور ريالا واحدا كبيرا او في المرة الثانية يستحق له ذلك واذا وجد احد
في محل ممنوع فقد بطل كلام صاحبه ولا كلام يعطى عليه دعوى حيث فعل وبهذا تم القوانين
المجعولة معلنها يكون عملكم في ذلك: وفي طلب هذا الجواب ان يكون ابتداء السنين يوما
المذكور بعد وضع الكرنتينة في جبل الحارق واصيلة وهي الان قد وضعت وبهذا تم الموافقة
سيدنا ايد الله بعزه ليسير حوائجهم ويسعد بقضاء الراحة منه وعلى الجميع والسلام
في 22 من جمادة منتم عام 1284 تحرير فقير ربه

1284 جمادة 2
1868 ابريل 11

الأرشيف التاريخي
تطوان
TETUAN
ARCHIVO HISTORICO

19

ARCHIVO HISTORICO DEL PROTECTORADO

ويستفاد من مضمون الوثيقة أن المخزن المغربي منع الأجانب من اكتساب الحلوف فوق تراب الإيالة الشريفية، وسمح فقط بوجود خنزير واحد لكل عائلة واشترط قيودا في وضعه، بالإضافة إلى ذلك أقر ذعيرة جزافية لكل من وجد عنده أكثر من العدد المسموح به قانونا، وفي إطار بحثنا المستتب عن أصل الاتفاق، سواء بأرشيف الخزانة الوطنية، أو الأرشيف الوطني، أو بالخزانة الحسنية، أو بمديرية الوثائق الملكية، وغيرها من دور الأرشيفات الوطنية، لم نتمكن من العثور على هدا الاتفاق وإنما وجدنا إشارات إليه في بعض وثائق محافظ تطوان ، وهو ما صعب مأمورية البحث أكثر وأكثر ، لكن إصرارنا القوي على نبش هذا الموضوع وإخراجها إلى الوجود لم تثني من عزيمتنا، ولعل من بين أسباب عدم عثورنا على النسخة الأصلية لعقد الاتفاق المبرم بين النائب محمد بركاش وممثلي الدول الأجنبية، هو عدم احتفاظ المخزن بنصوص الاتفاقيات المغربية مع الدول الأجنبية، مع العلم أن المعاهدات لا تكتسب صفة الرسمية إلا بعد مصادقة السلطان عليها، وهذا يقتضي منطقيا أن تحفظ نسخة منها ضمن وثائق المخزن[1]، وهو ما أثار انتباه مؤرخ المملكة عبد الوهاب بن منصور بقوله:" ...ثغرة خطيرة في التنظيم الحكومي والإداري المغربي. فلطالما ذهب المفاوضون المغاربة في الماضي البعيد والقريب إلى مؤتمرات ومجتمعات دولية دون أن تكون بين أيديهم وثائق كافية وافية بسبب تبعثر المستندات الحكومية والإدارية وتوزعها على دور الوزراء والسفراء والموظفين، أولئك الذين لا

[1]- لطيفة بناني سميرس، الموقف المغربي من تطور الأطماع الأوربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،1982- 1983، ص 252.

يعرفون قيمة ما فيها ..فتضيع بإخفائها حقوق، وتجهل حقائق، وتضعف حجة المغرب ومفاوضيه في المحافل الدولية[1] .."

وبقراءة متفحصة لبنود هذا الاتفاق نجد أنه تعتريه مجموعة من التناقضات أولها تحديد العدد المسموح به وكأننا أمام تربية حيوان أليف للاستئناس به كالقط أو الكلب وليس حيوانا مخصصا للاستغلال الغذائي والتجاري ، وكما هو معلوم فإن هذا الجنس من الحيوانات يتناسل بشكل كبير (أزيد من 10 بطون في السنة)، ثم إن المشرع المغربي كان يعلم علم اليقين الأضرار التي يسببها هذا الحيوان ، غير أنه التزم التمويه في صياغة بنود الاتفاق نظرا لاختلال مواقع التوازن في العقد، وأنا هنا لا أحاول وضع بنود قانون فيما يخص هذا الاتفاق، وإنما أحاول تحليل بنوده حسبما تعلمناه من دراستنا القانونية السابقة فقط، كما أن الذعيرة المفروضة لا ترقى إلى حجم الضرر الذي كان يتسبب فيه الخنزير، وإذا حاولنا الرجوع أربع سنوات قبل هذا الاتفاق، وجدنا أن السيد بركاش حدد مبلغ عشرين ريالا لكل رأس من الخنزير لم يتم تصديره، حسب منطوق المراسلة بين بركاش وطمس ريد، مما يدل على أن هناك ضغطا مارسته القوى الأوربية على المغرب، من أجل القيام بهذا النشاط، والأدهى من ذلك أنه فتح على المغرب بابا آخر من الجدال فيما يخص المكان الذي يوضع فيه، وهو ما سيدفع الأجانب إلى المطالبة بامتلاك العقارات وغيرها، لكن ما حدث أن هذا النص الاتفاقي لم يحترم في تفاصيله الدقيقة، بل إن الأمر ازداد سوءا

[1]- عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية...، م س، ص 24.

وانتشارا مما كان عليه في البداية، وهذا راجع إلى مجموعة من الاعتبارات أولها توفر المغرب على الموارد الطبيعية التي تستخدم في تغذية الخنزير كالجدور والدرنات والبلوط المنتشر في الغابات، مما جعله حيوانا قليل التكلفة لحد كبير[1]، كما أن جودة لحمه جعلته منتجا قابلا للتصدير ومستقبلا واعدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

3- استفحـــــال تربيـــــة الخنزيـــــــــر

توالت مراسلات السلطان لنائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش من أجل العمل على الحد من أضرار الخنزير ، وفيما يلي نص المراسلة وهي مؤرخة في 3 شوال عام 1286ه[2]: " الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم.

خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد وصلنا جوابك عن أصحاب الصبنيوليين بالجديدة الذين عندهم من الخنازير ما شاع ضررها في إفساد زروع المسلمين ومقابرهم فذكرت أنك تكلمت مع خليفة باشدور الصبنيول في ذلك على نحو ما أمرناك به وأنه بصدد الكتب لخليفتهم بالجديدة ليرفع ضررها ولا يبقى منها شيئ هناك وجعلت معه 8 أياما فإن رفعوا ضررها فذاك وإلا فتقتل وكتبت للقايد المعطي التريعي بذلك وصار ذلك بالبال والله يعينك والسلام. في 3 شوال عام 1286.

---

[1]François Bernard, Le Maroc économique et agricole, Boulevard Saint-Germain, Paris,1917,p182.

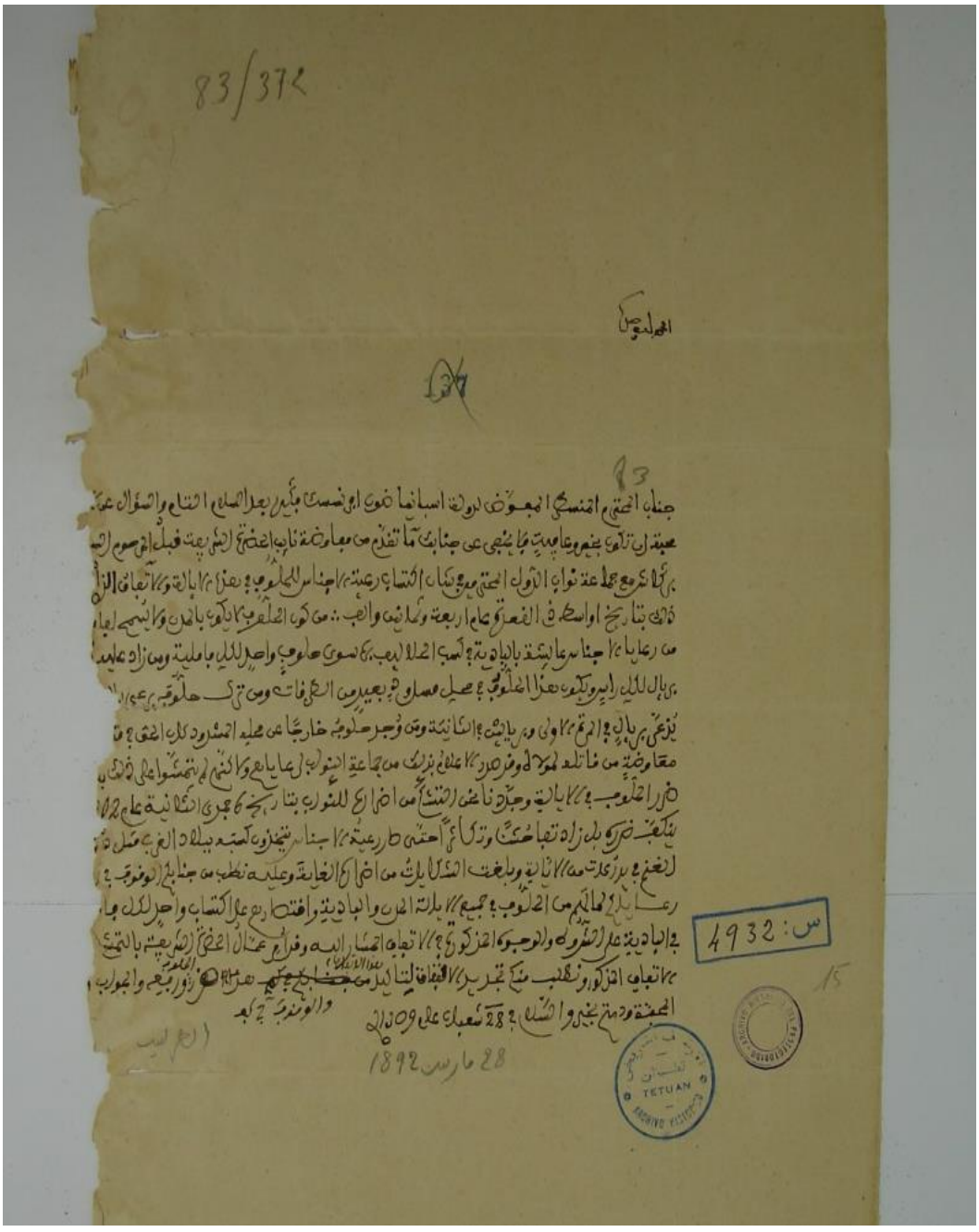
[2] - مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بن هشام (من رجب إلى ذي الحجة)، : Cote A16- 022.

وتحيلنا الوثيقة 83 من المحفظة 37 إلى أن تربية الخنزير ستزداد استفحالا وتضررا، حتى أصبح اكتسابه مثل البقر والغنم وفيما يلي نص الوثيقة[1]:" الحمد لله وحده. جناب المحترم المنسطر المفوض لدولة إسبانيا ضون افرنسيك فيكيرة[2]، بعد السلام التام والسؤال عنك محبة أن تكون بخير وعافية فلا يخفى عن جنابك ما تقدم من مفاوضة نايب الحضرة الشريفة من قبل المرحوم السيد بركاش مع جماعة نواب الدول المحترمة في شأن اكتساب رعية الأجناس للحلوف في هذه الإيالة والاتفاق الذي كان بتاريخ أواسط ذي القعدة عام أربعة وثمانين وألف، من كون الحلوف لا يكون بالمدن ولا يسمح لفاملية من رعايا الأجناس عايشة بالبادية في كسب الحلاليف بها سوى حلوف واحد لكل فاملية ومن زاد عليه يغرم بريال لكل رأس ويكون هذا الحلوف في محل مسدود بعيد من الطرقات ومن ترك حلوفه يرعى خارج مكانه يذعر بريال في المرة الأولى وبريالين في الثانية ومن وجد حلوفه خارجا عن محله المسدود كان الحق في قتله دون معاوضة من قاتله لمولاه وقد صدر الإعلام بذلك من جماعة النواب لرعاياهم ولكنهم لم يتمشوا على ذلك مما زاد من ضرر الحلوف في الإيالة وجددنا نحن التشكي من أضراره للنواب بتاريخ 6 جمادى الثانية 1302 بكف ضرره بل زاد تفاحشا وتكاثرا حتى أصبح رعية الأجناس يتخذون كسبه ببلاد الغرب مثل البقر والغنم في يد رعاة من الإيالة وبلغت الشكايات من أضراره الغاية وعليه نطلب من جنابكم

[1]- محافظ تطوان، المحفظة 37 الوثيقة 83.

[2]- فرانشيسكوا رفائيل فيكيرة Francisco Rafael Figuera : دخل الحياة الدبلوماسية سنة 1843 بوصفه ملحقا بلشبونة ، وفي غشت 1888 عين نائبا لكاتب الدولة ، وفي يناير 1889 حل محل ديوسدادو بطنجة، وظل في منصبه حتى يناير 1893 عندما عين سفيرا باسطنبول (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الثاني، ص 554).

الوقوف في كف رعاياكم لما لهم من الحلوف في جميع الإيالة بالمدن والبادية واقتصارهم على اكتساب واحد لكل فاملية في البادية على الشروط والوجوه المذكورة في الاتفاق المشار إليه، وقد أمر عمال الحضرة الشريفة بالتمشي على الاتفاق المذكور ونطلب منكم تجديد الاتفاق لتأكيد هذا الاتفاق والوقوف في كف ضرر الحلوف ورفعه والجواب على المحبة ودمتم بخير والسلام في 28 شعبان 1309ه 28 مارس 1892. الطريس.



ويتضح من الوثيقة أعلاه أن الاتفاق الذي كان بين السيد محمد بركاش وزير الخارجية وبقية ممثلي الأجانب بخصوص تربية الخنزير، كان يقتصر على التربية بضواحي المدن وليس بالبادية، كما أن العدد المسموح به كان واحدا فقط بالنسبة للعائلة، وما زاد عن ذلك يؤدي صاحبه عنه ذعيرة أو غرامة حددت برﻳال في المرة الأولى ثم ريالين في المرة الثانية، لكن رغم وضوح الاتفاق وبنوده إلا أن الأجانب لم يحترموا مقتضياته، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الظرفية التي كان يعيشها المغرب آنذاك وإلى القوة والامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب، ومنهم من لجأ إلى الاحتيال فأخذ يربي الخنزير الأسود بحجة أنه شبيه بالخنزير البري وعلى كل حال لم يطبق الأجانب أوامر المخزن[1]، كما أن مطالب السكان بخصوص التعويض عن الأضرار التي تلحقهم من الخنزير لم تجد مساندة قوية من السلطات المخزنية وبقيت مجرد حبر على ورق.

[1]- علال الخذيمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، م. س، ص 24.

الفصل الثاني :الإطار الجغرافي لتربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر

ترتبط الحياة الاقتصادية في المغرب بالمناخ ارتباطا وثيقا[1]، لأنه يؤثر في مختلف أنشطة الإنسان بما فيها تربية الحيوانات، فالظروف المناخية تتحكم في انجراف التربة ، وتنوع النباتات الطبيعية وحشائش الرعي، وتوزيعها على سطح الأرض، وبالتالي انتشار فصائل الحيوان، كما توجد صلة وثيقة بين نوعية الحيوان وحجمه ووزنه وإدراره للألبان، وبين ظروف المناخ[2]، حيث يمكن تقسيم المغرب طبيعيا ومناخيا إلى أربعة مناطق:

ــ المناطق التي تطل على المحيط الأطلسي، وتشكل مركزا لمختلف الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، وتخترقها عدة أنهار كنهر سبو وأم الربيع، كما تظم سهل الغرب.

ــ المناطق الغربية للمرتفعات التي تنمو فيها الغابات الصنوبرية، وتزرع فيها الحبوب والكروم والفاكهة والزيتون.

ــ المناطق الهضبية والجهة الشرقية للمرتفعات ، وتشكل ميدانا لتربية الماشية.

ــ المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، وتستغل في زراعة الحمضيات والفاكهة والزيتون[3]، وقد هيأ هذا التقسيم المجالي لانتشار أنواع متعددة من القطيع الحيواني، حسب خصوصيات كل منطقة، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن شدة الحرارة تقلل من الإخصاب

---

[1]Vernet Robert, Recherches sur la production et circulation des céréales dans le Maghreb médiéval, Revue D'histoire et de civilisation du Maghreb N13, janvier 1976, Société Historique Algérienne, S.N.E.D, Alger ,p 32.

[2]- جودة حسنين جودة، الجغرافيا المناخية والحيوية مع التطبيق على مناخ ونبات قارات أوروبا وآسيا وافريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، الفنية للطباعة والنشر الاسكندرية، مصر، طبعة 1999، ص 15.

[3]Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908, P119

بنسب متفاوتة عند الثيران والأغنام، مما يجعل تكاثرها في المناطق الحارة أقل منها في غيرها[1]، وبالتالي تكون ذات إنتاجية مهمة في المناطق السهلية الخصبة والجبلية ، نظرا لملائمة درجات الحرارة والغطاء النباتي لتربية الحيوانات، وهو نفس المناخ الملائم لتربية الخنزير أيضا حيث يسود في الشمال الغربي للمغرب مناخ معتدل رطب، ساعد على إدخال هذا النمط من الحيوانات في مجال التربية، والذي تنعدم تربيته في الجنوب و الشرق نظرا لارتفاع درجات الحرارة[2].

المبحث الأول: المجالات الجغرافية لتربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر

من الجدير بالذكر أن تربية الخنزير بالمغرب ارتبطت مكانيا بالمناطق الساحلية التي استقر بها الأوربيون، وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها المؤهلات الطبيعية والبشرية، وهكذا يمكن تحديد المدن التي عرفت بتربية الخنزير في:

1- طنجة:

هي مدينة القنصليات الأجنبية ومركز الشؤون الخارجية للسلطان، ويعتبر ميناؤها من أهم الموانئ في مجال التجارة الخارجية، حيث لا تبعد كثيرا عن جبل طارق إلا

[1]- جودة حسنين جودة، الجغرافيا ...، م س ،ص 20.

[2]- مارفن هاريس، مقدسات ومحرمات وحروب ألغاز الثقافة، ترجمة أحمد م. أحمد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2017، ص 109- 110.

بحوالي 14 كلم[1]، لذلك كانت الوجهة المفضلة لاستقرار الأجانب[2] ، حيث بلغ عددهم بها في سنة 1907 حوالي 10000 أوربي[3].

وتقع هذه المدينة على ربوة في النهاية الغربية لخليج شديد الاتساع، تبلغ مساحتها ألفي ميل مربع، ثلثا هذه المساحة خصبة وصالحة للفلاحة، حيث يذكر"علي باي العباسي" في رحلته أنها تتميز بخصوبة أراضيها وكثرة فواكهها كالتين والبطيخ والعنب[4]، أما ثلثها الباقي فيطغى عليه الطابع الجبلي و تكسوه الغابة.

كما تتميز المدينة بسيادة مناخ ملائم للقيام بالنشاط الفلاحي، حيث يستمر تهاطل الامطار بشكل جيد حسب الملاحظات التي قام بها السير H. Withe سنة 1897م[5]، مما ساعد على انتشار غطاء نباتي مهم، ساهم في إطعام قطيع حيواني يتكون من الثيران والأغنام والماعز، الخيول والبغال والحمير، في حين لا توجد بالمنطقة تربية للجمال، وفي المحيط المباشر لطنجة، مارس بعض الأوربيين ومعظمهم من الإسبان تربية الخنازير[6].

---

[1]Bernard Luga , Histoire du Maroc des origines à nos jours, Perrin critèrio, Paris,2000,p 17.

[2]Mimoun Hillali ,Le passé et le présent de Tanger vus d'ici et d'ailleurs,Focus Sur Tanger : La Ou L'Afrique Et L'Europe Se Rencontrent , Imprimerie Lawne, Rabat,2016,p 99.

[3]J.Goulvenn Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur, Emile Larose, Paris, 1919,p : 173..

[4]Domingo Badia, Voyages d'Ali Bey El Abbassi en Afrique et en Asie pendent les années 1803, 1804 , 1805, 1806, et 1807 , tome 1. , Paris, 1814 .p30.

[5]Résidence Générale De La République Française Au Maroc, Villes Et Tribus Du Maroc, Tanger Et Sa Zone, volume VII, Ernest Leroux, Paris, 1921, p16 .

[6].Résidence Générale De La République Française Au Maroc, Villes Et Tribus Du Maroc, Tanger Et Sa Zone, volume VII, Ernest Leroux, Paris, 1921, p 369.

بلغ عدد سكان المدينة في منتصف القرن التاسع عشر حوالي 8500 نسمة، وقد أكد النائب القنصلي البريطاني توماس ريد Thomas Reade شدة التسامح والرقي الحضاري عند ساكنتها، مقارنة مع بقية المدن المغربية ، وكان أغلبية سكانها يمارسون الزراعة و تربية الماشية[1] التي لم تقتصر فقط على الأبقار و الغنم والماعز والخيول والبغال والحمير، وإنما أدخل الأوربيون أيضا تربية الخنزير[2]، وكانت أولى الجاليات التي نشطت في هذا المجال الجالية البريطانية مند البدايات الأولى[3] ، وبالإضافة إلى الجالية البريطانية ، اهتمت الجالية الإسبانية بتربية هذا النوع من الحيوان، والذي ألحق أضرارا كبيرة بمقابر المسلمين[4] ،وقد اعتبر الإسبان المغرب بمثابة الأرض الموعودة نظرا للظروف السياسية التي كانت تمر بها إسبانيا خلال القرن التاسع عشر[5] ، حيث بلغ عدد المقيمين بها من الإسبان حوالي الألف، وكانت من بين الجاليات الأولى التي وطئت أقدامها المغرب مند 1399م [6]، ولم تتوانى هاته الجاليات الأوربية من تحويل غابة " شرف العقاب" التي سمح السلطان الحسن الأول للأجانب بممارسة الصيد بها، إلى تحويلها إلى مكان لتربية الخنزير وبذلك منعوا

---

[1]- خالد بن الصغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرم التاسع عشر(1856 – 1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الثانية، 1997، ص 212.

[2]Résidence Générale De La République Française Au Maroc, Villes Et Tribus Du Maroc, Tanger Et Sa Zone, volume VII, Ernest Leroux, Paris, 1921, p369

[3]- مديرية الوثائق الملكية بالرباط، رسالة مؤرخة في 29 صفر 1280ه (1863/8/15) من محمد بركاش إلى توماس ريد، محفظة تحمل تاريخ 1280ه ملف شهر صفر

[4]Michel Abitbol, Histoire Du MAROC, Editions Perrin, 2014, P 300.

[5]G.G.Gervestus, Introduction A L'Histoire Du Dix-Neuvième Siècle, Librairie Internationale, 1876,p221-222.

[6]Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908, P 7 – 29.

سكان المنطقة المحاذية للغابة من الاستفادة من خيراتها[1]، وهو ما تفصح عنه المراسلة التالية الموجهة من أحمد بن موسى إلى محمد الطريس: " وبعد، وصل كتابك بأنه منذ أنعم مولانا أيده الله على نواب الأجناس بالإذن لهم في الاصطياد بغابة شرف العقاب وهوارة بالقبيلة الحفصية والعمل جار على مقتضى الضابط المؤسس في ذلك عام عشرة الفارط ووجهت نسخة منه، إلى أن صاروا الآن يرومون منع القبيلة المذكورة من الانتفاع بالغابة المذكورة في ضروريات الرعي والاحتطاب وجعلوا بها عددا من إناث الخنزير بقصد النسل والتجارة فتضررت بها القبيلة في حراثتها حتى تكاثر هرجها وشكت بذلك، ومباشرة الكلام مع النواب بأن الإنعام مقصور على اصطياد المباح، وأن الخنزير قد تقدم الوفق معهم على قتله أينما عثر عليه وجوابهم بأنهم بصدد رفعه، فأنهينا ما ذكر لعلم مولانا أيده الله وصار بباله الشريف، وأجاب أعزه الله باستحسان ما أجبتهم به، ويأمرك دام علاه أن تبقى على عملك حتى لا يتشوف أحد منهم لمنع أهل البلد من الانتفاع بغابتهم في الرعي والاحتطاب وغير ذلك، أما الاصطياد المأذون فيه لهؤلاء النواب فلا مانع لهم منه وأن تكتب للنواب بتشكي القبيلة بما حصل لها من ضرر هذا الخنزير وتقريرك لهم الوفق الذي تقدم انعقاده على منع اتخاذه وقتله أينما وجد وإن استمهلوك في رفعه فلتبرم معهم الاتفاق على ضرب أجل محصور لذلك وأعلم وأكتب بذلك لعمال المراسي السعيدة وأمنائها ووجه لكل من العمال والأمناء نسخة من الوفق المجعول فيها ليتمشوا على مقتضاه مع تنبيههم لرد البال لما عسى

[1]- عبد العزيز التمسماني خلوق، "المجتمع الفحصي في القرن التاسع عشر"، مجلة دار النيابة العدد 28، السنة الثامنة 1991، صص 51- 52.

أن يحدث منه حتى بنواحي البلد، ووجه للحضرة الشريفة نسخة من الكتاب الشريف الذي كان صدر بالإذن للنواب في الاصطياد وكذا من الوفق المنعقد على منع اتخاذ الخنزير وقتله أينما وجد، وعلى المحبة والسلام في 9 جمادى الثانية عام 1316/ 25 اكتوبر 1898. أحمد بن موسى لطف الله به"[1].

كما يستفاد من الظهير المؤرخ في 22 اكتوبر 1892م، أن السلطان الحسن الأول أمر ببناء مجزرة عمومية بمدينة طنجة، حيث خصص ثلثها للمسلمين، والثلث الثاني للنصارى، والثلث الثالث لليهود[2] ، وانطلاقا من هذه التجديدات كان يتم ذبح الخنزير داخل المجزرة، بعدما تم منع ذبحه في الأزقة وهذا ما ينص عليه الشرط الخامس من الاتفاق الموقع بين ولاة الخضرة الشريفة وبين ممثلي دول الأجناس بطنجة[3].

وكان بناء هذه المجزرة بهذه المواصفات تفنيدا للروايات الأجنبية، التي كانت تنعت المخزن بالجمود ونسفه كل الجهود التمدينية التي كان الأجانب يبذلونها لتحسين الحياة الحضرية في مدن مملكته، ويمكن أن نعطي كمثال عن هذه الروايات، رواية الفرنسي " لينارس"linarés الذي كتب سنة 1878 يقول: لا ينبغي تعليق الآمال على وقوع أي تحسن في الحياة الحضرية داخل المدن المغربية، لأن الموقف الذي تبناه المخزن هو التنكر لكل

---

[1]- عبد العزيز التمسماني خلوق، "المجتمع الفحصي في القرن التاسع عشر"، مجلة دار النيابة العدد 28، السنة الثامنة 1991، صص 51- 52.

[2]- عبد العزيز التمسماني خلوق، "الاصلاح والمجتمع" ...، م. س، ص 318.

[3]- مديرية الوثائق الملكية ، محفظة طنجة، ملحق1.

تقدم، والإعراض عن كل فكرة لها صلة بالتمدن[1]، كما أن بناء هذه المجزرة ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية تصدير اللحوم بمختلف أنواعها إلى الخارج.

ويوضح الجدول التالي صادرات طنجة من المواد الغذائية الحيوانية ما بين (1872ــ 1880م)[2].

السنوات	رؤوس الثيران	قيمتها £	اللحوم بالهندردوايت	قيمتها £	الدجاج بالدزينة	قيمتها £	البيض بالعدد	قيمتها £
1872	5350	26.750	5813	13.368	10.600	4240	13.450.000	26.900
1873	5985	29.425	6260	14.398	6300	2520	9.240.000	18.380
1874	7754	38.304	7112	17.780	6931	3381	885.334	21.284
1875	8452	41.650	4845	14.535	3518	1759	7.286.000	14.572
1876	4173	20.865	5493	10.436	3872	2036	9.266.000	18.532
1877	5963	29.815	6423	12.846	6840	2736	14.598.000	29.196
1879	13.046	62.289	4374	8748	1100	550	2841 سلة	11.364
1880	7104	35.520	4321	8642	4004	2002	6.600.000	10.560

ويتضح من خلال الجدول أن اللحوم كانت من بين صادرات المغرب من ميناء طنجة، والراجح أن لحم الخنزير كان يصدر إلى الخارج ، بدليل أن لفظ اللحوم جاء عاما دون تخصيص.

2- تطوان:

تقع تطوان في الجنوب الغربي لساحل البحر الأبيض المتوسط، واختلف في تعداد سكانها حيث قدرهم جيمس دراموند هاي بحوالي مائة ألف نسمة ، في حين اعتبر النائب القنصلي " كرين" (Green) في سنة 1865م، أن عدد المائة وخمسين ألفا رقم مبالغ فيه

[1]- عبد العزيز التمسماني خلوق، الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، ص 319.

[2]- خالد بن الصغير، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800 – 1956، النشر العربي الإفريقي، 1991، ص 96.

حيث قدرهم سنة 1864م بثمانية عشر ألف نسمة فقط[1]، وهناك من قدر العدد بعشرين ألف نسمة[2].

تتميز المنطقة باستثناء السهول المجاورة ، بعدم ملائمتها للنشاط الزراعي، وذلك لسيادة التضاريس الصخرية والجبلية، لذلك كانت تربية الماشية النشاط الأساسي لسكان المنطقة[3]، كما عمل الأوربيون وخصوصا الإسبان و الفرنسيين الذين استقروا بتطوان على تربية الخنزير، وهو ما أثار مشاكل جمة بين السكان والأوربيين ، الذين طالبوا عامل تطوان السيد عبد القادر اشعاش بمنحهم السهل الواقع قرب شاطئ مرتيل ليسرحوا فيه خنازيرهم، وبالإضافة إلى ذلك كانوا يحرسون خنازيرهم وهم حاملين السلاح، ويقومون بتهديد كل من يقف في طريقهم [4]، ورغم أن الإطار الاتفاقي الذي سبق أن وضعه النائب السلطاني محمد بركاش وممثلي الدول الأجنبية ، ينص في أحد بنوده على أنه من وجد الحلوف يلحق ضررا بأرض المسلمين أو أجنتها، فله حق قتله دون تعويض عن ذلك، إلا أن هذا البند من الاتفاق لم يطبق ، وذلك حينما أقدمت خنازير الإسبانيين (منويل سنطيمين ومنويل مرطيس)، بالدخول إلى العرصة المعروفة ب "الحرة لاسيكرج" وألحقت أضرارا في الفول الذي له هناك، فأمر عامل تطوان بقتل 71 خنزيرا التي أحدثت الضرر ، وهو ما دفع الاسبانيين

---

[1]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى ...، م س ، ص214..

[2]Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908, P 8

[3]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى...، م س، ص220.

[4]- الوثائق، المجموعة الرابعة، جمع وتحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1976، ص 257.

إلى مطالبة المخزن بجبر الضرر الواقع لهم في قتل خنازيرهم[1]، وهو ما كان يشكل عبئا مضاف على خزينة الدولة المتأزمة أصلا.

3- العرائش[2]:

كانت هذه المدينة من أكثر المدن المغربية تضررا من تربية الخنزير والذي عمل الأوربيون على ممارستها هناك، وتقع هذه المدينة على بعد حوالي خمسين ميلا جنوب رأس سبارتيل، وقد اكتسبت أهمية اقتصادية مهمة باعتبارها ملتقى تقاطع الطرق بين فاس وطنجة[3]، مع غلبة طابع الانبساط على المنطقة المحيطة بها، وقد قدر النائب القنصلي " دانكن"(Duncan) عدد سكانها بمائتي ألف نسمة ، شكل اليهود ألفا وخمسمائة، أما سكان المدينة نفسها فلا يتجاوزون حوالي أربعة آلاف نسمة[4]، وتتميز هذه المنطقة بخصوبة تربتها[5]، وقد مكنتها هذه الخصوبة من انفرادها بإنتاج القطن والتبغ والحرير وقصب السكر والبطاطس، علاوة على كل أنواع الحبوب، وهو ما أهلها لتصدير المواد الفلاحية [6]، بالإضافة إلى ما سبق دكر فإن المدينة عرفت انتشار كبير لتربية الخنزير الذي تسبب في

---

[1]- محافظ تطوان: المحفظة 36 الوثيقة 163.

[2]John Buffa, Travels Through The empire of Marocco, Illustrated With A Map, London,1910, p 37.

[3]Gustave Babin, Au Maroc en 1912, par les camps et par les villes, Bernard Grasset, Paris, 1912,p 9.

[4]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى...، م س ، ص 217.

[5] Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p 105.

[6]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ..، م س ، ص 217.

أضرار لا تحصى و لاتعد ، كانت أبرزها مقتل أحد السكان من أهل وزان ، عندما اعترض طريقه أحد الخنازير[1].

4-الرباط:

أحد الموانئ الأطلسية في القرن التاسع عشر بلغ عدد سكانها حوالي 25000 نسمة، تقع على ضفاف أبي رقراق، كانت مستقرا لبعض الجاليات الأوربية منها بالخصوص الفرنسية والإسبانية[2]، وتميزت المنطقة بوجود مساحات شاسعة مخصصة للزراعة، لكن الغالب عليها الزراعة البستانية من خضر وفاكهة، وبفضل الطمي الأحمر الخصب للقشرة العليا للتربة ، تمكن السكان من زراعة القمح والشعير، بالإضافة إلى وجود مراعي جيدة على ضفاف أبي رقراق للأغنام والأبقار[3] ، أما فيما يخص الخنازير فقد بدأت تشهد انتشارا واسعا بالمنطقة منذ 1868، حيث قام التاجر " انطوان دوكو" بدفع قطيع من الخنازير الذي يملكه بسلا لقبيلة بني عامر المتواجدين ببلاد المخزن بسيدي بوغابة بقصد الرعي، وفي سنة 1905م كان هناك قطيع آخر في ملكية أحد الإسبان بالمهدية ، بالإضافة إلى القطيع الذي كان يملكه " اوجين بيكاري" وكيل شركة باكي " والذي طالب المخزن بتعويضات مهمة بلغت قيمتها 4500 بسيطة مقابل تعويضه عن الخنازير التي تمت سرقتها منه[4].

---

[1]- الوثائق، المجموعة الخامسة عشر، المطبعة الملكية، الرباط ، 2011، ص 343.

[2]Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908, P 8

[3]- عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط واعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830 - 1912)، منشورات جمعية رباط الفتح، ب ط، ب ت، ص 15.

[4]- عبد العزيز الخمليشي، مديمة الرباط في القرن التاسع عشر (1818 - 1912)، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالبرباط، الطبعة الأولى، 1433ه/ 2012م، صص 334–335.

5-الدار البيضاء:

كانت تسمى سابقا آنفا[1]، وقد أطلق عليها البرتغاليون الدار البيضاء بسبب الحصن العظيم في الحجر الأبيض[2]، كما تعتبر الميناء الأطلسي الأكبر ، وبلغ تعداد سكانها حوالي 30 ألف نسمة [3].

تتميز المدينة بموقع استراتيجي يتمثل في التحكم في الطريق الرابط بين فاس ومراكش، وكان ميناءها من أهم الموانئ المغربية في القرن 19م ، حيث كان مركزا لتصدير الحبوب بمختلف أصنافها من قمح وشعير وذرة، ثم الحمص والفول والحلبة والقزبور، والشمع الطبيعي بالإضافة إلى الأصواف والجلود ، والعظام[4].

ويرجع تطور المدينة إلى الدور الفعال للتجارة الاوربية ، ذلك أن أصل ثروتها يعود لإنشاء سوق الأصواف حيث كانت أقاليم الشاوية تنتج أجود أنواعها[5] ، والتي كانت أوربا وخاصة فرنسا في حاجة ماسة إليها بسبب صعود البورجوازية ، ودخول الملاحة البحرية مجال النقل مما قلص المسافات[6].

---

[1]Reginald Rankin, Au Maroc Avec Le Général D'amade, Librairie Plon, Paris, 1909,p 5..

[2] Ibid, p8.

[3]Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908, P 8

[4]- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب...، م س ، ص 140.

[5]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 - 1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، د ط، ص 10.

6- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894- 1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994، ص 138.

غير أن الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء كان ضعيفا إلى حدود سنة 1839م، حيث لم يتعدى عدد المقيمين 77 نسمة سنة 1856، لكن بعد انفتاح المغرب على الأسواق الخارجية وتوقعيه مجموعة من الاتفاقيات التجارية خلال منتصف القرن التاسع عشر، أدى إلى تضاعف عدد الأجانب بها ليصل إلى 215 نسمة سنة 1878، تم ارتفع إلى 1000 نسمة سنة 1905 وكانت الجالية الفرنسية من أكثر الجاليات الأوربية استقرارا بالمدينة[1].

تسود في المنطقة تربة ملائمة لإنتاج مختلف الحبوب، كما تتميز الماشية بكثرة عددها وبجودة سلالتها[2]، وقد بلغ عددها بمنطقة سطات حسب إحصاء سنة 1912 ما مجموعه 850 من الخيل ، و7400من البقر، و89000 من الغنم ، و1600 فرس ، و1680 من الإبل، و1500 من الماعز، و2600 من الثيران، و6115 من الحمير، كما عمل الأوربيون على إدخال تربية الخنزير في المنطقة فأعطت نتائج مهمة بلغت أرباحها 100%، وقدرت أعدادها أواخر القرن التاسع عشر ب 226 خنزيراً جاهزا للبيع، منها 156 من الإناث و 234 من الخنانيص ، بالإضافة إلى ممارسة الأوربيين عمليات صيد الخنزير البري في غابة ولاد زيان ، كما كان المغاربة يتولون صيده وبيعه لهم[3]، وقد خلفت ممارسة تربية الخنزير بالدار البيضاء العديد من المشاكل منذ ولاية السيد محمد بن إدريس الجراري، والذي تمت إقالته من ولايته عن الدار البيضاء وتعيينه عاملا على الجديدة، وهو ما تؤكده

[1]- علال الخديمي، التدخل الاجنبي والمقاومة بالمغرب..، م س ، ص 147 - 148.

[2]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى ..، م س ، ص 221.

[3]Mission Scientifique Du Maroc, Villes et Tribus du Maroc, Casablanca Et Les Chaouia, Tome 2, Ernest Leroux, Paris, 1915,p 308 – 310.

المراسلة التالية : خديمنا الأرضى الطالب محمد بن ادريس الجراري وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد، فإنا أعفيناك من ولاية الدار البيضاء ووليناك على الجديدة ولم نعزلك عنها سخطا ولا هضما لجانب خدمتك، وإنما اقتضت المصلحة ذلك تقديما للأهم فالأهم وأنت منا وإلينا ودارك دار الخدمة والصلاح فلا نسلمكم ولا نفوتكم ولا نهضم لكم جانبا والسلام. في 23 من ربيع الثاني عام 1293ه[1].

6- الجديدة:

بلغ عدد سكانها 10000 نسمة، وهو عدد اختلف فيه بين من جعله 15000 منهم 3500 يهودي، و 400 أوربي سنة 1900م[2] ، وبين من حصره في 40000 نسمة علاوة على ألفي يهودي موزعين في المناطق الداخلية، وكانت الجديدة خاضعة حتى سنة 1862 لقيادة آزمور، واكتسبت المدينة أهمية اقتصادية بفضل مينائها الكبير[3].

ويمثل الجدول أسفله أهم صادرات ميناء الجديدة لبريطانيا العظمى ما بين 1851 و 1855[4].

المواد المصدرة	المقاييس	1851	1852	1853	1854	1855
الحبوب	الفنيكة	6435	14.560	150.508	305.271	642.930
الصوف	البالة	4968	4748	3231	2281	6410
الجلود	البالة	1872	95	74	20	===
جلد الغنم	البالة	270	195	148	===	16
جلد الماعز	البالة	59	9	===	===	===
الشمع	رزمة	69	36	107	100	===
العلك	رزمة	249	473	93	===	===
اللوز	رزمة	7	===	===	190	200
الزوان	رزمة	===	===	===	25	20

[1]- هاشم المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما اضيف إليها من اخبار آنفا والشاوية عبر العصور، الجزء الأول 1407ه/1987م، ص 245 - 246

[2]- مصطفى بوشعراء ، الاستيطان والحماية بالمغرب..، الجزء الثالث، م س ، ص 975.

[3]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى..، م س ، ص 223.

[4]- نفسه، ص 224.

حيث كانت المدينة بوابة أساسية لتجارة الحوز ونواحي دكالة ، إذ كانت تصدر منها الحبوب والقطاني والصوف والجلود، وإذا كانت أصناف الجلود قد حددت في جلد الماعز والغنم، فإن الجلود الأخرى لم تحدد، وذكرت بصيغة الجمع، وهذا يدل على أن جلود الخنازير كانت من بين الجلود التي كانت تصدر، لأنها كانت تستغل في صناعة الأحذية، ثم هناك لوز مراكش وزيتها والشمع الاصفر ، والحناء والصمغ والكمون ، أما واردتها فكانت المنسوجات القطنية وخيوط القطن والورق الكتاني و الأخشاب والحديد والبن والسكر المصفى والشاي .

كما يغلب على المنطقة الطابع الصخري ، ومع ذلك كانت تولي اهتماما واضحا للزراعة بكل أصنافها[1]، وقد عمل الأوربيون على تربية الخنزير، حيث بلغ عددها في سنة 1877م عند أحد الإسبانيين حوالي أربعين رأس، بينما بلغ عند أحد الفرنسيين والإنجليز خمسة رؤوس، مما تسبب في اصطدامات بين السلطة المخزنية وممثلي الأجانب نتيجة الأضرار التي كان تسببها هاته الخنازير[2] .

وتوضح الخريطة أسفله أهم المجالات الجغرافية التي انتشرت بها تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر[3]، والتي تركزت في الشمال الغربي للمغرب نتيجة ملائمة

---

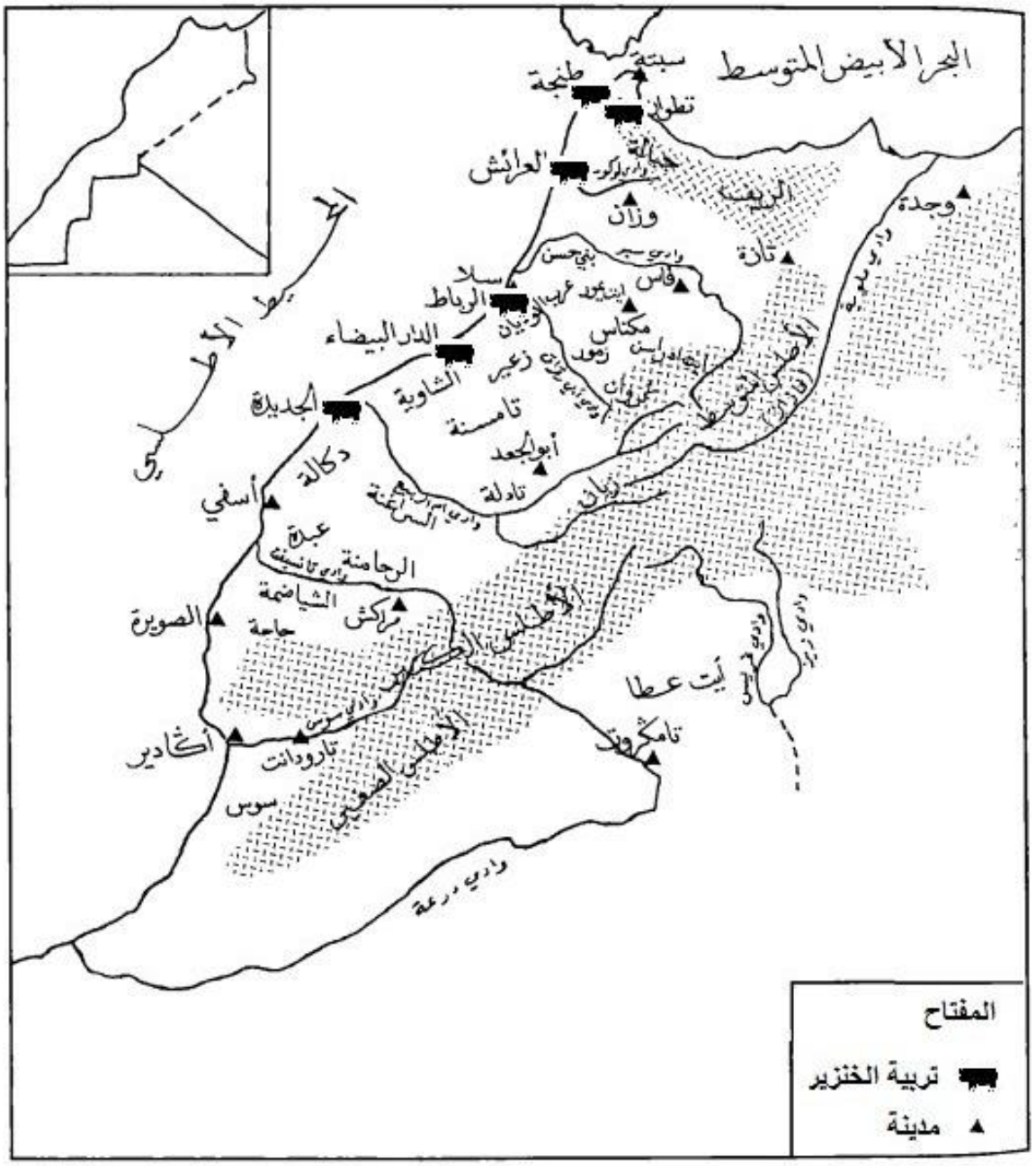
[1]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ..، م س، ص 223.

[2]- مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بن هشام (من رجب إلى ذي الحجة)، : Cote A16- 022.

[3] مصدر الخريطة كتاب عبد الوهاب بن منصور، المغرب قبل الاستعمار، ص 25 ، أما التوطين فقد اعتمدنا فيه على ما تم تجميعه من معلومات سواء الوثائق المخزنية أو المراجع الاجنبية أو العربية .

الظروف الطبيعية والمناخية للقيام بهذا النشاط، أما المناطق الشرقية والجنوبية فالبيئة المناخية غير ملائمة لتربية الخنزير بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

المجالات الجغرافية لتربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر



لقد ارتبطت تربية الخنزير بقطاع حيوي شكل أساس الاقتصاد المغربي في القرن التاسع عشر، ألا وهو قطاع الفلاحة بصنفيه الزراعي والحيواني، وإذا كان كل ما يهمنا هو الصنف الثاني المتعلق بتربية الحيوانات، فلا بأس من إعطاء نظرة مختصرة على الواقع الزراعي وما عرفه هذا القطاع ، على أن نخصص حديثنا على تربية الحيوانات وطريقتها (بما فيها تربية الخنزير) وأهميتها في المبادلات التجارية.

المبحث الثاني: واقع الفلاحة المغربية في مغرب القرن التاسع عشر

ظلت الطبيعة المصدر الأساسي للقوت اليومي للإنسان المغربي[1]، إذ شكل الاستغلال الزراعي والحيواني جزءا من حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الفلاحة على نشاطين أساسين هما زراعة الحبوب وتربية الماشية، وهو ما أثار نهم المستوطنين الأوروبيين الذين استغلوا كل الوسائل من أجل اكتساب مناطق استيطانية في مختلف البوادي المغربية، تحركهم الرغبة المثالية المأخوذة عن صورة المغرب القديم الذي كان يعتبر " خزان روما القديم" ، غير أن الاستيطان الأجنبي بالمغرب وما حمله من تحديثات عصرية التي أعقبت الثورة الصناعية وما عرفته من تقنيات فلاحية جديدة، لم يوازه أي تحول في بنية الفلاحة المغربية التقليدية ، كما أنه لم يسعف في تنويع وتغير في نمط المنتوجات الفلاحية.

[1]Akesbi(N), Benatya(D), El Aoufi(N), Dimensions structurelles de la libéralisation pour l'agriculture et le développement rural, Programme Rural Struc – Phase I, Février 2007, p : 5.

1-النشاط الزراعي

1-1-المنتوجـــات الزراعيـــــــة و مجالاتهـــا

ظلت الحبوب هي أساس الزراعة المغربية دون وجود تجديد في المزروعات ، إذ شملت زراعة الحبوب أزيد من 90% من المساحة المزروعة في المغرب[1]، وهو ما دفع الأجانب إلى التدخل من أجل النهوض بهذا القطاع الذي كانت تبدو عليه علامات الانهيار[2]، ونخص بالذكر هنا البحث الذي قام به البارون "اميي داكان[3]Amyé d'Aquin" سنة 1866م، من أجل تجميع كل المعلومات المتعلقة بالفلاحة المغربية[4].

وقد أسفر البحث الذي أنجز عام 1867م، على أن أهم المنتوجات الفلاحية/الزراعية في المغرب كانت الحبوب بمساحة قدرت آنداك ما بين 700 ألف و800 ألف هكتار، وهي مساحات كبيرة ومهمة لزراعة مختلف أنواع الحبوب، وهي نفس الملاحظة نفسها التي أبداها "جون دروموندهاي" عند رحلته من طنجة إلى الرباط، متحدثا عن وجود مجالات زراعية محروثة حرثا جيدا، ووجود حقول ناضرة من القمح والشعير[5]، أهلت المغرب لتصدير كميات مهمة من الحبوب إلى أوربا منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد تركزت

---

[1]Hoffherr René, L'économie marocaine,Sirey,Paris,1932,pp 145.146.

[2]Swearingen ,Will,D,Mirages Agrarain dreams and deceptions 1912-1986, L,B, Tauris and Coltd, Publishers, London ,1987,p 64 .

[3]- هو اكوست لوي فيكطور، الذي وصل إلى طنجة في 19 غشت 1864، وكان رجلا حازما وذا ذكاء نادر ، وكانت علاقته طيبة مع المخزن، وظل يواصل مهمته من سنة 1864 إلى سنة 1871.(مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية ، الجزء الثاني، م س، 605).

[4]Nicolas Michel ,Une économie de subsistance, Le Maroc précolonial, Ed Institut Français d'archéologie Orientale, Le caire, 1997,p 65.

[5]- ميلار سوزان، "صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846)"، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، الرباط، 1995، ص 114،هامش 30.

زراعة الحبوب في السهول الساحلية الممتدة من مناطق جبالة إلى الأطلس الكبير الغربي، وكذا مناطق الشاوية ودكالة وعبدة، والتي تتميز بخصوبة خاصة، حيث يزرع هناك القمح والشعير والذرة والحمص والفول وكمية من الخضروات[1]، وهذا ما أكده السفير البريطاني "وليام أكورت" خلال رحلته إلى مكناس مرورا بسهل الغرب، حين أشار إلى أن المنطقة كانت تحتضن ربما أجود الحقول المزروعة بالقمح في العالم[2]، في حين اشتهرت منطقة مراكش بوفرة أرضيها الزراعية، وغنى محاصيلها مما جعل قبائلها من أكثر القبائل غنى وغزارة في الإنتاج[3]، كما انتشرت زراعة الحبوب من قمح وشعير في منطقة تارودانت وأكادير، وفي منطقة تافيلالت التي تتشكل من سلسلة من الواحات على طول وادي زيز وروافده، اهتم السكان إلى جانب الحبوب بإنتاج الخضروات وأشجار النخيل، بالإضافة إلى تربية الأغنام والتي تميزت بصوفها الشديد البياض، إضافة إلى بعض الثيران والخيول والكثير من البغال، جعلت الجلد الفيلالي يحتل مكانة عالية في التجارة[4].

وإلى جانب الحبوب اهتم الفلاح المغربي بإنتاج القطاني التي خصص لها حوالي 200 ألف هكتار، كما ذكر البحث أيضا زراعة الأرز دون تحديد مساحة زراعته، غير أن " جون لوي ميج" "Jean Louis Miége" دكر أنه ما بين 1840 ــ 1842 حملت السفن الفرنسية إلى ميناء مارسيليا حوالي 200 قنطار من الأرز المغربي، وهو مؤشر على تأثير التجار

[1]Le Capitaine Girard, Etude Sur Le Maroc, Librairie Militaire, Paris, 1904, p 25.

[2]- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار...، م س، ص 75.

[3] Walter B Harris, Le Maroc Disparu, librairie plon, Paris, p 33.

[4]Le Capitaine Girard, Etude Sur Le Maroc, op.cit, p 27.

الأوربيين المتزايد في اختيار المنتجات المزروعة خاصة في المناطق الساحلية القريبة من الموانئ، كما سجل البحث نفسه تنامي المساحة المزروعة من الحمص والذرة ،التي امتدت على مساحة كبيرة جداً بالتوازي مع المحيط ، من كاب سبارتيل إلى وادي سوس ، ففي دكالة على سبيل المثال، وفي منطقتي حاحا وشياظمة، تمت زراعة الذرة، و التي أعطت نتائج جد مهمة دون الحاجة إلى أمطار[1].

كما قدرت صادرات الذرة للبرتغال وإنجلترا بثلاثة مليون فرنك، وهو مبلغ كان سيتضاعف لو تم الاهتمام بهذا المنتوج، كما تزايدت المساحة المخصصة لزراعة الخضروات نتيجة توسع الاستيطان الزراعي، خاصة بضواحي المدن الساحلية وأصبح الإنتاج الزراعي تحت الطلب الأوربي، فيما ظلت ضواحي المدن المشهورة بالصناعة التقليدية مثل فاس ومراكش وتطوان، مركزا لزراعة القنب والكتان وذلك من أجل تزويد الصناعة المحلية بالمواد الأولية، إلا أن التقرير لم يتحدث عن زراعة القطن ، والذي تزايد الطلب عليه في الأسواق العالمية، حيث تم تصدير 600 قنطار منه ما بين سنتي 1864ـــــ 1865م، بأثمان مرتفعة نسبيا، وذلك نتيجة التحسينات التي أدخلها المغرب عليه فيما يخص معالجته بعدما تمكن من جلب الآلات الحديثة من الخارج، غير أن إنتاجه لم يصمد طويلا أمام المنافسة الأمريكية منذ سنة 1866، يضاف إلى ذلك رفض المخزن منح أراضي للأجانب قصد القيام بهذه الزراعة داخل المغرب[2].

---

[1]Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p 115

[2]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، م س، ص 496.

أما باقي الإنتاج الفلاحي الزراعي فقد ظل بعيدا عن توجهات أو طموحات التجار الأوروبيين ، قابعا في أشكاله التقليدية مقتصرا على توفير الأمن الغذائي للساكنة ضمن اقتصاد قلة وكفاف منذور للمعاش، وليس للكسب المفضي إلى التراكم والرواج، والنتيجة أننا أصبحنا أمام فلاحة افتقدت إلى فئة رائدة من المزارعين وذات مشاريع تحديثية ، وهذا راجع لغياب فئة اجتماعية طموحة تطور الضيعات بجوار المدن كما حصل في أوروبا، أو تستثمر في مشاريع أكثر إنتاجية في أعماق البوادي، لهيمنة ثقافة الاكتناز وغياب روح الاستثمار نتيجة سيادة منطق " التتريك"، والمصادرة الذي نهجه المخزن في علاقته مع أعيان وكبراء القبائل وقوادها، فدفع الخوف من المصادرة ذوي الجاه والثروة إلى دفن أموالهم تحت الأرض عوض استثمارها في مشاريع زراعية وغيرها[1] .

وقد عانت الفلاحة المغربية خلال النصق الثاني من القرن التاسع عشر من توالي سنوات الجفاف التي كانت تدوم لفترات طويلة، كان آخرها تلك التي امتدت خمس سنوات بشمال المغرب ما بين 1878 و1883، وإلى سبع سنوات في الجنوب أي إلى غاية سنة 1885م، كما عانت من الاجتياح الكثيف لجحافل الجراد، إذ يذكر " نيكول ميشال" "Nicolas Michel" أنه بين 1800 و1912 اجتاح الجراد 32 مرة جهات مختلفة من البلاد في ظل انعدام إمكانية محاربته[2].

[1]- الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880- 1915، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص 36 - 36.

[2]Nicolas Michel, Une économie, op.cit ,pp 70-74.

ينضاف إلى هذه المشاكل، بدائية الوسائل المستعملة التي اعتمدت على المحراث الخشبي ونظام الخماس[1].

و مما يلفت النظر عند دراسة نظام الزراعة في المغرب تلك الروتينية المطلقة التي ميزته، حيث لم نرى مجالا للمبادرة والإبداع في النوعية والأدوات التي ظلت أكثر بدائية[2]، وإذا كانت الفلاحة هي مهنة إنتاجية بالنسبة للفلاح ذي النمط العصري، فهي بالنسبة للفلاح التقليدي ليست مهنة ولا منهجا في الإنتاج، بل هي ببساطة نمط وأسلوب حياة[3].

1-2-البنيـــــــة العقاريـــــــــة

شكلت البنية العقارية للأرض عائقا أمام الاستثمار الفلاحي، والتي لم تمنح السلاسة والمرونة الكافية لأي تقدم فلاحي، ذلك أن الملكية الخاصة للأرض لم تكن مساعدة، وكانت جد محدودة ومحصورة في أراضي بعض العائلات الكبيرة، ويمكن تقسيم هذه الملكيات إلى ما يلي:

ــ الأراضي الجماعية أو أراضي القبائل وهي أراضي في ملكية الجماعة ولا يمكن التصرف فيها أو تفويتها.

---

[1] Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p100

[2] Ibid, p102

[3] - عادل المساتي، سوسيولوجية الدولة بالمغرب اسهام جاك بيرك، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة 2010، ص 110.

ــ أراضي المخزن وهي أراضي تابعة للدولة وتشمل الأملاك المخزنية، وكل ما يمكن امتلاكه كالوديان والشواطئ والغابات وغيرها، وهي أراضي غير قابلة للتصرف ولا يمكن منح حق الانتفاع بها.

– الأراضي المملوكة للفلاحين في المناطق التي سمحت فيها التقاليد المجتمعية بتأسيس أشكال من التملك الفردي بشكل أو بآخر، جعلت تجارة الأرض ممكنة إلى حد ما[1].

ــ أراضي الجيش وهي أراضي تابعة للدولة أقطعتها لبعض القبائل نظير خدماتها العسكرية لصالح المخزن[2] .

ــ أراضي الأحباس، وهي الأراضي التي جرى وقفها على الأحباس وهي من النوع الذي لا يمكن تفويته كذلك.

ــ أراضي الخواص، وهي أراضي محدودة مجاليا تكون ملكية الأفراد[3].

لم يكن هذا التعقيد العقاري غير محفز للإنتاج والاستثمار الفلاحي بالنسبة للمغاربة فقط، بل شكل حاجز صد قانوني بالنسبة للأوروبيين المتلهفين لامتلاك الأراضي المغربية، مما جعلهم يناورون عن طريق نظامي المخالطة والحماية القنصلية، قبل أن يطرحوا الموضوع للتفاوض، على أساس أحقيتهم في امتلاك العقار مقابل أدائهم الضرائب الفلاحية، وهو موضوع أشارت إليه المواد 11 و 12 و13 من مؤتمر مدريد، والمادتين 59 و60

[1]G .Lazarev, Aspects Du Capitalisme Agraire Au Maroc Avant Le Protectorat, p74.

[2] - -مصطفى بوشعراء، الحماية والاستيطان بالمغرب، الجزء الأول ...، م س، ص 331.

[3]أ-أحمد تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912- 1956، مطابع امبريال، الرباط، 1998، ص 33.

من مؤتمر الجزيرة الخضراء، حين تمكن الأوربيون من السيطرة على مساحات مهمة تجاوزت 311 هكتار في حدود سنوات 1892ــ 1894، حيث أصبحت الزراعة ترتكز بالدرجة الأولى على زراعة الكتان والبواكير والكروم[1].

وساهم حصول الأوروبيين غداة مؤتمر مدريد (1880)، على حق ملكية الأرض والعقارات بالمغرب، في توسع نشاطهم الفلاحي، إلا أن المولى الحسن الأول كان فطنا لهذه التحولات واعيا بها، وقد سلك كل السبل الممكنة لضبط الأمور وحسم مادة فسادهم، ويظهر ذلك من خلال الظهائر الحسنية الكثيرة التي كان يصدرها في حق الأجانب لخدمة مصالح الدولة والرعية، فقد رفض سنة 1880 طلب التجار الأوربيين منحهم رخصا لتصدير المواشي خصوصا الثيران، معللا هذا الرفض بقوله : «لا يخفاكم ما وقع من الموت في الكسيبة بهذه المسغبة القائمة، وبسبب قلة الأنعام ارتفع سعرها، وقل ذلك جدا حتى صار الناس يشتاقون اللحم[2] ».

لقد استمرت الزراعة المغربية على الصورة النمطية التي وجدت عليها منذ زمن بعيد، وهو نظام زراعة واسع النطاق، ومكيف مع تربة فقيرة نسبيًا، لا تتكبد سوى القليل من النفقات لكل هكتار، ولم يتسبب تدخل الأوروبيين في السنوات الأخيرة في إدخال تغييرات

[1] -محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م س، ص 156.

[2] -محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة و المجاعات..، ص 257.

كبيرة جداً على هذا النظام، بل تركوهم لشأنهم وانصرفوا إلى تطوير زراعتهم الخاصة وإتقانها مع إضافة تربية الخنازير إلى تربية الماشية والأغنام[1].

2-تربية الحيوانات بالمغرب:

يقول أوغست برناند M. Augustin Bernard، (الذي تولى دراسة المغرب لوقت طويل) في أحد أعماله: "يبدو أن الطبيعة تلزمنا بتخصص مستعمراتنا من شمال إفريقيا إلى جانب الثقافات العامة، يمكننا أن نتخيل جيداً أن تونس أرض شجر الزيتون، الجزائر أرض العنب، أما المغرب فبلد التكاثر، لأنه مثلما نعلم وجدنا في آخر البلد مراعي حقيقية.." لطالما كان القطيع المغربي هو القطيع الرئيسي لثروة الإيالة الشريفة، ولا توجد عائلة في السهول إلا وتملك على الأقل بضعة ثيران وقطيع من الغنم، أما القبائل الأغنى والأقوى مثل بني احسن وبني زيان والرحامنة، فكرست نفسها بشكل حصري لتربية الحيوانات"[2].

وإلى جانب الزراعة، شكلت تربية الماشية خلال القرن التاسع عشر نشاطا رئيسيا بالنسبة لسكان المناطق شبه الجافة وغير الصالحة للزراعة، وقد كانت بعض المناطق، مثل سهل الغرب (خاصة المروج) والواحات الصحراوية ومقدمة جبال الريف تعتمد تربية الماشية بالتكامل مع النشاط الزراعي، في حين كانت هاته التربية مستقلا عن الزراعة في باقي مناطق المغرب[3].

---

[1]Carle Georges, Notes sur l'Agriculture au Maroc, Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale, 5e année bulletin n°45, 31 mai 1925, p 340.

[2]Réginald Kann ,Le Protectorat Marocain Avec 8 Cartes et Croquis, Berger-Levrault, Nancy – Paris- Strasbourg, 1921,p 195.

[3] - الطيب بياض، الضريبة المخزن..، م س، ص 30.

2-1أهميـــة تربيـــــــة الحيوانـــــات

عرف الإنتاج الحيواني بالمغرب (خاصة الأغنام) تطورا مهما، مما فسر إقبال الأوربيين عليه، ولم تكن الأرياف المغربية ما قبل الحماية تشهد نشاطا لتسمين المواشي أو الأبقار، فتربية الماشية كانت تتم بالاعتماد على الرعي في المراعي المخصصة سواء في محاط القبيلة أو بمحاذاة مجالها الترابي، وعندما تكون القطعان كبيرة أو يضيق المجال الرعوي بكثافتها، يلجأ الكسابة ومربو الماشية إلى الترحال والتنقل، وعلى الرغم من الأرباح المهمة التي كان يجنيها الفلاحون من تربية الماشية، إلا أنهم للأسف لم يستطيعوا تطوير هذا النشاط من خلال اختيار السلالات الجيدة أو الرعاية الصحية للقطيع، أو التفكير في استثمار هذه الأرباح في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية.

وقد عرفت العديد من القبائل، خاصة الأطلسية منها بالترحال طلبا للكلأ، فيما كان استغلال الماشية يتم بطريقتين: أولاهما الاستغلال المباشر في حالة وجود سواعد قادرة على ذلك، وثانيتهما الاستغلال غير المباشر عن طريق الشركة التي اتخذت وجوها متعددة.

وبالأطلس المتوسط، كان مربو الماشية يستفيدون من التكامل الحاصل بين المراعي الشتوية في الأراضي الواطئة والمراعي الصيفية في الأراضي المتدرجة والجبلية، مما جعل المجال من أكبر مناطق التعزيب خلال القرن19[1]، وكانت السفوح الشرقية منذ قرون، مركزا لتربية الماشية بالاعتماد على الرعي والترحال، حيث كانت الدواوير الثلاثة المكونة

[1]- محمد بن البشير بوسلام، تاريخ قبيلة بني ملال 1854- 1916، جوانب من تاريخ دير الاطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991،،ص 114.

لقبائل "ازكارة" والتي لا يتعدى تعداد سكانها 1600 خيمة، تملك ما يزيد عن 160.000 رأس من الغنم (بمعدل 100 رأس لكل خيمة) بالإضافة إلى 80.000 رأسا من الماعز و20.000 من العجول و 8.000 رأسا من الخيول و ما يفوق 6.000 حمار[1]، وأمام الانتشار الواسع لتربية الماشية بالمغرب وجودة القطعان، عملت فرنسا على تطعيم ماشيتها من خلال استيراد بعض الرؤوس المغربية خلال القرن التاسع عشر[2].

وقد اختلفت التقديرات الإحصائية لأعداد المواشي بالمغرب، فبينما قدرها البعض في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان ب 40 مليون من الغنم وما بين 10 و12 مليون رأس من الماعز، ومن 5 إلى 6 ملايين من البقر، و5 ملايين من الجمال والأفراس والبغال والحمير، قدرها البعض الآخر ب 48 مليون من الغنم، و6 ملايين من البقر سنة 1859م[3]، غير أن هذه الأعداد طالما تعرضت للهلاك بسبب الجوائح التي مني بها المغرب خلال القرن التاسع عشر، أدى إلى هلاك نصفها، خصوصا في سنة 1879م بسبب المسغبة، كما أدى الجفاف والجراد الذي اجتاح المغرب سنة 1878م[4] في بعض المناطق إلى هلاك ثلاثة أرباعها.

---

[1]Augustin Mouliéras, Une Tribu Zénète Anti-Musulmane au Maroc, Les Zkara , Ed. Augustin Challamel, Paris, 1905, pp 13-14

[2]Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), Tome2, Editions La Porte, Rabat, 1969 p 56.

[3] - مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية ...، م س، ص 346.

[4] - مصطفى بوشعراء، الحماية والاستيطان..، م س، ص 163.

لقد احتلت تربية الماشية مكانة هامة في المغرب، وكانت مصدر دخل مهم بالنسبة للحضر، في حين اتخذها الرحل موردا أساسيا لهم عبر سياقة قطعانهم في المراعي، بينما أتخذها المقيمون دخلا مكملا لما لهم من عقار أو شجر، لذلك اعتبرت كنز الفقير يستثمر فيها أمواله عند الحاجة[1]، وقد تحكمت في هذا النشاط مجموعة من العوامل أبرزها أنماط الاستيلاء على الطبيعة والتي تحددها في الواقع الظروف الجغرافية والتاريخية، فالبيئة الطبيعية شبه القاحلة تخضع مواردها الطبيعية لتقلبات متكررة وتهيمن عليها إلى حد كبير مناطق السهوب.

2-2-طريقـــــة ادارة تربيـــــة الحيوانـــات

إن تربية الحيوانات لا تتعلق بالبيئة الجغرافية بقدر ما تتعلق بالتطورات التاريخية، ذلك أن انتشار الممارسات الرعوية في جميع أنحاء البلاد تقريباً (بما في ذلك السهول المواتية للزراعة) يُظهر أن الظروف الجغرافية قد لعبت دوراً محدوداً فقط، لكن ما يبدو أنه أساسي في الواقع هو النتيجة التاريخية لتطور البلاد، وهذا ما أعطي هذا القطاع الفلاحي مظهره النموذجي الذي نجده على مستوى الخصائص العامة التي تميزه، وعلى مستوى العملية[2].

[1]- مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الأول، م س، ص 345.

[2]Driss Ben Ali, Le Maroc Précapitaliste Formation Economique et Sociale, Société Marocaine des Editeurs Réunis 3 Rue Ghazza Rabat, p36

يتم تنظيم عملية تربية الحيوانات بالمغرب بواسطة وسيلتين للإنتاج – الأرض والماشية ــ وكلاهما أشياء ووسيلة للعمل:

الوسيلة الأولى: وهي الأرض بكميات وفيرة نسبيًا والمراعي الجماعية، ومع ذلك فإن هامش الحرية في التملك أو الاستخدام بقي محدودا للغاية، لأن كل مجتمع (دوار، "قبيلة" إلخ) هو المالك المشترك لمنطقة معينة من المراعي.

الوسيلة الثانية: القطيع وهو مجموعة من وسائل الإنتاج المتاحة للجماعة التي تستمد قوتها منه، وهو أيضًا نتيجة تدخل بشري يتطلب ممارسة عمل معين.

تتميز عملية التربية بتوظيف يد عاملة قليلة نسبيا، نظرًا لأن الإنتاج يعتمد على الحراسة في شكل مراقبة ورعاية للحيوان، أما فيما يتعلق بقوة العمل فيتم توفيره بشكل أساسي من قبل الأسرة، حيث تسعى كل وحدة إنتاج في جميع الأوقات للحصول على أكبر قطيع ممكن، ليس فقط لتلبية احتياجاتها العاجلة، ولكن أيضًا للحصول على احتياطي من الطعام تجنبا لحدوث مجاعة.

ويتم تقسيم العمل حسب الجنس (الرجال هم المسئولون عن معظم الأنشطة الرعوية، والنساء عن المهام المنزلية)، والعمر حيث يحفظ الأطفال والشباب القطيع ويقومون بالكثير من الأعمال الرعوية، في حين يقوم البالغون والشيوخ بوظيفة الإدارة، من خلال المعرفة بالمستوى التقني والظروف الطبيعية، ويلعب السن دورا مهما في معرفة المراعي، موسمًا

تلو الآخر في مناطق شاسعة تجتازها القطعان لمدة طويلة، كما يشير إلى ذلك بول باسكون "Paul Pascon"[1].

ويمكن اعتبار عملية التقسيم عملية معقدة، يتحكم الطرف الأكبر سنا منها في مسار عملية الإنتاج الطبيعي (صيانة وتكاثر الثروة الحيوانية)، ويتم تنفيذها في إطار جماعي حيث يأخذ عمل الأسرة المركز الأول في العملية بأكملها، وتسند للطرف الأصغر سنا مهمة الدفاع أو التخطيط المكاني والتنفيذ في إطار العشيرة أو القرية، بافتراض مشاركة الجميع في إطار تعاون أوسع وكأنه تنظيم عسكري، فالدفاع عن الفضاء أمر حتمي لأن كل (قرية، عشيرة، قبيلة) هي المالكة للمرعى غير المقسم، ومن وجهة النظر هذه، يرتبط التنظيم ارتباطًا مباشراً بعملية الإنتاج لأنه بدون تنظيم قد يخاطر المجتمع بفقدان وسائل عمله (الأرض) لصالح مجتمع آخر لديه هذا التنظيم، هناك إذن ترابط بين الشكل المحلي وشكل الإنتاج المجتمعي، غير أن هذا التنظيم يفرز عواقب ذات شقين:

ــ كون الإنتاج يخدم حاجات الاستهلاك المحلي، في حين يستغل الفائض لضمان ظروف إعادة الإنتاج الاجتماعي، بحيث لا يوجد ضغط على الطلب يمكن أن يكون له تأثير محفز على الإنتاج ويوسع قوة العمل.

[1]Driss Ben Ali, Le Maroc Précapitaliste Formation Economique et Sociale, Société Marocaine des Editeurs Réunis 3 Rue Ghazza Rabat, p37

ــ يُعهد بإدارة عملية الإنتاج إلى شخصين، أكبرهم لديه القدرة على التنبؤ بالمخاطر المناخية وضمان تكاثر المجموعة أو حتى تطوير وسائلها الأولى للإنتاج، وهي الماشية ولقائد عسكري قادر على الدفاع عن الأرض، أي المرعى، ومكان المعيشة.

ستكون هاتان الوظيفتان أصل ظهور طبقة ذات امتياز داخل المجتمعات الرعوية، لكن هذه الطبقة لم تشهد تطورا كبيرا في ضوء انسداد القوى المنتجة في الواقع، حيث نجد عملية الإنتاج هذه خاضعة لتناقض لا يمكن التغلب عليه بين أقصى قدر من الإنجاب ومحدودية التقنيات، ويرجع هذا الانسداد إلى الإنتاج القائم على حراسة الثروة الحيوانية عن طريق العمل وحده أو حتى الطاقة البشرية وحدها.

ولمعالجة مشكلة أهمية الإنسان ودوره في تربية الحيوانات، من الضروري بلا شك الرجوع إلى كل من القوانين الاجتماعية والثقافية، لأن "لكل نظام اجتماعي قانونه الديموغرافي"، على حد تعبير كارل ماركس K. Marx، فخلال الفترة التي هي موضوع دراستنا، كانت هذه القوانين غالبًا ما تتأثر بحركة المد والجزر والارتفاع والهبوط الديموغرافي نتيجة انتشار الأوبئة ونقص الغذاء، لذلك فلعبة القوانين الديموغرافية هي التي تؤسس التوازنات الجديدة بين السكان ووسائل العيش، بين الآخر والحيز الذي يشغله والثروة التي تحت تصرفه[1].

[1]Driss Ben Ali, Le Maroc Précapitaliste Formation Economique et Sociale, Op.cit, p38

ومن المهم أن نذكر بالقوانين التي كانت تحكم السلوك الديموغرافي للسكان، حيث كان للمغرب قانون خاص به مستوحى من واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي، والذي يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط:

1- المستوى التكنولوجي المنخفض للمغرب في ذلك الوقت تطلب قوة عاملة كبيرة لرعاية القطيع الحيواني، وفي ظل هذه الظروف، فإن الطريقة الوحيدة لكي ينتج المجتمع ويلبي احتياجاته هي الزيادة في عدد الرجال، ففي المناطق الجبلية على سبيل المثال، حيث المستوى التقني منخفض للغاية، يشكل النمو السكاني وحده التطور الكامل لقوى الإنتاج.

2- أهمية الرعي القائم على رعي الماشية جعل النمو السكاني أكثر تحديداً للنشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد كتب "باسكون" أن "المجموعة مجبرة على زيادة عدد أذرعها (ولم يقل ساقيها؟)، وذلك من أجل قيادة القطيع إلى نفس الأماكن".

3- النمو السكاني الأمثل قد يؤدي إلى النمو المرتبط بعدد رؤوس الماشية، فعلى سبيل المثال وهي نسب تقريبية فقط (50 نعجة لشاب في سن الخامسة عشر، مائتان للرجل، عشرة جمال بالنسبة إلى الشاب، خمسين للشخص البالغ)، ونظراً لانخفاض إنتاجية العمل وانخفاض متوسط أمد حياة الإنسان، فإن أي "دخول" إلى المجموعة (ولادة) أو أي خروج (موت) له تداعيات على توازن المجموعة العائلية في المناطق. إن الأسرة هي المؤسسة التي تضمن الأمن الاقتصادي والسياسي للفرد، يقول ب. باسكون: "إن وجود عائلة كبيرة وتوزيع الأبناء على جميع المهن هو أفضل تأمين ضد جميع المخاطر الفنية والاجتماعية

والسياسية في المستقبل، ويمكننا القول إن كل هذه القوانين ومحددات المجتمع المغربي تعمل لصالح السلوك الإنجابي[1].

تعتمد قيمة وتطور القطعان في المقام الأول على الظروف البيئية، وعلى المناخ السائد في المنطقة، حيث يبدأ تساقط الأمطار من أكتوبر إلى دجنبر ويستمر حتى مايو، مما يساهم في غطاء نباتي مهم ومتميز، وجريان للمياه في مختلف الأحواض والأودية، وهو ما يساهم في تغدية القطيع[2]، لكن بحلول شهر يونيو تبدأ المراعي الخضراء ومنسوب المياه في التراجع، مما يؤدي بالمربين إلى بدء حركة الانتقال من أجل البحث عن مراعي جديدة لقطعان ماشيتهم، عوض أن يعملوا على تحسين ظروف التربية، من خلال تخزين الكلأ للماشية، وتوفير شروط ملائمة لتحسين نمو الحيوانات كالأعلاف والماء، وتوفير مأوى لها يحميها من قساوة البرد والحر، حيث كان يقتصر عمل المربين المغاربة على وضع الحيوانات في "زريبة " محاطة بأشواك الصبار، ومراقبتها حتى لا تتعرض للسرقة وليس لحمايتها من تقلبات الطقس، لذلك كان القطيع الحيواني المغربي عرضة للنفوق يسبب توالي سنوات الجفاف، وانتشار الأمراض والطفيليات [3].

لذلك كان لابد من إدخال تحسينات في تربية الحيوانات، من خلال أخذ استشارات المتخصصين في هذا المجال، من أجل حماية الثروة الحيوانية وتطويرها، وذلك بمكافحة

[1]Driss Ben Ali, Le Maroc Précapitaliste Formation Economique et Sociale, Op. cit, p40

[2]Réginald Kann ,Le Protectorat Marocain Avec 8 Cartes et Croquis, Berger-Levrault, Nancy – Paris- Strasbourg, 1921,p 196

[3]Ibid, p 197

البرد والجوع والعطش والمرض، وكذا ببناء أماكن أو إسطبلات، وتوفير احتياطات من العلف[1] .

2-3- تربيـــة الخنزيـــــر بالمغـــــــرب

إذا كانت زراعة الحبوب والقطاني ضرورية للسكان وللاقتصاد المغربي، فإن الأنشطة غير الزراعية الأخرى كانت تساهم بإنتاجية مهمة ومتنوعة، وكان لابد منها لدعم مكانة المغرب في مبادلاته التجارية مع أوربا خلال القرن التاسع عشر، ويمكن تلخيص أهم الأنشطة غير الزراعية في تربية المواشي لما توفره من ألبان وصوف وجلود وغيرها، فقد أجمع كل الرحالة والإخباريين الذين زاروا المغرب خلال القرن التاسع عشر، على أنه من أكبر المناطق ملائمة لتربية المواشي، وإذا كان المغاربة اعتادوا على تربية المواشي حسب خصوصيات كل منطقة استقروا بها، من أغنام وأبقار وخيل وبغال وحمير ودواجن، فإن الجالية الأوربية والتي استقرت في المدن الساحلية في الشمال الغربي للمغرب، لم تقف عند الاهتمام بتربية الماشية التقليدية المتعارف عليها، سواء عن طريق الاهتمام الشخصي أو بالمخالطة مع المغاربة، وإنما أدخلت عليها أيضا تربية الخنزير لما يحققه من مردودية، وقد ساعدهم في تحقيق هذا النمط من الإنتاج الحيواني الامتيازات التي حصلوا عليها من المعاهدات الموقعة بين المغرب وبقية الدول الأوربية، وكذا المؤهلات الطبيعية التي يزخر

[1] Ibid, p 198

بها المغرب للقيام بهذه التربية، وتعود أصول الخنزير المربى في المغرب إلى العرق الأسود من الأصل الإيبيري والذي يتميز بجودة لحمه[1].

لقد سعت الدول الأوربية إلى وضع استراتيجية لتطوير تربية الحيوانات في إفريقيا حسب المؤهلات الطبيعية والمناخية لكل منطقة[2]، وهي السياسة التي اتبعتها فرنسا مع مستعمراتها في المغرب العربي، حيث عملت على تحسين الثروة الحيوانية بكل من الجزائر المستعمرة الأولى وتونس المحمية الثانية. فمنذ سنة 1885م تم إحصاء قطيع حيواني ذي أهمية كبيرة بالجزائر تكون بالأساس من : 164400 خيل يشجع تكاثرها من قبل تسعة عشر جمعية للفروسية، 140400بغل، 244800حمار، 224400جمل، 1126000 من الثيران، 7ملايين رأس من الغنم، وما يقارب من 4 ملايين رأس من الماعز، و60 ألف من الخنازير كلها في ملكية الأوربيين، بالإضافة إلى تربية النحل الذي ينتشر بشكل كبير خاصة في منطقة القبائل، كما تم الاهتمام بتربية دودة القز من خلال التشجيعات المتواصلة لهذا النشاط، بالإضافة إلى تدجين النعامة والذي أعطى نتائج مهمة في الجزائر[3]، وهو النهج نفسه الذي سارت عليه فرنسا في تونس فيما يخص تدجين وتحسين السلالات الحيوانية من أجل تحسين المردودية، ساعدها على ذلك خصوبة تربة تونس، وتوفرها على غطاء نباتي مهم، غير أننا لم نقف على إحصاءات دقيقة فيما يخص القطاع الحيواني بدقة، لمعرفة عدد

[1]François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917,p 180.
[2]Sylvie Daumal, *Autrefois I'elevage, L'Institut d'elevage et de medecine veterinaire des pays tropicaux,1920-1993,CiRAD, Montpellier 1996*,p 122.
[3]Alfred Rambaud, La France Conoloniale, Histoire Géographie Commerce, Armand Colin, Paris, 1888, p 158

الخنازير التي كانت تربى هناك ومن كان يتولى تربيتها، على عكس الجزائر التي قدمت لنا إحصاءات دقيقة عن هذا الصنف الحيواني أي الخنزير والذي قدر آنذاك (1885) ب 60 ألف رأس يتولى تربيتها الأوربيون المستقرون في الجزائر[1]

لقد كان الاهتمام بتربية الخنزير بالمغرب راجعا إلى رغبة الأسواق الأوربية لتلبية حاجياتها خصوصا في فرنسا، والتي لم يعد إنتاجها يلبي حاجيات السكان، فمنذ 1890 اعتمدت فرنسا في تلبية حاجياتها على الأسواق الجزائرية والتونسية، وحيث إن حاجيات الاستهلاك لا تنقطع وأن القطيع الجزائري يميل أكثر فأكثر إلى الانخفاض، أصبح من الضروري اللجوء إلى المغرب، لما يمتاز به لحم الخنزير المغربي من جودة جعلته مناسبا لذوق المستهلك الفرنسي، والذي أصبح يفضله على الخنازير الأصيلة المسمنة[2].

انتشرت تربية الخنازير بشكل كبير في المغرب، حيث سمح المناخ والتضاريس الشاسعة بإنتاجه، وتركزت بالكامل في أيدي الأوروبيون الذين شجعوا عليها، لا سيما وأن المغاربة لم يكن لديهم ذلك النفور الذي كان عند مواطني الجزائر أو تونس، ولذلك وافقوا على حراستها ورعايتها[3].

إن توسع نشاط تربية الخنزير بالمغرب سيؤدي إلى استثماره في مجال الصناعة ونخص بالذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر استعمال شعر الخنزير في صناعة فرشاة

---

[1]Alfred Rambaud, La France Conoloniale, Op .cit, p 163

[2]Th. Monod, L'Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat, p 303

[3]J. Goulvenn Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur, Emile Larose, Paris, 1919,p : 194.

الرسم، وأيضا استغلال جلده في صناعة الأحذية، كما استعملت بعض أجزائه في صناعة التبغ ...، دون أن ننسى لحمه الذي أصبح منتج تصدير بامتياز ويبشر في الغالب بمستقبل عظيم[1].

وقد بلغ عدد قطعان الخنازير بمنطقة الشاوية لوحدها مثلا أعداد لا يستهان بها إلى جانب القطيع الحيواني الآخر، وهو ما يوضحه الجدول أسفله[2]:

المنتجـــات	المنطقة الأولى	المنطقة الثانيـة	المنطقـة الثالثـة
الخيول			
الأوربيون	254	128	25
المغاربة	6188	2833	810
البغـال			
الأوربيون	314	46	10
المغاربة	1837	557	78
الحميـر			
الأوربيون	64	33	15
المغاربـة	34265	14120	897
الأبقـار			
الأوربيـون	6381	90	30
المغاربـــة	64279	15931	950
الأغنـام			
الأوربيـون	6891	6150	550
المغاربـة	219498	223670	8790
الماعـز			
الأوربيـون	291	616	1020
المغاربـة	15743	30740	18275
الخنازيـر			
الأوربيـون	2663	1352	350

[1]François Bernard, Le Maroc économique et agricole, Boulevard Saint-Germain, Paris,1917,p181.

[2] M. Claudon ,L'Elevage en Chaouia-Sud, Revue Mensuelle Illustrée d'Informations Marocaines, Fondateur: François Berger, (1882- 1933), p 29.

لقد عرف هذا النشاط توسعا كبيرا خصوصا وأنه لا يتطلب الكثير من العناية والتكاليف مقارنة مع أنواع الماشية الأخرى، بالنسبة إلى مزرعة متوسطة الحجم مثلا، فهي تحتاج إلى عاملين على الأكثر خلال الفترات الحساسة وهي فترة السفاد والحمل والوضع والفطام، وهو عمل يمكن لأفراد الأسرة أن يقوموا به عوضا عن اليد العاملة.

وهكذا فقد حددت أجرة العامل الأوربي فيما يخص رعاية الخنازير، نظير عمله راتباً قدره 150 فرنكاً شهرياً بالإضافة إلى أرباح بنسبة 10٪، في حين حددت أجرة الراعي المغربي في 4 فرنكات للفرد فقط، بينما حددت أجرة حارسين مغربيين يقومان برعاية الخنازير في الغابة في 60 فرنكًا مع بعض الطعام في كل شهر،[1].

وكما اقتضت صيانة مزرعة الخنازير عناية كبرى، وجب لزاما بناء المزارع في مناطق زراعية بحتة وبعيدة عن المساكن، تجنبا للروائح التي تسببها فضلات الخنازير، والتي غالبا ما تستعمل كسماد طبيعي يجمع لهذا الغرض في حفر قرب الزريبة، ويتم تفريغ هذه الحفر في فترات منتظمة قبل أن يوزع محتواها على المزروعات كما يحصل في المزارع الأوروبية[2].

وسوف تعرف تربية الخنزير بالمغرب مسارا جديدا بعد توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912م، خصوصا بعد ارتفاع أسعار اللحوم، وهذا ما جذب دفع الأوربيين إلى الاهتمام أكثر بتربية الخنزير، والذي أصبح هاجس كل المستوطنين والتجار والعمال على

---

[1] J .Goulvenn, Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur, Emile Larose, Paris, 1919,p 195.

[2] - داني معلوف، دراسة جدوى تربية الخنازير، جل الديب، لبنان، حزيران 2001، ص 10.

الرغم من نقص الخبرة في هذا المجال، لكن محركهم الأساسي كان هو الربح السريع وكسب المال، وكان الفرنسيون أكثر من المغاربة تعاطيا لهذا النشاط نظرا لما قدمته لهم سلطات الحماية من الدعم والتشجيع[1]، ورغم كون الخنزير حيوانا نجسا ومحتقرا عند المسلمين المغاربة إلا أن تربيته بدأت في التكاثر والتطور، حتى إنها أصبحت تمارس من طرف المغاربة أنفسهم ولصالح حسابهم الخاص[2]. خصوصا بعد أن تم تسهيل عميلة تربية الخنازير بالقرب من غابات البلوط الفليني، والاستفادة من إمكانية إرساله لمناطق رعي ثمرة شجرة البلوط، بموافقة خدمة المياه والغابات مقابل رسوم[3].

كما سعت سلطات الحماية إلى إنشاء مزارع نموذجية في مجال تربية الحيوانات ونخص بالذكر هنا مزرعة عين قادوس بفاس والتي لفتت انتباه المغاربة إلى طريقة عملها في تدجين الحيوانات، بالإضافة إلى ذلك بلغ إنتاج القطيع الحيواني في فاس أرقاما مهمة حسب إحصاء سنة 1913م شمل ما يلي: 11000 حصان، 10000بغل، 33000 حمار، 115000 ثور، 46000 الأغنام، 198000 ماعز و12000 خنزير، ومن المفيد التذكير أن قطيع الخنازير هذا كان في ملكية الأوربيين[4].

---

[1]Réginald Kann ,Le Protectorat Marocain Avec 8 Cartes et Croquis, Berger-Levrault, Nancy – Paris- Strasbourg, 1921 ;P 202-203 .

[2]Résidence General De La République Français Au Maroc , La Renaissance Du Maroc , Dix Ans De Protectorat , Rabat, p 304.

[3] Protectorat De La République Français Au Maroc, Direction De L'Agriculture De Commerce Et De La Colonisation, Paris,1926 ,p 29.

[4]Pierre Mallert, Atravers Le Maroc Pacifie, Les Régions De Fès et de Maknes, Les éditions coloniales, Paris, 1929, P12-13.

لقد عرف القطاع الحيواني اهتماما كبير من طرف سلطات الحماية التي عملت على إدخال العديد من التحسينات والتي تعززت بدور المرشد الفلاحي حيث أسندت هذه المهمة سنة 1913م لصحفي مصري اسمه "علي زكي"[1]، الذي عمل على مراقبة القطيع باستمرار وتوجيه المربين لكل ما قد يرفع من الإنتاج كتوفير العلف، والماء، ومكان حفظ الحيوانات من قساوة البرد[2].

3-تربيـــــة الحيوانـــــات ودورهـــــا فـــــي المبـــــادلات التجاريـــة

كان ميناء قادش[3] أهم ميناء وسيط للسلع المغربية إلى أوربا، حيث تشكلت المواد التي كان يصدرها المغرب لإسبانيا من العسل المغربي والزيوت النباتية والكتان، والمنتجات الفلاحية الأخرى كالجلود والشمع، إلى جانب المعادن والمواد الأولية[4]، أمّا المواد المستوردة من إسبانيا فتكونت من الألبسة والمواد المصنعة والصوف الإسباني والقهوة[5].

كما شملت صادرات المغرب الصوف لفرنسا وإنجلترا، وجلود الماعز لمارسيليا والثيران لجبل طارق والذرة للبرتغال، والفول والحمص وزيت الزيتون واللوز والقليل من الحلفاء لإنجلترا، ثم الشموع والألبان لفرنسا، وتعود أسباب تفوق التجارة الإنجليزية في المغرب، إلى إقبال المغاربة على منتجاتها نظرا لجودتها وانخفاض أثمانها، وتعدد الوكلاء

---

[1] - حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الاصلاحي المغربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003، ص 121.

[2]. Comptes rendus des séancesde l'Académie d'agriculture de France, P 268- 269

[3]Antoine de la tour, la baie de Cadix ,éd: Michel Levy, paris,1858, pp 55-80

[4]jacques Savary, dictionnaire universel de commerce, vol I, paris,1848,p30.

[5]- دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز للنشر الجامعي، ميديا كوم، المغرب، 2003،ص 313.

التجاريين الذين ساهموا في ترويجها[1]، وبذلك أصبحت بعض المنتجات التصديرية مثل زيت الزيتون واللوز، والشموع، تصدر إلى لندن بدل مرسيليا، بسبب ارتفاع الواجب المفروض عليها في مرسيليا، فعلى سبيل المثال حدد الواجب المفروض على زيوت المغرب ب 40 فرنك لكل طن، واللوز 60 فرنك ..إلخ، في حين كانت تفعى في لندن من هذه الرسوم بحكم الامتياز التجاري.

وفي مقابل ذلك تقلصت التجارة المغربية مع دول الجنوب والجوار، واقتصرت فقط على المنتجات الحرفية مثل الزرابي والبلغة الفاسية، كما منع السلطان تصدير الخيول[2].

وكان من نتيجة ذلك انهيار القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية، من 52000000 ف سنة 1866م الى35000000 في سنة 1868م، وهي أخفض نسبة تسجل منذ التوقيع على اتفاقية سنة 1856م مع إنجلترا، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري بسبب اضطرار المغرب في سنوات المجاعة إلى استيراد كمية كبيرة من القمح والدقيق والأرز، وبذلك تقلصت مداخيل الضرائب الشرعية وضريبة المكوس، كما تقلصت مداخيل الأحباس[3]، مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية، إذ لم يتجاوز الخمسة عشر مليون فرنك ذهبي سنة 1848تسعة ملايين منها في الصادرات وستة ملايين في الواردات[4].

---

[1]Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p122.

[2]Ibid, p123.

[3]- جرمان عياش، المرجع السابق،،ص 47.

[4]- جاك كايي، تفاصيل حول التجارة المغربية منذ قرن مضى، النشرة الاقتصادية والاجتماعية، عدد 45، 1950، ص 100.

كما انتشرت في المنطقة الجنوبية تربية الأغنام بشكل كبير، وهو ما أتاح إمكانية محترمة للتصدير، فبالإضافة إلى الماعز، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الخراف[1]، والذي يحقق إنتاجا مهما يستغل في تغذية السكان لانخفاض أسعار لحمه، إلى جانب تصدير جلوده إلى أوربا والتي تستغله معامل "غرونوبل" في صناعات القفازات[2]، كان المغرب ينتج 9500 طن تقريبا من الصوف، منها 8000 طن يتم تصديرها (20 ٪ من الصوف الناعم، 50٪من الصوف العادي و30٪ من الصوف المتوسط غير المغسول)، وكان الصوف الجبلي الخشن يستخدم محليا، وتتفوق جلود الأغنام والماعز المغربية على جلود أستراليا[3].

وفي منطقة الشاوية على سبيل المثال، عرف التبادل التجاري مع أوربا ذروته، إلى أن أصبح التهافت الأوربي على المنطقة يهدد المخزن في توجهاته وسياساته الاقتصادية، مما اضطره إلى تغيير قوانينه الجمركية لتقييد هذه الحركة الاستثنائية، وخاصة منع تصدير بعض المواد الاستراتيجية[4]، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي القبائل المستقرة بالسهول، والتي كانت تصدر كميات مهمة من القمح، سواء بطرق قانونية أو عبر عمليات التهريب من بعض الموانئ بإيعاز من بعض التجار الأجانب، وهو ما حذا بالمخزن سنة 1813 إلى

---

[1]Th. Monod, L'Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat, p 303-

[2]François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917,p 177

[3]Henri Bunle, Le Maroc Economique, Journal de la société statistique de Paris, tome 72 (1931), p 314.

[4]- محمد حجاج الطويل، من تامسنا إلى الشاوية ضمن ندوة "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 77، الرباط، 1999،صص 43- 51

القيام بحملات عسكرية ضد قبائل الريف لحملهم على احترام قرار منع تصدير الحبوب[1]، كما عرف المغرب تربية النعام في مكناس، حيث عاش هذا القطيع في حالة شبه برية، وكان من السهل حصاد ريشه باليد، ونظرا لكون تكاثر هذا النوع من الحيوانات حساس بشكل خاص، سيتم نقل تربيتها إلى مراكش حيث المناخ مناسب لتربية النعامة بشكل أسرع وأكثر قوة، وقد فتح ريشها الممتاز ووفرة الطلب عليه آفاق التجارة الخارجية[2]، بالإضافة إلى أن تحديد سعر بيع الريشة كان منظما في سوق باريس[3].

شكلت منتجات الثروة الحيوانية المختلفة موضوع حركة تصدير كبيرة، وهذه المنتجات هي على وجه الخصوص: الصوف، وجلود الأبقار، الأغنام والماعز وغيرها والعسل والشمع، كما كانت هناك محاولات جادة لإحياء تربية دودة القز، التي كانت تمارس بشكل شائع وخاصة في فاس حتى 1868، مع إعادة الاعتبار للوضع الحالي للتربية في المغرب[4].

ويوضح الجدول أسفله حجم صادرات المغرب الرئيسية إلى مختلف الدول سنة 1865م[5].

1865م[6].

---

[1]- محمد ابن المنصور، المغرب قبل الاستعمار..، م س ، صص 80- 81.

[2]Th. Monod, L'Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat, p 303.

[3]François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917,p 182.

[4]Th. Monod, L'Elevage, Op. cit, p 305.

[5]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى خلال القرن التاسع عشر...، م س، ص 237.

[6]- نفسه .

المواد	المقاييس	الكميات	مواطن تصديرها
اللوز	هندردوايت	30.957	بريطانيا العظمى
الفول	الكوارتر	42.020	بريطانيا ــ البرتغال
لقط الدجاج	هندردوايت	17.842	بريطانيا ــ اسبانيا ــ البرتغال
التمور	هندردوايت	3748	بريطانيا
الكومة	هندردوايت	13.252	بريطانيا
جلد الماعز	هندردوايت	3706	فرنسا
الجلود	هندردوايت	5572	بريطانيا ــ فرنسا ــ البرتغال
الحايك	البالة	7361	مصر
الذرة	الكوارتر	42.630	البرتغال ــ بريطانيا
الزيت		94.845	بريطانيا
ريش النعام	صناديق	102	بريطانيا
الحمص	الكوارتر	12.636	اسبانيا
البلغة	البالة	2712	مصر
الشمع	هندردوايت	5476	فرنسا ــ بريطانيا
الصوف	البالة	25.180	بريطانيا ــ فرنسا

لقد أدى غزو السلع الأجنبية للأسواق المغربية إلى اضطراب في الأوضاع التجارية على حساب المنتجات المحلية، التي عرفت كسادا خصوصا الجلود والنسيج، وهو ما توضحه مراسلة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أحد عماله يقول فيها: ".. وقد اقتضى نظرنا أن الجلد البراني [المستورد] يؤخذ من ربه [التاجر] حيث

يبيعه ثمان موزونات للمثقال قلت الدراهم أو كثرت لا فرق بين كبيرة وصغيرة... وأما جلد ما يذبح بالمدينة فلا زال على حكمه الذي قد مضى ولا دخول له في هذا..."[1].

لقد تميزت المبادلات التجارية مع أوروبا خلال هذه المرحلة بالضعف والتذبذب، واقتصرت المواد المغربية المصدرة على المنتجات الفلاحية فقط مثل الصوف والجلود، والشموع والصمغ وزيت الزيتون والمزروعات والثيران... كما تميزت قيمتها بعدم الاستقرار[2] .

ويوضح الجدول أسفله أهم صادرات المغرب الفلاحية ما بين 1830ـــ1841م بآلاف فرنك الفرنسي[3]:

السنوات	1830	1831	1832	1834	1835	1836	1837	1839	1840	1841	1841
الصوف			125	4480	2775	6211	1530	2135	1390	1253	658
الجلد	256	245	432	1146	1261	1856		904	1757	2234	1854
الشمع	572	496	599	439	567	978	827	913	710	1060	597
الصمغ	157	310	328	466	432	458	413	488	422	488	492
زيت الزيتون				300	427	668	226	1039	285	195	360
ريش النعام	183		59	30	32	113	09		223	245	90
القمح	352	312	530	382	85	255	649	904	270	303	182
الثيران	212	319	262	304	301			559	376	636	261
اللوز		42			581		551		1445	922	256

[1] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أحمد بن الطاهر الأزموري بتاريخ 5 آوت 1859م.

[2]Jeans Louis Miege, Le Maroc et L'Europe 1830-1894, Tome2, Editions La Porte, Rabat,1969, p68.

[3]- عمر افا، التجارة المغربية...، م س ، ص 85.

حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية ما مجموعه 35 مليون فرنك خلال سنة 1860م، لتعرف ارتفاعا ملحوظا في عهد المولى الحسن الأول، إذ بلغت 73 مليون فرنك نتيجة المحاصيل الجيدة وكذا سياسة السلطان الرامية إلى تسريح التصدير[1].

و يوضح الجدول أسفله تراجع الصادرات المغربية بآلاف الفرنك الفرنسي[2]:

السنوات	قيمة الصادرات
1877	30.612
1878	17.459
1879	12.261
1880	16.190
1881	17.088
1882	13.488
1883	15.957

تقدم هذه الإحصائيات كمية مفيدة تهم تطور الصادرات الفلاحية بمختلف أنواعها سواء الزراعية أو الحيوانية، بين المغرب والدول الأوربية، وبالنظر إلى دقة الموضوع المدروس، وشح المعلومات حوله فيما يتعلق بوسق الخنزير الذي كان محكوما بمدة محددة في ستين يوما، من تاريخ الاتفاق الموقع في 1284هـ، فإن تصديره كان يتم تحت أسماء غامضة

[1]- عمر افا، التجارة المغربية...، م س ، ص 89.

[2]نفســـه.

أو مستعارة، وهذا ما وجدناه في إحدى مراسلات السيد محمد العربي الطريس في سنة 1907/1325 يخبر وزير الخارجية ابن سليمان أن قنصل الفرنسين يريد إخراج "خمسمائة من الخنزير" من الدار البيضاء، ويقترح السماح له بتعشيرها وقياسها على الماء الفاسد[1]، لذلك تعذر علينا الحصول على إحصائيات محددة تخص اسم الخنزير في قوائم الصادرات المغربية بمختلف موانئ التصدير المغربية.

إن تربية الحيوانات مثل جميع الأعمال التجارية، يجب أن تسعى جاهدة لتحقيق التوازن المالي وقبل كل شيء السماح للمربي بكسب المزيد من الدخل، وحينما تتعرض هذه الحيوانات إلى السرقة وانعدام الأمن والاستقرار، أو تتأثر بموجات الكوارث الطبيعية من جفاف وأوبئة، فإنها تشكل مأساة حقيقة للمربين وتكون لها عواقب اقتصادية لأصحاب الثروة الحيوانية، لأنها تشكل مصدر معاشهم، وسماد طبيعي للأرض، وعندما يفقد المربون 10٪ أو 20٪ من الحيوانات في السنة، فإن ذلك يؤدي إلى اختلال في التوازن المالي وتكون عواقبه مخزية فيما يخص استخلاص الضرائب من قبل سلطات المخزن[2].

لقد أدت مجاعة سنة 1878 إلى هلاك لقطعان كبيرة بالمغرب، مما ترتب عنه أكوام من العظام، انتشرت في كل مكان من مختلف الأصناف: غنم وبقر وأبل وغيرها، وهو ما

[1]- كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة، مخطوط، ك 2720، الخزانة الوطنية، ص 390.

[2]Alain Boissy et autre, Émotions et cognition animale, ou comment l'éthologie, cognitive permet d'accéder au monde affectif des animaux de ferme, comptes rendus, Agriculture – Alimentation, Environnement, Volume 99 _ numéro 4 ,p 148..

فسح الفرصة أمام التجار إلى تصديرها إلى أوروبا، من أجل استغلالها في صباغة السكر، لكن وجدت إلى جانب عظام الحيوانات جماجم بشرية[1].

كماأن تربية الحيوانات بالمغرب لم تنهج الخطوات الضرورية للنهوض بهذا القطاع، ويعزى هذا التأخر لمجموعة من الأسباب:

ــ كون القطيع كان بيد فلاحين مغاربة يفتقرون إلى الأساليب الحديثة للتربية.

ــ غياب الأمن حيث كانت تتعرض قطعان الماشية للسرقة وغارات القبائل، وبذلك كان تشكيل قطيع كبير أمرا مستحيلا.

ــ عدم وجود عدد كافي من الحراس، يضاف إلى ذلك عدم وجود أماكن مخصصة للحيوانات (اصطبلات) تحميها من قساوة البرد وحر الشمس.

ــ تفشي الأمراض والطفيليات في صفوف القطيع في غياب وجود طبيب بيطري مختص.

ــ عدم كفاية الغذاء في حالة الجفاف، وعدم تخصيص محاصيل زراعية معينة (البرسيم) لتسمين الماشية، وهو ما كان يؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات، لذلك ستعمل سلطات الحماية منذ السنوات الأولى لها بالمغرب على إعادة الاعتبار لهذا القطاع من أجل تحسين مردوديته الإنتاجية[2].

---

[1]Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p118

[2]Th. Monod, L'Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat, p 303-29

الفصـــل الثالـــث: أسباب انتشار تربية الخنازير بالمغرب

يتسم البحث عن أسباب ظهور تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر بنوع من الحيطة والحذر، لما يتطلبه هذا البحث من الاحتراس وتمعين النظر في أسباب الظاهرة وتحليلها بعمق، لكي نستطيع في الأخير تقييمها للتوصل إلى الأسباب الحقيقة لانتشار ظاهرة تربية الخنزير، وأهم الجاليات الأجنبية التي تعاطت لممارسة هذا النوع من الحيوانات.

تضافرت أسباب عديدة وراء انتشار تربية الخنزير في المغرب خلال القرن التاسع عشر، بين ما هو داخلي محض ناتج بالأساس عن ضعف السلطة المخزنية وعجزها عن التحكم في الاقتصاد الفلاحي بصنفيه الزراعي والحيواني، وبين ما هو خارجي، اختلفت طُرُقه ووسائلِه بهدف إضعاف المغرب على جميع المستويات وبالتالي السيطرة عليه اقتصاديا وسياسيا وحتى اجتماعيا.

ومن المعلوم أن رصد هذه الأسباب ليس بالأمر الهين، خصوصا إذا علمنا أن تربية الخنزير في المغرب إبان الفترة المدروسة، تدخل في صنف الأنشطة الفلاحية الوافدة التي كانت محرمة أو بالأحرى خاضعة لتقلبات الوضع القائم في المغرب.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الأسباب تفرض علينا التفاعل معها بنوع من الاحتراس، بغية تسليط الضوء على أهم أسباب ومسببات تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر، واتساع نطاقها داخل المغرب والتي لم تعد مقتصرة فقط على الأجانب، وإنما شملت حتى المغاربة أيضا، لأننا على وعي تام بأن وجود الخنزير البري بالمغرب يعود لفترات تاريخية قديمة، إلا أن تدجينه بالمغرب ارتبط بوجود الأوروبيين به خلال الفترة المدروسة.

وعموما فقد آثرت تقسيم الأسباب الكامنة وراء تربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، إلى أسباب داخلية تجلت بالأساس في ضعف سلطة المخزن وما نتج عنه من فشل في إيقاف أي مد اقتصادي فلاحي، وأسباب خارجية تمثلت في ضغوطات من قبل الدول الأوربية على وجه التحديد عبر عقدها سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة مع المغرب، إضافة إلى الاستيطان الأجنبي وما نتج عنه من استفحال ظاهرتي المخالطات والحماية القنصلية التي كان لها بالغ الأثر على المغرب كما سنرى.

المبحـــــث الأول: الأسبـــــاب الداخليـــــة

1-ضعف السلطة المخزنية

لعل من بين أهم السمات التي طبعت الجهاز المخزني[1] خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر هي الضعف والخذلان، وذلك راجع بالأساس إلى تمسكه بدواليب النظام التقليدي العتيق السائد منذ قرون، حيث برزت أزمة هذا النظام على مستويين أساسيين: مستوى بنيوي تمثل في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومستوى ذهني متصل بالوعي بالذات وقصورها من جهة، وبردود الفعل الجماعية أمام قوة أوروبا الكاسحة من جهة ثانية، ولأجل هذا نهج المولى سليمان سياسة كانت تتأرجح بين الحيطة والانفتاح تجاه الدول الأوربية[2].

---

[1]- عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822- 1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير، اطروحات ورسائل، الطبعة الأولى،1408ه/1988م، صص 17-18.

[2]- محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، الرباط، 2011، ص 448.

فرض التغير الذي طرأ على واقع أوروبا خلال القرن التاسع عشر، تغيرا على ميزان القوى أيضا، حيث أصبح يميل لصالح دولها، فصارت مستعدة لاكتساح العالم اقتصاديا وسياسيا[1]، خصوصا لما أحدثته الثورة الصناعية من مؤثرات هائلة من حيث اتساع حجم التجارة العالمية، التي شكلت وسيلة رئيسية للتغلغل الأوربي في المغرب، وهو ما كان له وقع خطير على هذا الأخير الذي سيصبح حلبة صراع بين فرنسا وإسبانيا إنجلترا للظفر به[2]، وبالتالي السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبذلك كان على المغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر أن يواجه زحف الدول الأوربية بكل مخططاتها الإمبريالية التوسعية وتقدمها الصناعي والحضاري، وهي مواجهة غير متكافئة في جميع أبعادها، وكان على المخزن كسلطة مسؤولة عن حماية البلاد وتسيير شؤونها، أن يخوض طيلة هذا القرن غمار المواجهة رغم كل ما كان يحيط به من مظاهر العجز تجاه تلك القوات[3]. لكن الأدهى من ذلك أن السلطان المولى سليمان عوض أن يقف ندا أمام القوى الأوربية الطامعة في المغرب، قام بحل الأسطول المغربي العتيد. ففي سنة 1233ه/1817م منع رؤساء الأسطول المغربي من الجهاد في البحر، ووزع بعض قطعه على الإيالات المجاورة للمغرب مثل الجزائر وطرابلس، والباقي أفرغه من مستلزمات

---

[1]- عبد المجيد القدوري، سفراء مغاربة في أوروبا 1610- 1922 في الوعي بالتفاوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995، ص 30.

[2]- محمد القبلي ، تاريخ المغرب ...، م.س، ص 453.

[3]- عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822- 1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير، اطروحات ورسائل، الطبعة الأولى،1408ه/1988م،صص 18- 19.

ومدافع الحرب، وأعرض عن أمر رئيس البحر بعدما كان الأسطول المغربي أكثر عددا وأحسن من أساطيل الجزائر و تونس[1].

وبهذا الإجراء الخطير يكون السلطان المغربي قد أبان بشكل واضح عن ضعف الدولة، وفتح باب المغرب على مصراعيه للتهافت الأجنبي وهو ما وقع بالفعل، حيث بدأت الدول الأوربية تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على شمال إفريقيا، فكانت أولى النتائج الخطيرة لهذا الأجراء أن تعرضت إحدى موانئ المغرب لهجوم الأسطول النمساوي، الذي قصف سنة 1245ه/1829م مرسى العرائش وأنزل جنوده للبر لتحرق أسطول هذه المرسى، وقد انتهت هذه الكارثة بحد نشاط الأسطول المغربي[2]، بعدما عزم السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام[3] على إحياءه، لكن صادف معارضة شديدة من طرف الدول الأوربية الراغبة في إضعاف المغرب واحتلاله.

وقد ازدادت الضغوط الأوربية على المغرب بعدما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م، بدعوى محاربة القرصنة، وباحتلال هذا القطر أضحت الجيوش الفرنسية مجاورة للمجال المغربي، وصارت آلالتها العسكرية مستأنسة ومتوفرة على خبرة في شمال إفريقيا، والأدهى من ذلك خطورة هو أن هذه الجيوش اكتشفت مكامن ضعف المنطقة وعادات قبائلها، حيث

---

[1]- محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب، الجزء الأول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، مطبعة الأمنية ، الرباط، الطبعة الأولى ، يناير، 1973، ص 3.

[2]- نفسه، ص ص 5–6.

[3] - عبد الرحمان بن هشام ولد سنة 1790، حكم المغرب في الفترة (1822- 1859)، ابتدأ حكمه مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث دعم المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر توفي سنة 1859، وتولى ابنه سيدي محمد بن عبد الرحمن الحكم بعده.

صرح عن ذلك القائد الفرنسي بيجو[1] (1784ــ 1849)[2] بقوله: "ومما يسر علينا الوصول إلى هذا [إخضاع المسلمين] أن أكثر رؤساء عساكرنا تعلموا اللغة العربية وصاروا ماهرين عارفين بعوائد العرب وأحوالهم... وإنما نقاتل العرب بما يقاتلوننا به"[3].

وهكذا لجأت فرنسا إلى كل أنواع الضغوط ومظاهر القوة والمناورات أمام السكان كإظهار السفن الحربية على السواحل المغربية، بل وبتنظيم توقفات منتظمة للسفن العابرة للبحر الأبيض المتوسط، والمتوجهة للمحيط الأطلسي أمام طنجة لنشر الرعب والبلبلة[4]، كما سعت لإحباط كل ما من شأنه أن يقوي شعبية المخزن ومعنوية المغاربة، فتحركت دبلوماسيا حينما علمت بنية إسبانيا في التنازل عن حجرة باديس ومليلية لما كانت تعانيه من صعوبات مالية بسبب حروبها الأهلية وأثنتها عن عزمها، لأن هذا التخلي كان من شأنه أن يقوي شعبية المخزن[5].

وقد توجت كل هذه الجهود المبذولة من طرف فرنسا بمعركة إيسلي في 14 غشت 1844، حيث مني المغرب بهزيمة كبيرة نسفت على إثرها موارده التجارية، وتكسرت

---

[1] - ولد بيجو في ليموج لمع نجمه وهو ضابط شاب في حروب الأمبراطورية الفرنسية الأولى، ولاسيما في اسبانيا، ثم انحاز عام 1814 إلى الملكين من آل بوربون وانتقل إلى صف نابليون ، سمي مارشال ميدان وانتخب نائبا عام 1831 ، وفي سنة 1836 اوفد على رأس حملة إلى الجزائر وحقق بعض الانتصارات بصعوبة، وقع معاهدة تافنة عام 1837 مع الأمير عبد القادر وفيها أجبر على تقديم تنازلات للطرف الجزائري ولكن سرعان ما نقض هذه المعاهدة واستؤنفت المعارك بعد هدنة قصيرة لم تتجاوز السنتين، واتبع سياسة الشدة لقمع المقاومة الجزائرية واستكمال احتلال البلاد واختصر سياسته الجديدة بعبارة الفتح بالسيف والمحراث، سمي بيجو مارشال سنة 1843 (متوفر على الرابط . //hhtps :.ar.wikipedia.org

[2]- ثرية برادة ، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 37، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997،ص 196.

[3]- عبد المجيد القدوري، سفراء ...، م.س، ص 31.

[4]- ثرية برادة، الجيش المغربي وتطوره ...، م.س، ص 194.

[5]- ثرية برادة، الجيش المغربي وتطوره، م.س، ص 195.

سمعته العسكرية[1]، وظهر للملأ مدى الضعف والفوضى التي صار إليها الجيش المغربي في هذا العهد المظلم، بعد أن كان الأوربيون ما يزالون ينظرون له نظرتهم يوم كان يحرر الشواطئ المغربية ويغالبهم فيغلبون.

لقد ساهمت هذه الموقعة في انكشاف المرض الذي كان يعاني منه بهذا الجيش، فانهزام جنوده البالغين ثلاثين ألف جندي، أمام جيش نظامي لم يكن يتعدى ــ فيما يقال ــ ثمانية آلاف جندي فقط[2]، جعل قائد الجيش الفرنسي المارشال "بيجو" لما أشرف على قتال الجيش المغربي يقول: "ليس هذا جندا، إنما هو غوغاء" من كثرة ما كان عليه من الفوضى والضعف[3].

وقد نشأ عن هذه الهزيمة أن فتحت أبواب المغرب أمام الأوربيين وكثرت تجاوزاتهم وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد المغربي.

واستغلت إسبانيا هي الأخرى هزيمة المغرب في معركة ايسلي لتستولي على الجزر الجعفرية سنة 1848م، لتمارس ضغوطا متزايدة عليه، وهكذا حملت شعار حقها التاريخي في المغرب لتنافس الأطماع الانجليزية والفرنسية فيه وتعارضها[4]، فكان الحادث الذي زعزع أركان المخزن هو إنهزامه في حرب تطوان (1859 ــ 1860)، إذ فقد المخزن مركزه الدولي ومناعته الدفاعية، فانكشفت عنه هيبته وأصبح منذ هذا التاريخ عرضة

---

[1]- ثرية برادة، الجيش المغربي وتطوره، م.س، ص 196.

[2]- محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب ...، م.س، ص 8.

[3]- محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب...، م.س، ص 9.

[4]- عبد المجيد القدوري، سفراء مغاربة...، م س، ص 32.

للأطماع الخارجية وهدفا مباشرا لها، فكتب الناصري معبرا بشكل صريح عن ذلك بقوله:" ووقعة تطاوين هذه، هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله، وكثرت الحمايات، ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة"[1].

وفضلا عن ذلك، شكلت هذه الهزيمة ضربة موجعة لخزينة المغرب حيث فرضت علي المغرب غرامة مالية قدرت ب 100 مليون بسيطة ذهبية، وتوسيع رقعة سبتة ومليلية لفائدة الاسبان، إضافة إلى إبرام معاهدة تجارية تمنح امتيازات قضائية وتجارية للرعايا الإسبان في المغرب لا تخلوا في مجملها من المس بسيادة المخزن[2]، وهكذا كان لابد للمغرب من 20 سنة لتسديد التعويضات الحربية لإسبانيا (100 مليون فرنك)[3].

ومن هذا المنطلق، أفضت الهزائم المتكررة إلى تفاقم الأزمات على المستويين السياسي والاقتصادي، وبالتالي إلى توثر العلاقات بين المخزن والرعايا المغاربة من مسلمين ويهود، وهو توثر أدى بالبعض منهم إلى الاستضلال بالمخالطات والحمايات الأجنبية[4]، بغية التهرب من اداء الواجبات الجبائية من جهة والتصرف بحرية تامة كالاشتغال في الأمور المحظورة كالمشاركة في تربية الخنزير والقيام برعايتها والتهريب وغيرها.

---

[1]- احمد خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ...، م س، ج 9، ص 101.

[2]- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، م.س، ص 468.

[3] مصطفى بوشعراء، السفارات المغربية في القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة، العدد الثالث، السنة الأولى، صيف 1984، ص 37.

[4]- محمد القبلي، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، مطبعة عكاظ الجديدة، 2012، ص 117.

وما وقوفنا على هذه الحيثيات كلها، إلا لتبيان الأسباب الكامنة وراء ضعف سلطة المخزن، والتي جعلته يقف عاجزا أمام التجاوزات التي كان يقوم بها المستثمرين الفلاحين الأوربيون خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهكذا آل الوضع إلى أزمات مالية واجتماعية وسياسية استشرى أمرها قبل أن تنتهي بسقوط المغرب في يد الاحتلال الأجنبي سنة 1330ه.1912م[1].

2- العجـــز المالـــــــي

كان للتطورات التي شهدها المغرب في أواسط القرن التاسع عشر، من ثقل الديون ونقص في المداخيل وانخفاض قيمة العملة، بالغ الأثر على خزينة الدولة حيث افقرته واستنزفت طاقاته.

وقد بدأت أولى أزمات خزينة الدولة مباشرة بعد إقدام المخزن على دفع أول دفعة (25 مليون بسيطة) للديون الناتجة عن الغرامة الإسبانية[2]، نتيجة انهزام المغرب في حرب تطوان سنة 1860م، حيث فرغت الخزينة بمجرد الدفعة الأولى، واضطرت بعد ذلك البلاد إلى دفع كل القطع الفضية والذهبية التي كانت تحتفظ بها مند القديم[3]، وفي هذا الشأن وجه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، رسالة إلى نائبه بطنجة محمد بركاش بتاريخ 11 رجب 1277ه، يخبره فيها بفراغ خزينة فاس ومراكش ومما جاء فيها: " خديمنا الأرضى

---

[1] نفسه، ص 117.

[2] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1406ه/1986م، ص 84.

[3] نفسه.

محمد بركاش، أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، وصلنا كتابك، وعرفنا محصل ما تضمنه خطابك، وما ذكرت من أن المصلحة اقتضت توجيه طرف من المال يشتغل به الصبنيول ريثما يتيسر ما يوجه له، فاعلم أنني أحرص الناس على ما ينقطع به كلامك ولو تيسر ما أخرناه ساعة واحدة، وفي علمكم أنا دفعنا ما كان عندنا ببيت المال هنا بفاس وما كان ببيت مراكشة حتى لم يبقى تحت يدينا إلا ما نقضي به حاجة مع الجيش إذ لا يمكن صبرهم على الخدمة بالجوع والعري ومع ذلك فهو قليل لا يقنعون به ..[1]

ومعلوم أن المصدريين الأساسين اللذين كان يعتمدهما المخزن لتزويد بيت المال هما ايرادات الجمارك والضرائب الفلاحية ، لكننا نلاحظ أن المخزن قد حرم من قسط كبير من مداخيل هذين المصدرين[2]. ففيما يخص المصدر الأول : فلم تعد الدولة تتصرف فيه تصرفا حرا كاملا، فقد تطلب تسديد الأقساط المتبقية من حرب تطوان وأداء الدين الإنجليزي، هو تخلى المغرب عما يقارب ثلاثة ارباع مداخيل الجمارك للدائنين الأجانب[3]، ناهيك عن المعاهدات التي أبرمها المغرب مع الدول الأوربية (انجلترا 1856ــ إسبانيا 1861ــ فرنسا 1863...) والتي أعطتهم الامتياز للتحكم في التشريع الجمركي والتلاعب به، إضافة إلى فقدان المخزن السيطرة على التجارة كوسيلة من وسائل تنظيم المداخيل الجمركية، مما

[1] عبد الرحمان بن زيدان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي عمر، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1429ه/2008م، صص 512-513.

[2] نعيمة هراج التوزاني، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول (1290– 1311/ 1873- 1894)، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2013، ص 45.

[3] نفسه.

سبب أضرار فادحة لبيت المال بعدما أصبحت الاحتكارات الأجنبية تتحكم في الشؤون التجارية بواسطة مجموعة من الشركات وعدد من الأطر اليهود ومن المسلمين المحميين[1].

أما بالنسبة للمصدر الثاني والمتعلق بالضرائب الفلاحية فقد تأثر بفعل النكبات التي دكر الناصري بعضا منها ما بين 1867 و 1869م، حيث شاع الجراد ، والغلاء، والأوبئة[2].

وكانت نتائج هذه الكوارث تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك انطلاقا مما تحدثه من تعطيل الطاقات المنتجة، وما تسببه من نقص كبير في المحاصيل الزراعية التي كانت تشكل الثروات الأساسية، الأمر الذي أدى إلى إفلاس السكان وعجزهم عن أداء الضرائب التي تمثل أهم موارد بيت المال[3]، وهو ما أدى إلى فراغ خزينة الدولة.

ومما زاد الطينة بلة، وزاد من تأزم خزينة الدولة وإفقارها هو المشكل المتعلق بالنقود المغربية التي فقدت قيمتها أمام النقود الأجنبية من جهة، وانتشار النقود المزيفة من جهة ثانية.

فبعد سنة 1859م سيزداد سعر صرف الريال ارتفاعا بسبب الغرامة الحربية[4]، وارتفاع حجم الواردات من السلع، إذ أدى دفع الغرامة الحربية والديون الإنجليزية بالعملة الذهبية والفضية إلى فراغ الخزينة كما أدى الأمر إلى إفلاس عدد من التجار، على إثر ذلك أصدر السلطان ظهيرا جديدا سنة 1863م، يقر بموجبه سعر صرف الريال في 5, 32 أوقية، على

---

[1] عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر ...، م س، ص 177.

[2] أحمد خالد الناصري، الاستقصا ...، م س، ، ج9، ص 119.

[3] عمر أفا، مسألة النقود ...، م س، ص 178.

[4] نفسه

سعر الصرف عند الأداءات الجمركية فقد حدد في 19 أوقية[1]، أملا في أن يضع بدلك حدا للارتفاع، غير أن ذلك أثار حفيظة الدول الأوربية وخاصة فئة التجار، إذ احتجوا على قرار السلطان وطالبوا بتوحيد سعر صرف الريال، فتم إقرار ذلك بظهير 1862م[2]، وقد كان هذا التعديل في نظر " جون لوي ميج" كارثة للمالية المغربية، حيث أن المخزن قد خسر الربح الذي كان يجنيه، بين السعر الرسمي سنة 1852م وبين السعر التجاري الذي وقعت تزكيته[3]، وهذا الأمر ترتب عنه عواقب وخيمة كان من بينها:

ــ فقدان المخزن ما يناهز 50 في المائة من عائدات الجمارك.

ــ فقدانه أيضا لأرباح مهمة كان يجنيها من ضرب النقود عند تحويله الريال من قطع 5 فرنك إلى درهم بقيمة 23 و 33 أوقية ــ والتي بواسطتها كان المخزن يؤدي مشترياته.

ــ استفادة التجار الأوربيين من انخفاض الضرائب الجمركية وحصولهم على السلع المغربية بأثمان منخفضة .

ــ تصدير البضائع المغربية بأرخص الأثمان .

ــ تضرر بسطاء السكان الذين كانوا يتقاضون أجورهم بنقود نحاسية، في حين استفاد التجار الأجانب الذين لم يقبلوا التعامل بهذه النقود النحاسية.

---

[1] نورالدين الموادن، ملامح من الحياة اليومية بوجدة وبواديها خلال القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، رقم 45 سلسلة بحوث ودراسات ، رقم 12، الطبعة الأولى، وجدة،2001، ص 128.

[2] نورالدين الموادن، ملامح من الحياة اليومية...، م س، ص 128.

[3] أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ...، م .س، صص 262- 263.

إلى جانب ذلك كان لانتشار العملة المزيفة، ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر وقع خطير على المغرب، حيث اشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة تضخم السكة بصفة غير مشروعة، وهذا التضخم يفضي في آن واحد، إلى ارتفاع اسعار البضائع، وإلى انخفاض قيمة النقود الوطنية وانهيارها، زيادة على ما يجلبه التزوير من الوقوع في كثير من المخاصمات، في الأوساط التجارية نتيجة فقدان الثقة في السكة، بحيث لا يتبايع شخصان إلا بعد أخذ الاحتياط، واشراك من له خبرة بها، خاصة من صاغة اليهود[1]، كما وقع التدليس على السكان بإقحام أنواع من النقود الأوربية والتي لم تعد متداولة داخل بلدانها الأصلية مثل النوع المعروف بالفيليبينية الإسبانية، وبالمقابل سيتم تهريب العملة الحقيقية وتعويضها بالمزيفة[2].

كل هذه العوامل المتداخلة ساهمت بشكل كبير في إفراغ خزينة الدولة وتقويض أركان المخزن، ويظل التدخل الأجنبي من العوامل الرئيسية في ذلك، حيث استنزفت طاقات البلاد وعملت على إدخال عملتها ونشرها في الأسواق[3]، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في قيمة العملة المغربية وبالتالي ضعف إيرادات الدولة.

---

[1] عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822– 1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير، أطروحات ورسائل، الطبعة الأولى، 1408ه/1988م، ص 186.

[2] نورالدين الموادن، ملامح من الحياة اليومية بوجدة...،م س، ص .130.

[3] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات و التحولات 1830- 1912،الطبعة الأولى، مكتبة دار الأمان الرباط، 1427ه/2006م، ص 238.

المبحـــث الثانـــــي: الاسبـــــاب الخارجيـــــــة

يمكن تحديد أهم الأسباب الخارجية التي كانت وراء انتشار ظاهرة تربية الخنزير في مغرب القرن التاسع عشر، في عاملين اثنين تجلى أولهما في المعاهدات التي وقعها المغرب مع القوى الأوربية، والتي منحت العديد من الامتيازات والتسهيلات للأجانب من أجل القيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها تربية الخنزير، أما العامل الثاني فيتمثل في استقرار الأجانب بالمغرب، والذي عرف ظفرة كمية ونوعية خصوصا مند منتصف القرن التاسع عشر.

1- المعاهدات اللامتكافئة بين المغرب والقوى الاوروبية خلال القرن 19م

يحتل المغرب موقعا استراتيجي مهما بانفتاحه على واجهتين بحريتين المحيط الاطلسي غربا والبحر الابيض المتوسط شمالا، وقد مكنه هذا الموقع من أن يكون رائدا في المجال التجاري مع دول المتوسط، وإذا كانت علاقاته مع القوى الأوربية قد اتسمت بنوع من التوازن حتى أواخر القرن الثامن عشر، حيث كانت الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول تكتسي صبغة تجارية ودبلوماسية، بغية تطوير الاقتصاد والمحافظة على الأمن التجاري، بعيدة كل البعد عن أي منطق امبريالي توسعي[1].

[1] عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط،1999، ص 365.

إلا أن المتغيرات الدولية التي شهدها العالم الاوربي الرأسمالي إبان القرن التاسع عشر، وما عرفه من توسعات امبريالية في الضفة الجنوبية، بغية أيجاد منفد لفائض الانتاج الصناعي والديمغرافي ، كان له انعكاس على المغرب الذي لم يسلم من هذه التوسعات، بعدما عمل السلطان المولى سليمان على تفكيك الأسطول البحري وتوزيع وحداته على باقي الدول المجاورة، فكانت أول بدايات الانهيار السياسي للمغرب، خصوصا بعد قصف ميناء العرائش من قبل الاسطول النمساوي سنة 1829م، واحراق ما تبقى من الاسطول المغربي، كرد فعل على منع السفن النمساوية من المرور في المياه الاقليمية المغربية إلا بترخيص، كما جرت العادة على دلك[1].

لم يتوقف الأمر عند هذا الهجوم ، وانما سيشهد مغرب القرن التاسع عشر سلسلة من الضغوطات العسكرية ، والتي أزالت حجاب الهيبة عنه ، فكانت أولى الهزائم العسكرية أمام فرنسا في معركة ايسلي سنة 1844م، وتمثلت الهزيمة الثانية في حرب تطوان سنة (1859–1860م) أمام اسبانيا، ليبدأ بعد ذلك مسلسل الضغوطات الاقتصادية، بإرغام المخزن على توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الغير المتكافئة، من أجل ضمان آمن للوجود الأوربي بالمغرب، وربط الاقتصاد المغربي بالتوجه العالمي ومصلحة التجار الأوربيين[2]

[1] محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، مطبعة الأمنية ، الرباط، الطبعة الأولى ، يناير، 1973.ص 10- 13.

[2] عبد العزيز خلوق التمسماني، التدخل الأجنبي في التشريع الجمركي في مغرب القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة ، العدد 3،السنة الأولى، صيف 1984، ص 51.

حيث تم التوقيع على مجموع من الاتفاقيات في منتصف القرن التاسع عشر، حيث تميزت هذه الفترة، بظهور النظريات التوسعية الداعية إلى السيطرة والاستعمار من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية[1].

وبموجب هذه الاتفاقيات انخرط المغرب في سلسلة من التنازلات والترضيات لفائدة الدول الأوروبية المتنافسة عليه، وبالتالي فتح نهم المستثمرين الأجانب في أرضه على حساب المغاربة، فتحكم الأوربيين في اقتصاده، واختل ميزانه التجاري لصالحهم بعدما أغرق الأوربيين أسواق المغرب بمنتجاتهم الصناعية (الشاي، السكر، الألبسة القطنية ..) ، والتي لقيت إقبالا متزايدا عليها، بينما ضلت صادرات المغرب محدودة في المنتجات الفلاحية (الحبوب ، القطاني ، الجلود، الصوف وغيرها) والتي عانت من ويلات الجفاف وتراجع الإنتاج طيلة هذا القرن[2]، وبذلك لم ترقى هذه التجارة إلى مصاف التجارة المربحة[3].

وقد ذكر دوكارRouard De Cardفي كتابه المعنون ب Les Traités de commerce conclus par le Maroc avec les puissances étrangères، المعاهدات التجارية بين المغرب والقوى الأوربية، من بينها المعاهدة المبرمة مع

[1]نفسه.

[2]Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886, p123.

[3] سمير بوزويتة، قضايا شائكة في تاريخ المغرب تجارة العظام البشرية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس ـ فاس، رقم 24، الطبعة الأولى، 2013- 2014، ص 82.

بريطانيا سنة 1856، وهولندا سنة 1858، واسبانيا سنة 1861، وبلجيكا سنة 1862، وألمانيا سنة 1890، وأخيرا فرنسا سنة 1892 [1] .

غير أننا سنركز على ثلاث معاهدات والتي تعتبر من أبرز المعاهدات، وهي المعاهدة المغربية مع بريطانيا سنة 1856، والمعاهدة الاسبانية سنة 1861، واخيرا المعاهدة الفرنسية سنة 1863م، لنتعرف على مدى تأثير هذه المعاهدات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وما عرفته من منح امتيازات للأجانب لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها تربية الخنزير.

1ـ1 المعاهدة المغربية ـ الانجليزية 9 دجنبر 1856

نهج السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام سياسة الاحتكار، والتي كانت تهدف من ورائها إلى مراقبة التجارة الخارجية والتحكم فيها، فمنع تصدير بعض المنتجات الفلاحية إلى الخارج، وفرض قيودا على مختلف أشكال المبادلات التجارية، وكذا الحال على المستوى الداخلي، لضمان التحكم في حرية بلاده وسيادتها[2].

إلا أن تكرار الأزمات التي تعرض لها المغرب، أجبرته على تغيير النهج الدي سلكه السلطان بنوع من المرونة تحت ضغط القوى الأجنبية، التي سعت إلى تثبيت دعائمها

[1] عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830- 1912،مكتبة دار الامان الرباط، الطبعة الأولى، 1426ه/2006م، ص 57.

[2] خالد بن الصعير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856- 1886، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 34، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1997، ص 61- 62.

الاقتصادية في المغرب ،سواء كان ذلك في تجارتها مع المغرب أو في مصالح رعاياها التجارية داخل المغرب[1].

وبحكم تعاظم تجارتها الخارجية خلال القرن التاسع عشر، وتبنيها سياسة التبادل الحر وانطلاق ثروتها الصناعية، كانت بريطانيا العظمى من أكثر الدول لممارسة ضغوطات على المخزن من أجل حمله على إحداث تعديلات في سياسته التجارية مع الدول الأجنبية[2]، لذلك عقدت بريطانيا مع المغرب معاهدتين الأولى عامة والثانية تجارية بتاريخ 10 ربيع الثاني سنة 1273ه/9 دجنبر سنة 1856م[3].

وبموجب هذه المعاهدة حصلت بريطانيا لنفسها ولرعاياها على مجموعة من الامتيازات فيما يخص التجارة والأمن[4].

حيث نص البند الأول من المعاهدة على حرية التجارة ومساواتها مع نفس حقوق التجارة المغربية، مع السماح للتجار البريطانيين بالسكن والبيع والشراء في جميع مراسي سلطان مراكش، وفيما يلي نصه:

"تكون التجارة جارية متساوية بين إيالة سلطان مراكش وبين إيالة سلطنة اكرت بريطن فرعية سلطانة اكرت بريطن لهم الاتيان والسكنى والبيع والشراء في جميع مراسي سلطان

---

[1] الحارثي تركي عجلان، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الملك عبد العزيز كلية الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 6، 1993، ص 119.

[2]خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى..، م س، ص 61.

[3]كناش شروط الأجناس، رقم المخطوط ، د. 1694،، ميكروفيلم، 1352، المكتبة الوطنية بالرباط، ص 18، أيضا ، الاتحاف ،ج 5ن ص 187 محمد داوود، تاريخ تطوان، ج 3، ص 353،، عبد الوهاب بن منصور، الوثائق، ج2، ص 200.

[4]Léon Godard, Le Maroc Notes D'Un Voyageur (1858-1859), Alger, 1859,p3

مراكش .وفي كل محل يستقر فيه غيرهم من الأجناس، فإنهم يستقرون فيه، ولهم الكراء و الاجراء[1] ، واعمال الديار والمخازن لسلعهم. ويكون لهم الأمان في أنفسهم وأمتعتهم، حسبما ذلك مبين في الشرط الرابع من شروط الصلح والمهادنة. ولهم البيع والشراء مع من شاءوا في جميع أنواع التجارة، أي ما هو مذكور في الشرط الثاني[2] من هذه الشروط. ويتجر بالجملة أو بالتقاضي(أي بالتفصيل) في كل ناحية من إيالة سلطان مراكش، دون تعرض ودون ضرر بكنطرادات[3]".

كما حدد الشرط الثالث من المعاهدة قيمة الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات بقيمة 10%، إذ نص الشرط على ما يلي :

"ولمقتضى النفع والرفق اللاحق لأنواع السلع الموسوقات من إيالة مراكش في أعشارها حالة دخولها إيالة سلطانة اكرت بريطن، وكون المراد هو تقوية التجارة بين الإيالتين أكرت بريطن ومراكش واستواء النفع بين الجانبين، اقتضى نظر سلطان مراكش أن أعشار السلع

[1] الاجراء: بمعنى أداء الجزية وهو مبلغ مالي سنوي يؤديه الباني فوق أرض المخزن.

[2] نص الشرط الثاني على أن سلطان مراكش عهد بإسقاط الكنطردات والممنوعات في المتاجر ، إلا الطابة (التبغ) والأفيون والكبريت والبارود وملحته والخفيف وألة الحرب وسلاح الحرب.

[3]الكنطرادة: كلمة اسبانية دخلت العامية المغربية، ومعناها العقدة، والمراد بها ما كان يخص المخزن به فردا أو جماعة من امتياز تصدير بعض المواد وتوريدها لمدة من الزمن، مقابل أداء مبلغ مالي سنوي معين لخزينة الدولة، للمزيد من التوضيحات المرجو الرجوع إلى : عبد اللطيف الشاذلي، نصوص واتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية من 1770 - 1863، ج3، المطبعة الملكية الرباط، 1428ه/2007م، ص 423.

الداخلة بمرسى إيالته على يد رعية أكرت بريطن لا يؤدوا عليها أكثر من عشرة في المائة[1] على تقويمها بالمال، بالسعر الواقع بمرسى نزولها، ولا يؤخذ عشرها من عينها[2].

كما سمح الشرط السادس للتجار البريطانيين بإدخال جميع أنواع السلع بأي مرسى من مراسي المغرب، ولا يلزمهم فيها أعشار ولا غيرها، أكثر مما يلزم رعية سلطان مراكش، أو رعية جنس أخر عدا الأنواع المذكورة في الشرط الثاني[3].

وهكذا يكون النائب البريطاني جون دريموند هاي[4] قد عمل جاهدا على تحقيق أهدافه التي سطرها منذ سنة 1853م، والرامية إلى توجيه ضربة قاضية إلى الجهود التي بذلها السلطان مولاي عبد الرحمان للحفاظ على مراقبة تجارة المغرب الداخلية والخارجية، وضمان مداخيل مناسبة لخزينة الدولة[5]، والتي عرفت اضطرابا وتراجعا نظرا لتضافر ثلاث عوامل رئيسية: أولهما الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا ورعاياها المقيمين بالمغرب بما فيها حرية التنقل والاستقرار داخل البلاد ، غير أن تأمين تنقلهم كان يقتضي

---

[1] عند مناقشة الرسوم الخاصة بالواردات أثناء مباحثات المعاهدة التجارية، اقترح دريموند هاي منذ الوهلة الأولى إقرار تعميم رسم موحد تساوي قيمته خمسة في المائة، على كل البضائع التي يمكن للتجار البريطانيين استرادها إلى المراسي المغربية، غير أن الخطيب اعترض على ذلك، لتتحدد في النهاية وبعد مباحثات طويلة في عشرة في المائة، للمزيد من المعرفة بهذا الشأن أنظر : ابن الصغير خالد، المغرب وبريطانيا... ،م س، ص11 .

[2] كناش شروط الاجناس، م س، صص 20 -21.

[3] كناش شروط الأجناس، م س ، ص 19.

[4] عاش السير جون دريموندهاي في المغرب ممثلا لبريطانيا العظمى سنين طويلة ، وذلك مند أن عين قنصلا عاما لبلاده سنة 1845، واستمر في منصبه إلى عام 1886م، كان ملما بعدة لغات منها العربية والايطالية و التركية والفرنسية والاسبانية، وقد ساهم هاي في تقوية العلاقات المغربية البريطانية ،ودعم مصالح بلاده الاقتصادية بالمغرب .

A Memoir Of Sir John Drummond Hay, London, John Murray Albemarle Street, 1896,p 103-109.

[5] عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830 – 1912،مكتبة دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى، 1427ه/2006م، ص 39.

مرافقة أحد أفراد الشرطة (مخزني) في عمليات تنقلهم ضمانا لسلامتهم من أي اعتداء[1]، وثانيهما إلغاء نظام الكنطرادات والقضاء على سياسة الاحتكار التي انتهجها السلطان[2]، وثالثهما يتجلى في تحديد قيمة الرسوم الجمركية، والتي حددت في 10 % حسب بنود المعاهدة.

لكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تم الاتفاق بين جون دريموند هاي والخطيب[3] على منح نفس الامتيازات التي حصل عليها البريطانيين بمقتضى الاتفاقية، لسائر رعايا الدول الدين يتاجرون مع المغرب[4].

1-2ـــ المعاهدة المغربية ـــ الاسبانية 20 نونبر 1861م

حاولت اسبانيا استغلال هزيمة المغرب في معركة ايسلي 1844م، والضغوطات التي مارستها فرنسا على المغرب، بالإضافة إلى الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من اتفاقية 1856م، لتبرز اسبانيا نواياها التوسعية في المغرب، بدعوى حقها التاريخي

---

[1]Léon Godard, Le Maroc Notes D'Un Voyageur (1858-1859), Alger, 1859,p3.

[2]ومن الأمثلة على ذلك موافقة المخزن سنة 1853 على إلغاء الكنطرادات المتعلقة بواردات الشاي والبن والقشنية، وبذلك يكون دريموند هاي قد حقق هدفه المرحلي لصالح التجار البريطانيين، كما أن هذا التنازل الذي قدمه السلطان شكل اللبنة الاساسية لضعفه: انظر (خالد بن الصغير، المعرب وبريطانيا العظمى ..، م س، صص 71-72)، إضافة إلى إلغاء السلطان الاحتكارات وزيادة الرسوم على الواردات في مارس 1854 نتيجة للاحتجاجات البريطانيين (انظر روجرز، تاريخ العلاقات المغربية الانجليزية حتى عام1900، ص 217).

[3] محمد الخطيب: من أصل تطواني، وكان أحد تجار المغرب الأغنياء، عاش بجبل طارق للتجارة مند 17 سنة، وأقام طويلا بمدينة مرسيليا تم مدينة جنوة حيث تعلم اللغة الايطالية ، عين اولا امينا بديوان طنجة، وفي ماي 1851 اصبح باشا للمدينة تم نائبا سلطانيا، وكان دا عقل مفتح لاتصاله بالتجارة، ولمهارته في المعاملات، وبقي في منصبه حتى عزل سنة 1862 ، فاوض ممثل انجلترا ثلاث سنوات لابرام معاهدة 9 دجنبر 1856 التجارية والبحرية، ولما اعفي رحل إلى تطوان، وقضي بقية حياته في العبادة حتى توفي يوم6 نونبر 1872 (انظر مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1865-1894 ، تقديم عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص 391).

[4]ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات المغربية الانجليزية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتحقيق ، يونان لبيب رزق، الشركة الجديدة ، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1401ه/1981م، ص 220.

بالمغرب[1]، وهو ما استطاعت تحقيقه بعد هزيمة المغرب في حرب تطوان (1859ـــــ 1860).

ورغم احتلال اسبانيا للجزر الجعفرية سنة (1848)، إلا أن نفوذها الاقتصادي ظل محدودا قبل انتصارها في حرب تطوان، أو ما كانت تسميه هي "بحرب إفريقيا" [2].

وتحت الضغط العسكري وهزيمة المغرب، جرت مفاوضات بين مولاي العباس وأودونيل من أجل عقد معاهدتين[3]، الأولى همت معاهدة الصلح بتطوان بتاريخ 26 أبريل 1860[4]، والثانية معاهدة التجارة التي أبرمت بطنجة بتاريخ 20 نونبر 1861م[5] ، ضمت 62 شرطا انصبت كلها في إعطاء امتيازات تجارية لإسبانيا على غرار ما حصلت عليها بريطانيا بموجب معاهدة 1856 ، لكنها تفوقت عليها فيما يخص حق الملكية العقارية للإسبان، وحق الصيد في الشواطئ المغربية[6]، وحرية الممارسة الدينية وبناء الكنيسة قرب القنصلية الاسبانية بتطوان، مع الالتزام التام بتوقير واحترام الرهبان[7]، وفي هذا الصدد يقول " والتر هاريس" الصحفي الانجليزي الذي اعترف بحقيقة الاستعمار الذي جاء الاوربيون

---

[1] عمر آفا، التجارة المغربية..، م س، ص 44.

[2] ثرية برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 73، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1997، ص 214.

[3] عمر آفا، التجارة المغربية..، م س ، ص 48.

[4] عبد الرحمن ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ، 1429ه/2008م، ص 559-561.

[5] عبد اللطيف الشاذلي، نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول اجنبية، الجزء الثاني من سنة 1770م إلى سنة 1863م، المطبعة الملكية الرباط، 1428ه/2007م، ص 485- 525.

[6] عمر آفا، التجارة المغربية..، م س، ص 50.

[7] عبد الرحمان بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس...، الجزء الثالث، م س ، ص 489- 491.

من أجله، فقال : " في الحقيقة أننا بإدخالنا المسيحية إلى المغرب ... فإننا ندفع بأمة متداعية إلى قبرها بسرعة أكبر" ويعلل ذلك بأنه حيثما تذهب الإرساليات يذهب الخمر و الخنزير معها[1].

ومن خلال تصفحنا لبنود المعاهدة أدركنا جليا أنها كرست مصالح اسبانيا على حساب مصالح المغرب ، بما فيها امتيازات رعاية مصالح رعاياها المقيمين بالمغرب ،بل شملت الامتيازات أيضا حماية المغاربة، مع ما يترتب عن تلك الحماية من إعفاء من التكاليف المالية والبدنية وإنشاء المحاكم القنصلية، وحصانة الأشخاص والممتلكات والأنشطة الاسبانية بالمغرب[2].

كما مكن الفصل السابع والأربعون(47) من المعاهدة المذكورة الاسبان القاطنين بالمغرب من عدة امتيازات أهمها : أحقية التجار الاسبان في تعيين من شاءوا من سماسرة أو نواب لمساعدتهم في التجارة، مع ضمان عدم تدخل الولاة في أمور تجارتهم. وفيما يلي نص الفصل: "تجار الاسبنيول القاطنين بمملكة مراكش لهم الاشتغال بأنفسهم في أموالهم أو يُعينوا من شاءوا لأنفسهم مثل السماسرة أو النواب، ولا يتعرض لهم أحد بمكروه . ولأجل اختيارهم في الشخص الذي فيه المنفعة لهم، و لا يلزمهم أداء شيء لأحد إن حتم عليهم لخدمتهم، نعم إن كان خير الخديم من حضرة سلطان مراكش يكون له الوقار، ولا يتفرز

[1] هند محمد العبد الله المطلق، الامتيازات الاجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السعودية، 2008،ص 12.

[2] نص الفصل الخامس من المعاهدة التجارية مع اسبانيا على حماية الرعية الاسبانية بالمغرب سواء كانوا نصارى أو مسلمين أو يهوديين، وأن يكون لهم نفس الحقوق مع رعايا الأجناس الأخرى (انظر : كناش شروط الأجناس، ص 24.)

من باقي رعية المغرب . والبائع والشاري لهم الحرية التامة في مُخالطتهم، ولا مدخل للولاة في أمور تجارتهم، واذا قائد من القواد أو غيرهم من الولاة تعرض لرعية الإسبنيول في بيعهم وشرائهم من رعية المغرب أو يمنعهم من البيع والشراء المحلل أو المسرح بمملكة سلطان مراكش في الداخل والخارج أو غيره . فإن الحضرة الشريفة تزجر القائد المذكور أو غيره عن فعله غاية الزجر"[1]

يتضح من خلال إمعان النظر في بعض بنود المعاهدة التجارية الاسبانية، ما حصلت عليه اسبانيا من امتيازات ، استطاعت بواسطتها من تصريف أزماتها الاقتصادية والسياسية من جهة، وضمان حقها التاريخي في المغرب من جهة ثانية,

كما ساهمت المعاهدة في خلخلة الاقتصاد بما في ذلك قيام الإسبان بنشاط تربية الخنزير بجل المناطق التي استقروا بها، ناهيك عما أصاب التجارة المغربية من خلال منحهم حرية التجارة في جميع مراسي المغرب، ومنحهم حرية السكن والبيع والشراء والكراء، إضافة إلى ضمان المساواة بين التجار الإسبان والمغاربة، بل الأكثر من ذلك تمتعهم بالحمايات القنصلية التي تمكنهم من العمل في الأمور الممنوعة من دون قيد ولا شرط، وهو ما أذهب بالسيادة المغربية إلى الزوال، وأضحت الكلمة للأجنبي يفعل ما يشاء.

1-3ــ المعاهدة المغربية ــ الفرنسية 19 غشت 1863م

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أحداثا بالغة الأهمية كاد المغرب أن يفقد استقلاله بسبب التغلغل الأوربي، حيث تعاقبت الغارات الفرنسية على التراب المغربي خلال

[1]كناش شروط الاجناس، مس، ص 24.

الفترة الممتدة من 1844 م الى 1870 م[1]، كما كانت الاتفاقيتين الموقعتان آنفا مع المغرب حافزا لفرنسا على المطالبة بالمثل، ولم يمضي وقت طويل حتى شرعت فرنسا في المفاوضات بين الطرفين (المغربي والفرنسي) في منتصف شهر يونيو سنة 1863م[2]، حيث استغل الوزير الفرنسي بيكلار *Béclard*[3] غياب جون دريمند هاي وسفره إلى بريطانيا من جهة، ومخاوف السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمان من انتشار ظاهرة الحماية القنصلية، ولاسيما في البوادي حيث تكاثرت في مجالي الزراعة وتربية المواشي و هو ما انعكس سلبا على مداخيل بيت المال الجبائية من خلال التملص من واجبات الضرائب الفلاحية[4].

ونظرا للأوضاع المتأزمة رضخ السلطان لمطالب فرنسا، وهكذا تمت التسوية بين الطرفين بعقد اتفاقية سميت بتسوية بيكلار بتاريخ 19 غشت 1863م[5].

وقد تحصلت بموجبها فرنسا على امتيازات ترعى مصالحها التجارية في البلاد حيث وسعت هذه الاتفاقية قاعدة الامتيازات والحماية القنصلية لتشمل المغاربة، من موظفين في القنصليات وممثلين قنصليين في المدن الداخلية، وسماسرة التجارة والشركاء الفلاحين[6].

---

[1]H Hauser, Maurain et benaerts, dans la collection « peuples et civilisations », du libéralisme à l'impérialisme (1860- 1878), T XVII , paris, 1936M Beaumont, l'essor industriel et l'impérialisme colonial (1878 -1904), T XVIII,paris,1937.
Pl Rivier, les textes intéressant le Maroc sont publiés : traité, codes et lois du Maroc,T I : accords internationaux , paris,1924.

[2] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية ...، م س، ص 22.

[3] عين السيد بيكلار وزيرا مفوضا لفرنسا بالمغرب في نهاية سنة 1862م، ولكنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 30 ماي 1863، لكنه لم يمكث فيه طويلا إذ توفي في أول مارس سنة 1864، وكان عمله في المغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه، وبخصوص رسالة الامبراطور فرنسا نابليون الثالث إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في شأن تنصيب بيكلار نائبا ووزيرا (انظر عبد الرحمن بن زيدان ، اتحاف أعلام ..، الجزء الثالث، م س، ص 600 - 603.

[4] محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 92.

[5] عمر آفا، التجارة المغربية...، م س، ص 52.

[6] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873- 1894)، مرجع سابق، ص 39.

وهو ما أضفى الصبغة القانونية للمحميين في المغرب، وبذلك أصبح لهؤلاء المحميين سواء من الأجانب أو المغاربة، بطاقات الحماية والمخالطة (أو شهادات التجنيس[1]) ، مما منحهم امتيازات قضائية وجبائية استثنائية.

لكن من بين الأمور المثير للجدل في هذه المعاهدة هو ما نص عليه هذا البند: "حماية دولة فرنسا لا تشمل أولاد البلد المستخدمين في البلاد مثل أمور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم

وشبه ذلك، ولكن باعتبار ما هو جار الآن بالاتفاق مع حكام مراكش الحماية لهؤلاء المذكورين، تكونُ جارية لهم مدة شهرين أولها فاتح شتنبر الموالي لتاريخه[2] وأضاف الموقعون عليه ما يلي: "ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية من الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائب الفرنصيص ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعِهِ ليلا يبقى للضياع[3]"

وحيث يتضح من هدا النص أنه هناك خلط بين الحماية والمخالطة، فإذا كانت المخالطة تنصب على اشراك الأجنبي في أمور الفلاحة، إلا أن النص حدد مدة زمنية لحماية المخالط، حيث حددت في شهرين، وهذه المدة ليست كافية لأي عمل فلاحي، ذلك أن عملية المخالطة أو الشراكة في تربية الماشية سواء الأبقار أو الاغنام، تتم عن طريق عقد أمام العدول ويدوم من سنتين إلى ثلاث سنوات فيما يخص الثيران، وما بين أربع إلى خمس سنوات للأغنام

[1] وهي بطاقات وجوازات البصبور حسب التعبير السائد آنذاك ، انظر محمد كنبيب، المحميون، ص 29.

[2] عبد الرحمان بن زيدان، اتحاف أعلام ...، الجزء الثالث، م س، ص 605.

[3] نفسه ص 605.

والماعز، حيث يشتري الأوروبيون الماشية ويعهدون بها إلى مربين مغاربة، من اجل تربيتها ورعايتها، حيث يتم اقتسام المنتجات سواء فيما يخص الحليب أو الصوف بالتساوي فيما بينهما ، فيما يبقى اللبن من نصيب حارس القطيع[1].

كما تم الاعتراف الرسمي بصلاحية القنصل في التدخل للدفاع عن مصالح مواطنيه بشكل عام[2]. وهو ما أوقع المخزن في فخ بيكلار، وبالتالي تعميق الحماية واستفحالها بشكل كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ذلك أن الحماية القنصلية لم تعد حكرا على فرنسا وحدها، بل امتدت إلى جل الدول كبلجيكا وسردينيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد و اسبانيا والتي نالت نفس امتيازات فرنسا[3]، وهو ما دفع المغرب إلى عقد تسوية مماثلة مع بقية الدول الأجنبية.

وبذلك تزايد التغلغل الأجنبي بعد ابرام معاهدات مع إيطاليا والبرتغال والبرازيل والنمسا، على الرغم من أن تمثيلها الدبلوماسي كان رمزيا ، وحضورها التجاري بالمغرب لم يرقى إلى مستوى الاعتبار[4].

لقد أدت هذه المعاهدات والامتيازات التي حصل عليها الأجانب، إلى فتح أبواب المغرب على مصراعيه ، وهو ما شجع على تدفق جحافل من التجار والمستثمرين الأجانب، والذين استفادوا من حرية التنقل والاستقرار أنى شاءوا في أي مدينة أو ميناء من غير

---

[1]Maurice De Périgny, Au Maroc Fès, La Capitale Du Nord, ed pierre roger , paris, p 69.

[2] محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 93.

[3] عبد الوهاب بن منصور، الحماية القنصلية ...، م س، ص 29.

[4] بهيجة سيمو، ايطاليا والحماية القنصلية بالمغرب، مجلة بحوث، العدد الأول، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، 1999، ص 79.

ترخيص، وقد أدى كثرة المستوطنين والوافدين إلى ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها تربية الخنزير.

2- الوجـــود الأجنبـــي بالمغـــرب

1-2-البدايات الأولى للاستيطان الأجنبي بالمغرب

كانت العلاقات المغربية الأوربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر علاقات جد محدودة، حيث اكتفت بعض العناصر الأوربية الموجودة في المغرب بالبقاء في بعض الموانئ الساحلية وممارسة نشاط اقتصادي هزيل، ونتيجة هذا التعامل المحدود ظل المغرب محتفظا بهياكله الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، واقتصر على ربط علاقات مع الدول الإفريقية المجاورة مثل الجزائر والسودان، لكن التطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة في أوربا خلال القرن التاسع عشر حولت انظار ساستها نحو المغرب، فالانقلاب الصناعي جعل من الاستعمار أبرز معالم السياسة الأوربية، وحروب نابليون الطويلة والمدمرة خلقت اتجاها جديدا في السياسة الأوربية، وبالتالي طرح وبكل إلحاح ضرورة التوسع في الخارج، والبحث عن موارد جديدة لصناعتها وأسواق كافية لاستيعاب منتوجاتها[1].

فابتداء من سنة 1870 عرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أعطت اتجاها جديدا للعلاقات المغربية الأوربية، إذ أن هذا الانفتاح تزامن مع انتصار الليبيرالية داخل القارة

[1] Robert J. Gordon, 2003, DEUX SIÈCLES DE CROISSANCE ÉCONOMIQUE: L'EUROPE À LA POURSUITE DES ÉTATS-UNIS, Revue de l'OFCE 84

الأوربية وحفر قناة السويس وإنشاء الخطوط العابرة للقارات وظهور الملاحة التجارية، هذه التحولات غيرت معطيات الاقتصاد العالمي، حيث تحول اتجاه المبادلات إلى أمريكا واستراليا والأرجنتين والهند، وبذلك توقف المغرب عن مهمته كممول للسوق الأوربية، وأصبح يستورد أكثر مما يصدر الأمر الذي زاد من تطلعات الدول الأوربية لاستغلال ثرواته الفلاحية والمعدنية.

وهكذا عملت الشركات الملاحية على تنصيب مجموعة من رجالها داخل الموانئ المغربية لجمع المواد المصدرة، بل أكثر من هذا دخلت في ارتباط وثيق مع المؤسسات المحلية، ولم يقتصر التسلط الاستعماري على التجارة، بل شمل مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث تم الاستحواذ على الاراضي الفلاحية عن طريق المخالطة مع الملاكين المغاربة.

كانت السيطرة الأوربية على العالم قائمة على تفوقها المادي والتقني وعلى تفوقها المصرفي فضلا عن تفوقها الفكري، كل ذلك كان معززا بقوتها العسكرية وقواعدها البحرية[1].

2-2-تصاعد المد الأجنبي بالمغرب

في القرن التاسع عشر، ضاقت أغلب بلدان القارة الأوربية بسكانها وبفيض منتجاتها، مما تولدت عنه الحاجة الملحة إلى انتهاج سياسة التوسع الاستعماري والهجرة خارج هذه القارة، فكانت الهجرة الأوربية أهم هجرات في العالم، وقد أسهمت

[1]كروزيه موريس، تاريخ الحضارات العام، المجلد السابع، تعريب يوسف أسعد داغر، فريد م.داغو، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1987،ص 14.

في تأسيس وتطوير دول جديدة في الأمريكيتين كالولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل ودول أخرى، كما توسعت من أجل استعمار بلدان في آسيا وافريقيا[1]، وكان المغرب من بين الدول الذي شمله السياق العام للهجرة الأوربية خلال القرن التاسع عشر.

فإلى حدود سنة 1816 م كان الوجود الأوربي بالمغرب يكاد يكون منعدما بجميع مدن المغرب، باستثناء مراسي طنجة والصويرة التي تواجد بها عدد قليل من الأوربيين[2]، وبفضل سياسة الانفتاح التي نهجها المغرب في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1822ـ 1859)، والسلاطين الذين حكموا المغرب بعده عرف الوجود الأوربي بالمغرب تحولات عميقة وتضاعفت أعداد الأوربيين.

وقد كان أعداد أفراد هذه الجالية ينمو ويزداد كلما حصلت دولة أوربية على امتيازات تجارية في أحد الموانئ المغربية، وكلما ازدادت وسائل المواصلات بين المغرب وأوروبا، غير أن هذه الجالية لم تسلم هي الأخرى، من الازمات الفلاحية والاوبئة التي كانت تجتاح المغرب من حين لآخر، حيث أدت الازمة التي عرفها المغرب فيما بين 1867ـ 1869 إلى تقلص في صفوف الجالية الأوربية بالمغرب، فقد عمها الخوف والضعف فلجأت إلى جبل طارق، كما أن الركود التجاري دفع بعض أفرادها إلى إغلاق متاجرهم ومغادرة البلاد،

[1] عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات 1830- 1912، مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى، الرباط، 2006،ص 23.

[2] Miége Jean Louis ,Le Maroc et L'Europe ……, OP. Cit; Tome 2, P . 25

وبعد انتهاء الأزمة نشطت المبادلات التجارية من جديد وهو ما أدى إلى توافد أعداد مهمة من الأوربيين على المغرب، حيث تعددت جنسيات هؤلاء النازحين إلى المغرب واختلفت أسباب نزوحهم، إلا أن عامل الإستغلال كان هو المحرك الأساسي والمشترك بينهم,

لقد اتسم القرن التاسع عشر بانفتاح المغرب أمام المؤثرات الخارجية لأسباب ذكرناها سلفا، لكن ما لم نقف عليه هو مساهمة هذه المؤثرات، في تزايد عدد الأجانب في المغرب وانعكاسات دلك على الأوضاع المغربية بشكل خاص والمغاربة بشكل عام، ولأجل تحقيق هذه الغاية يحق لنا صياغة مجموعة من التساؤلات حول عدد الاجانب الذين استقروا بالمغرب خلال القرن التاسع عشر؟ وكيف ساهم استقرارهم في خلق علاقات اقتصادية مع المغاربة وفي خلق أنماط اقتصادية جديدة خاصة في المجال الفلاحي سواء الزراعي أو الحيواني؟.

لقد كان المغرب دوما محط استقطاب للأفراد والجماعات، وطغى هذا المعطى بشكل لافت للنظر خلال القرن التاسع عشر، ففي أوروبا مثلا كان عصر توسع استعماري وثورة صناعية جاءت بعد ازدهار فكري وحضاري، وهو ما جاز لها التفكير في السيطرة على المغرب، بل على جميع أطراف المعمور[1]،وهو ما يفسر الارتفاع التدريجي في عدد الأجانب المستوطنين بالمغرب، وأثناء تتبعنا لحركة الهجرة إلى المغرب سواء من الشمال (أوروبا)

[1]بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية...،ج 1، م س ،ص 146.

أو من الشرق (الجزائر والأتراك)[1] ، يتبين لنا بالملموس أن هذه الهجرة ابتدأت مباشرة بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، حيث أخذت الهجرة الكبرى للجزائريين والعثمانيين ترد على المغرب برا وبحرا واستقر غالبيتهم في مدينة تطوان[2]، وفاس وتازة ووادي الساورة وفجيج والناظور، وكان عددهم يومئذ يقدر بعشرات الألوف، حيث حظيت فاس لوحدها ب 4000 نسمة[3].

أما بخصوص الجالية الأوربية الوافدة على المغرب فكانت شبه منعدمة قبل سنة 1830، لكن بعد هذه السنة ارتفع عددها بالتدريج إلى أن تجاوزت 9000 نسمة في نهاية عهد المولى الحسن الاول[4]، حيث قفز في ظرف 70 سنة عدد الأجانب من 200 أو 250 نسمة إلى 9000 أو 10 آلاف شخص[5]، أي أن نسبتهم تضاعفت خمسين مرة في ثلثي قرن، و هذا ما يوضحه الجدول اسفله[6] :

السنة	النسبة
1832	ما بين 200 و300 نسمة
1858	700 نسمة
1864	1360 نسمة
1872	1650 نسمة

[1] بخصوص ظروف وملابسات هجرة الجزائريين إلى تطوان انظر (أحمد الرهوني ، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين،ج3،وايضا مخطوط بالمكتبة العامة تحت رقم 1082،ص 7، ومحمد داوود ، تاريخ تطوان، ج8 من ص 201-206، وعبد العزيز سعود، تطوان خلال القرن التاسع عشر منشورات جمعية تطوان أسمير، ط 1996،ص من 88-92).

[2] ادريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13ه/19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، الطبعة الأولى، منشورات الشباك، مطبعة الهداية تطوان 1434ه/2012م، ص 123.

[3] ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية...، م س ، ص 18.

[4] عبد خلوق التمسماني، تسلط الاجانب و المحميين على العقارات ...،م. س ص 74.

[5] J.Brignon et Autre, Histoire du Maroc, hatier, 1967,pp 293-294.

[6] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية..،ج 1، م.س، ص. 148.

1877	3000 نسمة
1880	6000 نسمة
1890	ما بين 9000 و10 آلاف نسمة

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن عدد المستوطنين بالمغرب قد ارتفع بشكل كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك راجع بالأساس إلى الامتيازات الكثيرة التي أصبح ينعم بها هؤلاء الأجانب، انطلاقا من المعاهدات التي وقعها المغرب مع الدول الأوربية، وهو ما جعل المغرب الوجهة المفضلة للعديد من المستثمرين وخاصة فئة التجار.

وكانت الجالية الاسبانية بالمغرب أوفر عدد من غيرها، حيث سجلت في أواخر القرن التاسع عشر 90% من المهاجرين (أي حوالي 8100 نسمة)، ومما يؤكد قولنا هدا أن طنجة وحدها كان يستقر بها 20% من الاسبانيين (حوالي 5000 اسباني)سنة 1890[1].

والملاحظ ان البعض من الجالية الاسبانية كانوا فقراء يسكنون الكهوف والمغاور بأحواز طنجة والصويرة والدار البيضاء، حيث كانوا يعملون في حراسة البساتين ورعاية الخنازير ، أو مهربين ينتهزون الغفلة لإدخال البضائع أو إخراجها، تملصا من الأداء أو تحريضا على الفتنة[2].

وكانت مدينة طنجة سنة 1866 م تضم أنماطا من الاسبانيين الذين لا تحمد سيرتهم، فقد اعتبرهم المؤرخ بوشعراء مصطفى من المتهورين المخاطرين ومن المهربين الفارين

[1]Miége Jeans louis, Le Maroc et l'Europe 1830-1894,Tome2, Edition la porte ,rabat, 1989, p.288.

[2] بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية ...،ج 1، م.س، ص 149.

من قبضة العدالة الاسبانية والذين كانوا يعتبرون المغرب بمثابة الملاذ أو الملجأ الذي يستطيع احتوائهم ، وهو ما شجعهم على جلب تربية الخنزير إلى المغرب وتوسيعها، بالإضافة إلى هؤلاء وجدت فئة من الطبقة الفقيرة تمتهن أنواع مختلفة من الحرف سواء بطنجة أو بغيرها من المدن[1].

وفي السياق نفسه لم يكن الإسبان وحدهم الذين استوطنوا بالمغرب بل انضاف إليهم مستوطنون من انجلترا[2] وفرنسا وايطاليا وألمانيا والبرتغال، لكن ليس بنفس الحجم الذي كان يمثله الإسبان، وتجدر الإشارة أن عملية جدب استيطان الأجانب إلى المغرب تزايدت بعد سنة 1885م ويمكن استخلاص ذلك من خلال الجدول التالي [3].

الدول	المدن	السنوات	العدد
اسبانيا	طنجة	1887	3000 شخص
	باقي المدن	1887	700 شخص
	طنجة ــ تطوان ــ	1891	6000
	الدار البيضاء	1897	8000 نسمة
	/// ///		
انجلترا	طنجة	1892	600
	الصويرة	//	125
	الجديدة	//	93
	الدار البيضاء	//	38
	تطوان	//	25
	الرباط	//	7 أشخاص

[1] بوشعراء مصطفى، جوانب من المشاكل الدبلوماسية بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد 10، السنة الثالثة، صيف 1986،ص 67.

[2] تعتبر الجالية الانجليزية ثاني جالية بالمغرب بعد اسبانيا غير أنني لم أقف على أعداد تبين ذلك بجلاء وخاصة في الفترة قبل 1885.

[3] Miége, Le Maroc et l'Europe 1830-1894 ,Tome4, …,Op.Cit., pp.293-294 295-296.

	اسفي	//	27 شخصا
	والعرائش	//	8 أشخاص
فرنسا	الصويرة	1895	37 شخصا
	الرباط	//	8
	الجديدة	//	6
	العرائش	//	5
	آسفي	//	5
المانيا	ــ ــ ــ	1895	80 شخصا
		1901	147 شخصا

بعد رصد أعداد الوافدين على المغرب في بحر القرن التاسع عشر، واعتمادا على المعطيات السالفة الذكر يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: هي أن أعداد المستوطنين الأجانب ظل في تزايد مستمر وبوثيرة مرتفعة نوعا ما، إذ تعاظم عدد الأوربيين المهاجرين إلى المغرب وخاصة بعد 1885 أي بعد مؤتمر مدريد (1880)، حيث بلغ عددهم 8000 اسباني و 1000 انجليزي و 500 فرنسي ونحو 100 ايطالي و 100 برتغالي و 200 من باقي الدول الأخرى[1].

والملاحظة الثانية أن الجالية الاسبانية هي التي نالت حصة الأسد، حيث سجلوا حضورا وازنا وتزايدا مطردا قبل و بعد 1885 م، وهو ما يدعم الطرح الذي ذكرناه سابقا.

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة فهي المتعلقة بالوجهة المفضلة لهؤلاء المستوطنين إذ تصنف مدن طنجة، الدار البيضاء، والصويرة، والعرائش، و آسفي، والجديدة من أفضل

[1] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية، ج 1، م س، ص 153.

المدن التي استقر بها الأجانب، والتي كانت مركزا لأنشطتهم واللافت للنظر أن هذه المدن كلها ساحلية.

بالإضافة إلى ذلك ممارسة الاوروبيين لمهن مختلفة خصوصا الفئات الفقيرة مما نتج عنه خلافات بينهم وبين المغاربة الذين كانوا يمتهنون هذه المهن فعلى سبيل المثال لا الحصر مهنة البناء، كما أن المملقين منهم كانوا يسكنون ب "النوايل" أو في أرض خالية، ويختلطون بالمغاربة ثم لا يجدون في ذلك حرجا، بل كان منهم من يسكن بالكهوف والمغاور بأحواز طنجة والصويرة والدار البيضاء[1]، كما منح السلطان المولى الحسن الأول في سنة 1880، للقوى الأوربية إمكانية ممارسة المعتقدات الدينية بكل حرية[2].

2-3- مظاهر التأثر الأجنبي

شهد القرن التاسع عشر تصاعداً في رحالات السفر إلى المغرب حيث بدأت هذه المنطقة الانفتاح – أو بالأحرى – الانفتاح تحت الضغط والتوسع الأوروبيين لأغراض مختلفة وخلفيات مختلفة[3].

لقد كان لاستقرار الأجانب بالمغرب خلال هذه الفترة، دور كبير في خلق علاقات تجارية مع المغاربة، ليس فقط في التجارة الحلال حسب التصنيف الفقهي، وانما تجاوزتها إلى المتاجرة في الخنزير وتصدير المصارين وبيع السلاح لغير المخزن وبيع الرقيق وبيع

[1] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الأول، م س، ص 146-147.

[2]Raoul Postel, En Tunisie et au Maroc, Librairie Générale De Vulgarisation , Paris ,p210.

[3]Mohamed Laamiri, The Image of Morocco in British, Travel Writings,p5

بطائق الحماية والتهريب إضافة إلى الخمر والدخان، فظهرت إثر ذلك فئات من المغاربة أصبحوا مؤهلين لحمل العادات والتقاليد الأوربية مثل السماسرة والمحميين والمخالطين وغير ذلك، كما ساهم تكاثر الجالية الأوربية التي ارتفع عددها بشكل كبير في المدن ولاسيما الساحلية منها، في خلق وترسيخ أنماط جديدة من العيش والاستهلاك في المجتمع المغربي، لقد اتاح استقرار الجالية الأوربية بالمغرب إلى تزايد الحاجة إلى النمط الاستهلاكي الأوربي، وهو ما حتم استيراد لمنتجات الاستهلاكية من مواد مصنعة ومشروبات مختلفة أبرزها الكحول والخمور والجعة والماء المعدني، وفي هذا الصدد وجه القنصل الفرنسي في الصويرة " أمبرواز ماوون A. Mahon" رسالة إلى فرنسا بتاريخ 14 غشت 1884م، تتحدث عن المواد الغذائية المطلوبة في المغرب والمستهلكة بشكل كبير والتي تأتي على رأسها الخمر (النبيد) والمشروبات الكحولية القوية كالخمور العذبة، إضافة إلى الجبن والخنزير[1].

كما اتخذ المستوطن الأجنبي خلطاء أيضا في الفلاحة، إضافة إلى التجارة المحللة، وحتى المحرمة من نخاسة وحماية وتزوير وربا، هذا مع العلم أن بعض التجار كانوا يدعون النهب الحقيقي أو الوهمي، فيطالبون بتعويضات كبيرة، يجعلونها هم ووكلاؤهم رأسمالا لهم، وكانت هذه الطريقة من بين الطرق التي يستوطن بها التاجر الأوربي المغرب، سنوات او عقودا طويلة للتجارة بين ربح او خسارة أو الالتجاء إليه بين أمن وخوف، وكل

[1]Jeans louis Miege, Documents d'histoire économique et sociale au XIX siècle, Editions du Centre National de la recherche scientifique, Paris, 1969,P 173

هدا راجع بالأساس إلى ثقل الأجنبي الخارجي المتمثل في الضغط الدولي، وثقله الداخلي المتمثل في عملية الاستيطان وهو ما أدى به إلى خلق شروط مبادلات تصديرية واستيرادية في غاية الأهمية.

ولعل الناصري خير من عبر عن ذلك بقوله:

" أن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين، وانعكست فيه عوائد الناس غاية الانعكاس، وانقلبت اطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع تصرفاتهم لا في سككهم ولا في أسعارهم ولا في سائر نفقاتهم بحيث ضاقت وجوه الأسباب وصعبت عليهم سبل الرزق والمعاش، حتى لو نظرنا في حال الجيل الذي قبلنا وحال جيلنا الذي نحن فيه وقايسنا بينهما لوجدناهما كالمتضادين، والسبب الأعظم في ذلك ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل أوروبا للناس وكثرة مخالطتهم لهم وانتشارهم في الآفاق الإسلامية، فغلبت أحوالهم وعوائدهم على عوائد الجيل وجدبته إليها جدبة قوية[1]، ومشبعة برياح السموم لغزو ثقافي وهو ما أفرز اتجاهين متناقضين: اتجاه محافظ عملوا على إقامة الحواجز العالية حول القديم لا يتجاوزنه، واتجاه آخر مولوع بتقليد الغرب، فرحين بريح السموم مادامت قادمة من الغرب فعصفت بملابسهم كما عصفت بعقولهم[2].

[1] احمد خالد الناصري، الاستقصا...، الجزء التاسع، م.س، ص 207.

[2] محمد سيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1415ه/1994م، ص 238.

واذا كان " ارنولد توينبي" صاحب نظرية التحدي والاستجابة يؤمن بأنه كلما ازداد التحدي تصاعدت قوة الاستجابة، حتى تصل بأصحابها إلى ما يسميه بالوسيلة الذهبية[1]، انها حالة من الاستيلاب للآخر، وهي حالة بها كل مقومات القابلية للاستعمار[2]، وهو حال المجتمع المغربي الذي انساق بكل ما اتت به الحداثة الأوربية.

لقد أحس السلطان بأنه لم يعد يتوفر على القوى الكافية داخل الأمة، لإنقاذها من الأعداء الذين شددوا عليها الخناق، فإذا به يتخلى عن استنفارها ويقتصر في حمايتها على الاعتماد، على وسائله الخاصة محاولا ضرب عدو بآخر، ومن جهة أخرى أحس الشعب أيضا بأن السفينة تتقاذفها الأمواج[3]، فقد يدفع الفقر والحرمان والبؤس الكثير من الناس إلى هجرة أوطانهم كما يدفعهم إلى ذلك الاستعمار وممارسته، أو تعرضهم للظلم والذل من قبل الحكام، وقد يهجر البعض أوطانهم بسبب تفشي الاضطراب والفوضى وانقسام الأمة، وانهيار الدولة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4]، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع، كالشعور بالانفصال عن الآخرين أو القيم والأعراف والعادات السائدة في المجتمع أو عن السلطة الحاكمة، فينتج عن ذلك إحساس بالألم والحسرة أو بالتشاؤم واليأس ، وبالتالي ينتج عن ذلك ــ أحيانا ــ سخط أو تمرد أو نقمة أو ثورة[5]

---

[1] جاسم سلطان، نحو وعي استراتيجي بالتاريخ (الذاكرة التاريخية للأمة)، مؤسسة أم القرى، الطبعة الثالثة، 2007، ص 21.

[2] جاسم سلطان، نحو وعي استراتيجي بالتاريخ..، م.س، ص 26.

[3] جرمان عياش، دراسات حول تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى،1986،ص 182.

[4] الاستاد لزهر مساعدية، نظرية الاغتراب من المنظورين العربي والغربي ، دار الخلدونية، الطبعة 1434ه/2013م، ص 91.

[5] الاستاد لزهر مساعدية، نظرية الاغتراب ..، م. س، ص 93.

ومما يؤيد هذا الرأي أن جل التجديد الذي أتى به الأوروبيون ما هو إلا قناع يخفي في ثناياه رغبة السيطرة والتحكم في كل ما يزخر به المغرب، فقد ادخل الأوربيون الشاي والتبغ الذين تذهب العملة أكثر فأكثر مهدورة لاستيرادهما بمقدار اتساع استهلاكهما المؤدي، كما ادخلوا الخمر وادخلوا تربية الخنزير، ولم يدخرون جهدا في محاولة إحداث تجديدات أخرى كالتلغراف والبريد وغيرها، من الأمور التي يسمونها بالإصلاحات وما هي في الواقع إلا أدوات لشد الخناق على المغرب والمغاربة، وهذا رأي سديد أيما سدادة مادامت تلك الأدوات بأيدي الأجانب[1].

كما شملت التغيرات اقبال المغاربة وخصوصا المحميين واليهود على ارتداء الملابس الأوربية[2]، بالإضافة إلى ذلك عمل الأوربيين على استقطاب الفئات الشابة والتي عملوا على تلقينهم العجمية وغيرها من آدابها، ويلبسونهم شيئا من لباسهم مثل الكبوط والنعل ونحو ذلك، وهو ما يؤدي إلى أن ينشأ هؤلاء الفتية عارفين بلسانهم متخلقين بأخلاقهم راسخا في زيهم مائلا إليهم بفطرته وطبعه، وربما يأكل معهم ما لا يحل له شرعا، حتى بدى بعض الشباب يحسن العجمية أكثر من العربية، ولا يحفى ما في ذلك من الضرر على الدين[3]، وكان لهذه العادات بالغ الأثر على نمط عيش المغاربة وخاصة داخل المدن الساحلية، التي خرجت من عزلتها وتفتحت على العالم الخارجي مما أدى إلى اصطدامها قبل غيرها

[1] جرمان عياش، دراسات حول تاريخ المغرب...، م .س، ص 345.

[2] عبد العزيز التمسماني خلوق، الاصلاح والمجتمع في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7،ص 323.

[3] مدرية الوثائق الملكية، العدد الخامس عشر ، الوثيقة 836.

بمؤسسات وأفكار جديدة حسب النمط الأوربي، وإذا كانت هذه المؤثرات لم تؤدي إلى تحول إيديولوجي فإنها مع ذلك خلقت تناقضات اقتصادية واجتماعية، حيث رافق هذه العادات الجديدة تفشي الفساد الذي استشرى بين أوساط المغاربة نتيجة ترددهم المستمر على المقاهي والحانات ودور القمار. وأصبحت إمكانية بيع الخمر والسكر جهارا من المسلمات[1] ، وانتشرت عادات التدخين وتعاطي الكحول داخل المقاهي[2]، وكان الناس يجتمعون بها على اللهو بضرب الآلة ورفع الأصوات بالغناء إلى نصف الليل، وهو ما كان يدفع ببعض السكان إلى رفع مجموعة من الشكايات إلى المخزن تعبيرا من انزعاجهم من هذه الظاهرة المحدثة[3].

لقد كان لاستقرار الأجانب بالمغرب دور كبير في خلق جو من التقارب بينهم وبين السكان المحليين، كما ساهم في خلق وترسيخ أنماط جديدة من العيش والاستهلاك في المجتمع المغربي، فقد تجاهل الأوربيون أنهم في بلد غير بلدهم، وبين أناس يخالفونهم في الجنس واللغة والدين والأخلاق والعوائد، فكانوا يسنون من السنن ويعطون لأنفسهم من الحقوق والحريات ما ليس لغيرهم، وبذلك ساهم الوجود الأوربي بالمغرب وتزايد أعداده بمختلف مدن المملكة وخاصة الساحلية منها في زعزعة البنيات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن القرون السالفة، وتجسد ذلك بوضوح في ممارسة الأوربيين لتربية الخنازير

---

[1] بوشنتوف لطفي، " تجارة المحظور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(سلعتا الدخان والخمر مثالا"، ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، الجزء الأول، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب الدار البيضاء، مطبعة فضالة ، المحمدية،1989 ،ص 129.

[2] التمسماني خلوق عبد العزيز،" **الإصلاحات الحضرية الأوربية بطنجة وردود الفعل المغربية"** ، أيام دراسية حول " **الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"** ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، الرباط، أبريل 1983، ص 323.

[3] الوثائق، المجموعة الرابعة ،المطبعة الملكية، الرباط،1977 ، صص 295 -296.

بالمغرب مع العلم أن هذا الكائن الحيواني محرم أكله شرعا بالنسبة للمغاربة، لكن أمام الامتيازات التي حصل عليها الأوربيين بموجب الاتفاقيات الموقعة مع المغرب سواء (1856- 1863-1861)، استطاع الأوربيين ان يقيموا مخالطات مع المغاربة في هذا المجال لما يوفره من أرباح هائلة، تم ما لبث ان تعمم هذا النشاط (تربية الحلوف) على مجموعة من المغاربة الذين أصبحوا يمارسونه أيضا، خصوصا بالشمال الغربي للمغرب والذي عرف استقرارا للأجانب به، أما المناطق الشرقية والجنوبية فلم تعرف هذه الطاهرة طريقها نحوها، نظرا لعدم ملائمة مناخها لتربية الخنزير.

الباب الثاني :

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتربية الخنزير

يلعب الاقتصاد دورا هاما في بناء مستقبل كل أمة، واذا كان اقتصاد المغرب خلال القرن التاسع عشر قد ارتبط بالحديث عن العلاقات الخارجية ، والتي كانت رهينة بالحديث عن الجهاد البحري، وإذا كانت ابعاد هذا الجهاد دو حدين تمثل الأول في اظهار قوة الاسلام، والثاني في زيادة مداخيل الخزينة المغربية ، غير أن اتساع حركة الاسطول البحري الأوربي عبر السواحل المغربية والمطالبة بحرية التجارة وضرورة القضاء على الجهاد البحري، كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع هذه السياسة خصوصا بعد الهجوم النمساوي على العرائش.

وإذا كان الجهاد البحري يمثل وجها من وجوه العلاقات الخارجية فإن تعدد الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ستؤدي إلى فتح الاسواق المغربية أمام المنتجات الأوربية، وإلى احتدام المنافسة الخارجية للقوى الأوربية، وتطويق محاولات التهريب والتملص من أداء الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المصدرة.

حيث عانى المغرب من محاولات اخضاعه لهذا الحلف أو ذاك ،خصوصا إبان التوسع النابليوني الذي كان يجد منافسة كبيرة له في الوجود الانجليزي بالمنطقة، وإذا كان المغرب قد استطاع تفادي عواقب هذا التكالب بفعل سياسة المولى سليمان المنغلقة فإن الأمور قد تغيرت على عهد المولى عبد الرحمان بن هشام، الذي حاول تجديد العلاقات الخارجية مع مختلف القوى الأوربية خدمة لأغراض تجارية، إلا أن محاولته هاته ستفتح

الباب أمام التجار الأجانب وأمام البحث عن امتيازات جديدة بمختلف الموانئ المغربية، ومنها السماح لهم بالقيام بأنشطة فلاحية جديدة مثل تربية الخنزير، وهو ما خلف العديد من المشاكل سواء اقتصادية أو اجتماعية .

غير أن أخطر المشاكل التي عاشها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت ناجمة عن الضغوط الأوربية، وتنامي غزو التجارة الأوربية للأسواق المغربية، الذي أدى إلى خلخلة البنيات الاقتصادية للمجتمع المغربي، وذلك عكس ما تذهب إليه بعض الكتابات الأجنبية من أن أزمة المغرب في القرن التاسع عشر كانت ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والمجاعات والأوبئة والجراد، وعن انغلاق المغرب ورفضه الانفتاح على التجارة والاقتصاد العالمي، وعن ضعف مستواه التقني والواقع أن سلاطين المغرب كانوا على إدراك تام للآثار السلبية للغزو التجاري الأوربي على بنيات المجتمع المغربي الاقتصادية والاجتماعية، وبذلوا كافة جهودهم للحد منها.

الفصل الأول: تربية الخنزير و نظام المخالطات الفلاحية

قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن نظام الخلطة[1] أو الاشتراك مع الأجنبي في الإنتاج الفلاحي والحيواني معروفا، لكن بعدما استقر الأوربيين بالمغرب وابرمت معاهدة مدريد 1880م، والتي منحت للأجانب العديد من الامتيازات بدأت الخلطة تظهر وصارت عاملا جديدا من عوامل تكوين الثروة ومصادر الرزق، وأصبحت عادة مستحدثة في الاقتصاد الفلاحي.

وحينئذ طفقت هذه المعاملات تبرم بين الفلاحين والأوربيين واقتدى بهم أغنياء الحضريين، الذين كانوا قبل ذلك يعمدون إلى عقود عرفية أو شرعية من هذا النوع مع أهل البوادي، كما أدى توالي الأوبئة والمجاعات خلال هذا القرن، والتي كانت لها انعكاسات وخيمة على الطبقات الدنيا والوسطى مثل الفلاحين وصغار التجار والصناع الذين أفقروا بالغلاء وهلكوا بالموت الزؤم، فهرعت طائفة منهم بالاحتماء والخلطة مع الأجانب[2]، والتي لم تقتصر هذه المخالطة على الحرث و تربية الماشية فقط وانما شملت أيضا المخالطة في تربية الخنازير.

[1] عبد اللطيف الشاذلي، معجم المصطلحات الادارية والالفاظ العامية والاجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية، المطبعة الملكية الرباط، 1428ه/2007م، ص 199.

[2] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية..،ج1، م.س، ص165.

المبحـث الأول: أساليـب المخالطــة ومجالاتهـــا.

كانت تتم عملية المخالطة أو الشراكة في تربية الماشية سواء الأبقار أو الأغنام، عن طريق العقد أمام العدول ويدوم من سنتين إلى ثلاث سنوات فيما يخص الثيران ، وما بين أربع إلى خمس سنوات للأغنام والماعز، حيث يشتري الأوروبيون الماشية ويعهدون بها إلى مربين مغاربة، من اجل تربيتها ورعايتها ، ويتم اقتسام مردوديتها بالتساوي فيما يخص الحليب والصوف، فيما يبقى اللبن لحارس القطيع.

أما بالنسبة للخيول فيعطي المالك فرس للشريك لمدة ثلاث أو أربع سنوات كما يتلقى هدا الشريك (5 ريال حسني) كل سنة نظير أعمال الرعاية والمحافظة، أما فيما يخص الضرائب (الترتيب) فيتم تقاسمها مناصفة ، و هكذا فقد حددت النسبة فيما يخص الأبقار في 3 بسيطات لكل رأس، العجول 2 بسيطات ، الخنازير3 بسيطات، الضآن0,5 بسيطة ، الماعز 0،40 بسيطة، أما الخيول والبغال المخصصة للتربية والحرث فيتم فرض ضريبة على الحمولة بمقدار 4 ريال حسني، لكل رأس والحمير1,50[1].

في بداية الأمر عمل الأوربيون على توظيف نظام المخالطات في مجال تربية المواشي، وهو ما أسفر عن نتائج مهمة خصوصا لأولئك المقيمين بالمناطق الساحلية مما أهلهم لامتلاك قطعان كبيرة من الأغنام والأبقار، فعلى سبيل المثال في منطقة الشاوية وبالضبط في قبيلة أولاد حريز وحدها، تم تعداد حوالي 16000 رأس من الأغنام في ملكية

[1]Maurice De Périgny, Au Maroc Fès, La Capitale Du Nord, ed pierre roger , paris, p 69.

6 فرنسيين، أوكلوا مهمة رعايتها إلى 81 فلاح وراعي مغربي، واعتبروهم "شركاء" لهم وتوسطوا لهم للاستفادة من وضع المخالط، وكان من شأن هذه الوضعية أن تساهم في تملص المغاربة من أداء الضرائب و مختلف الكلف المخزنية، حيث أنه كان يكفي مجرد الادعاء أن كل ما هو في ملكية المغربي يعود في الأصل إلى ملك شريكه الأجنبي، حيث لا يتردد هذا الأخير في تقديم يد المساعدة والمساندة للمغربي، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما أقدم عليه قنصل فرنسا بالدار البيضاء، عندما تم اعتقال أحد مخالطيه من أجل الامتناع عن أداء الضرائب، والذي صرح أن كل ما يملكه من أبقار وأغنام وغيرها هي في ملكية الأجنبي، فتم إطلاق سراحه على الفور[1] ، وهو ما يفسر القوة التي كان يتمتع بها الأجانب.

وكانت بطبيعة الحال تنتشر في البوادي وأسواقها، أخبار هذه الاحتجاجات والنتائج التي أسفرت عنها، وتعدد المشادات بين القواد والسماسرة، وأصداء عصيان المخالطين للأوامر المخزن وإفلاتهم من العقاب بعد تدخل أصحابهم النصارى، وهو ما حرك قابلية الفلاحين للتعامل أكثر مع الأوربيين، في مقابل الحصول على كل محاسن الشركة معهم، أولها الحماية من بطش القواد وشططهم في استعمال السلطة المخزنية، وبفعل التحولات والتعديلات التي شملت النظام الجبائي المغربي، كان من المسلمات أن تكون فرصة التخلص من الأعباء الضريبية والكلف المخزنية، أول الدوافع التي شجعت الناس على الاقبال على نظام المخالطة، وكذا البحث الحثيث عن أي مقيم أجنبي أو وكيل له للتعاقد معه حول تربية

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، م س، ص 90 - 91.

الماشية أو الحرث، فيما تمثلت الدوافع الأخرى في صعوبة الحصول على تمويلات أو نقود من أجل مواكبة أي بداية لموسم فلاحي سواء في بداية الحرث أو في حصاده، وكذا خلال فترات قلة الأمطار أو الجفاف خصوصا إذا ما علمنا أن القرن التاسع عشر عرف فترات متعاقبة من سوء الأحوال المناخية، ولتجاوز كل هذه الاكراهات كانت المخالطة مع الأجنبي هي البديل للخروج من هدا المأزق، بفضل ما كان هؤلاء يدفعونه مسبقا على شكل أموال أو بذور وأدوات للحرث للفلاحين المتعاقدين معهم، كما تمثلت صورة أخرى للمخالطة في اقتصار الطرف الأجنبي على دفع قدر مالي مسبق للفلاح قبل الحصاد أو قبل جز الأغنام، في مقابل التزام هذا الأخير بتسليم مقادير معينة من الحبوب أو الصوف في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه[1].

لقد ساهمت المرونة والحوافز التي تضمنها المخالطات في المزيد من جاذبيتها وظهور نوع من التهافت حولها، إلى درجة جعلت الناس لا يترددون في الاقدام على معادلة عكسية تجلت في اقدام الناس على دفع المال للأجانب عوض تسلمه منهم، وذلك من أجل هدف واحد وهو الحصول على بطاقة قنصلية، تنص على أن " صاحبهم" الفرنسي أو الانجليزي أو الامريكي أو الايطالي ..إلخ، دفع لهم قدرا من المال في إطار "شركة" للحرث أو تربية الماشية، حيث اعتبرت هذه البطاقة كملاذ وصمام أمان لهم، وهو ما كان يدفع بالفلاح المغربي للبحث عن شهود حتى ولو كانوا شهود زور ويقدم الرشاوى للعدول مقابل الحصول

[1] - محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 110.

على رسوم مزيفة تثبت وجود مخالطة بينه وبين الأوربي أو أحد الرعايا المغاربة المحميين أو المجنسين[1] .

1-تداعيـــات نظـــــام المخالطـــــة

كان لتفشي نظام المخالطات في أوساط الفلاحين المغاربة، مجموعة من الانعكاسات كان من أبرزها التزايد السافر على اقتناء بطائق المخالطة، و كذا ارتفاع عدد الأوربيين المتورطين في عقود زائفة ومعاملات وهمية لا أساس لها من الصحة، وانتشار الرشوة في صفوف عدول البوادي، وهو ما صعد من معاناة السلطة المخزنية، أمام امتناع المخالطين عن دفع الضرائب المفروضة عليهم، وكذا القيام بمختلف الكلف المخزنية وعلى رأسها المشاركة في حركات السلطان[2].

كما أدى الاقبال المتسارع على المخالطة إلى المزيد من الأرباح السهلة والسريعة أمام الأوربيين المقيمين بالمغرب، خصوصا تلك الفئة المهمشة والتي هاجرت سعيا وراء كسب قوتها اليومي وطمعا في فرص جديدة لتحسين وضعيتها الاجتماعية، وتشكلت هذه الفئة من المشردين الإسبان بنسب عالية، انضاف إليهم المغامرين القادمين من دول أخرى، كما ساعد تحسن طرق المواصلات ووصول الشواطئ بين هؤلاء وأهل البادية في المزيد من عمليات المخالطة، إلى الحد الذي جعل السفير الانجليزي، يتكهن بإقبال حشود كثيفة من بؤساء أوروبا على المغرب لا لشيء، سوى انتهاز طلبات الأهالي القرويين وتنصيب أنفسهم

[1] - نفسه، ص 111.

[2] - محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 110.

شركاء وهميين لهم مقابل إتاوات ومبالغ مالية لإبرام عقود المخالطة المزعومة، وكلما حان وقت تجديدها وتمديد صلاحيتها، غير أن المخزن كان لا يجهل بطبيعة الحال مدى تواطئ من وصفهم "جون دراموند هاي" " بالشركاء النائمون للفلاحين المغاربة" في مثل هذه "المعاملات" ، كما لا يخفى على المخزن ما كان يقدم عليه العدول المرتشين من تعمير الذمم متجاوزين حدود الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في تحري الصدق والأمانة[1]

.

وذلك ما توضح بعض تفاصيله إحدى الرسائل التي وجهها سيدي محمد بن عبد الرحمان لعامل سلا محمد بن سعيد بتاريخ 14 مايو 1867م:" وصلنا جوابك عما كتبنا لك في شأن المعاملات بين أهل البوادي والنصارى وإجرائها على الوجه الذي بيناه...وأمرناك بالعمل على مقتضاه، فذكرت أن جل شهود البادية لا يتحرون في شهاداتهم، وأنهم يشهدون لمن دفع لهم الطمع بما أراد، وأشرت بتنبيه عمال البوادي لاتخاذ عدلين صالحين من القبيلة أو من المدينة القريبة منهم، بحيث لا تعمر ذمة ولا تفرغ إلا بشهادتهما، وجعل كناشين احدهما يكون عندهما والآخر تحت يد العامل مشتملين على تعمير الذمم وتفريغها، ويشترط في العقد أن المدين والغريم لا يصدقان إلا بشهادتيهما، وأن من كانت له حجة بغير العدلين المذكورين يحددها عندهما بمحضر غريمه، ويكون بالمدينة عدلان وكناشان على نحو ما

[1]- محمد كنبيب، المحميون ، م س، ص 111.

ذكر على يد القاضي، ويعلم نواب الأجناس بذلك، وأن من استظهر بحجة بعد التنبيه بشهرين لا تنفعه[1].

وهو أمر استحسنه السلطان وألزم نائبه بركاش بإشعار المفوضين الأجانب بجدوى القرار المتخذ فيما يخص تدوين عقود المخالطات، حسبما أوصى به بن سعيد، إلا أن السفراء واجهوا ما تم إقراره بنوع من المماطلة والتسويف، بل وصل الأمر أحيانا إلى التنديد والتهديد للعمال والقضاة الذين كانوا يمنعون العدول من تسجيل العقود، أو لا يعيرون أية أهمية لبطائق " المخالطات" ، وكان من نتائج رفض المفوضيات لأي تغير صارت الأمور من سيء إلى أسوأ، وهو ما أوضحه مبعوث المولى الحسن الأول للحكومة البريطانية، محمد الزبدي خلال السفارة التي قام بها إلى لندن، حيث جدد التأكيد للوزير الأول "لورد دوزلي" أن من أسباب تراجع وانهيار مداخيل المخزن، هو اتخاد القناصل والتجار الأجانب لمخالطين من أثرياء البوادي، مع العلم أن هذه الفئة من المفروض فيها، أن تؤدي لخزينة الدولة مبالغ لها قيمة مهمة برسم الزكاة والأعشار، ألا انها اختارت الانضمام إلى الطرف الآخر(الأجنبي)، في محاولة منها للتملص من الاداء الضريبي، وعدم القيام بأي واجب من الواجبات المفروضة على رعايا السلطان[2].

[1]- مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين،ج2، الحاج محمد بنسعيد، سفاراته ومراسلاته، الرباط 1990، ص 118- 119.

[2]- محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 112.

كما أرغمت توالي سنوات الجفاف المغاربة، على بيع ممتلكاتهم إلى شركائهم الأجانب أو اليهود والمحميين، وهو ما سيؤدي إلى تراكم العديد من المشاكل ، فقد اعتبر المخزن أن انتقال الملكية إلى هؤلاء هو أمر مثير للقلق ، وهو ما افصحت عنه التحريات التي أجريت في قبيلة " إداوكرض" المجاورة لمدينة الصويرة، عن وجود حوالي 59 شخصا من أهل البوادي مخالطين للأجانب واليهود والمحميين سنة 1883م، فيما يخص الماشية وذلك بسبب الجفاف، وهو ما شجع الراغبين في دخول في مخالطات جديدة أو في الحصول على قروض من الأثرياء التجار ، وهو ما تجسده حالة التاجر "بيبي راطو" بمدينة الصويرة والتي كشفت التحريات أنه مخالط لأزيد من 31 شخصا، وقد سببت مخالطاته هذه العديد من المشاكل خصوصا عندما تتعرض قطعان ماشيته للسرقة[1] ، ويوضح الجدول أسفله عدد المخالطين في إداوكرض سنة 1883م.[2]

أسماء التجار	الموضع	عدد المخالطين
راطو	أخزان	2
راطو	بوخو	5
راطو	تازارت	10
راطو	بوزمور	8
راطو	فلوست	2
راطو	تادوارت (في بني بلابة)	4
جاكوتي	أكار (في ايت مرياح)	3

[1]- دانييل شروتر، تجارة الصويرة : المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب (1844 – 1886)، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 1997، ص 326 - 327 - 328.

[2]- دانييل شروتر، تجارة الصويرة ...، م س، ص 330.

بوليلي	ـــــــــــــــــــــــــــ	8
بوليلي	ايت الرمال	1
بروم	الحرارثة	1
برووير	الحرارثة	1
يولي	ايت ثهالة	3
قرياط	العزامنة	3
الحرار	العزامنة	2
فراش	العزامنة	2
بنسعود	العزامنة	3
خنافو	العزامنة	1
المجموع		59

وفي ضواحي طنجة ومنطقة الغرب ، على سبيل المثال بسط عنوة مواطن فرنسي يدعى الكونت دو شقانياك (Comte de Chavagnac)، والذي عرف بصلته المتينة بشريف وزان ، الحاج عبد السلام، حمايته على عشرات الأهالي مدعيا أنهم مخالطيه أو سماسرته أو مستخدمين لديه، وهو ما أكدته قوائم قنصلية بلاده والتي أدلى بها سنة 1884م، وهو ما يوضحه الجدول أسفله بعض محميين الكونت دو شافانياك سنة 1884م[1].

اسم المستفيد	نوع الخدمات
سلام بلحاج	مخالط
محمد الحاج	مخالط
أحمد بن عيسى	مخالط
محمد بن الحاج	مخالط

[1]- محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 116.

محمد بوكراية	مخالط
التهامي بن الحاج	مخالط
بن مرزوق	مخالط
حمو ولد الشيخ	راعي
الجلالي بن أهر السمن	راعي
علي بوكدادي	سمسار
محمد اكزناي	بستاني
أحمد العمارتي	حارس
محمد بن مسعود	حارس الروى
عبد الله بن محمد	حارس الروى
علي بن محمد	خادم بالمطبخ
بوطالب محمد	خادم
أحمد بن الطاهر	فراش
أحمد بن ايشو	فراش
بوطاهر المارتي	حارس

وهكذا شكل نظام المخالطة مجالا لاستقطاب المغاربة مهما كانت الخدمة التي يقومون بها، لكن المهم بالنسبة لهم هو الحصول على بطاقة المخالط بكل ما تحمله من امتيازات.

2- نظـــــام المخالطـــة وتربيـــــة الخنزيـــــر

لم تتوقف المخالطة مع الأجنبي فقط في ميدان الزراعي وتربية الماشية (الغنم، البقر)، وإنما امتدت المخالطات إلى تربية الخنزير أيضا في عدد من المناطق بالمغرب ومما لاشك فيه أن رعاة الحلاليف، لم يكونوا كلهم من المسلمين ومن المحتمل أنهم كانوا أيضا من المملقين الاسبانيين والبرتغاليين ، وقد توالت أصداء رعي الحلوف في أحواز المدن كتطوان والجديدة في رسائل الولاة المغاربة، ونورد هنا بعض النماذج عن هذه المخالطات وهي مراسلة وردت في المحفظة 94 الوثيقة 145 من محافظ تطوان ونصها كالتالي :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

"محبنا الأعز الارضى ونايب مولانا الابر الأحضى بركاش الفقيه الاجل السيد محمد بن محمد اللبادي امنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خبر سيدنا أعز الله ونصره وبعد فموجب السؤل التام عن احوالكم أجراها المولى على طبق المراد والدعاء لكم بخير تقبل الله هذا وليكن في علم سيادتك بأن بوسلهام بن الحميدان الجباص من اخواننا اتخذ من يد صاحبه طونيو رمرس الصنيولي عددا من الخنزير وهذه مدة وهو ينتج بطونا من الاولاد حتى بلغ من الكثرة مالا يحصى ولا يعد وقد افسد لنا وللناس المجاورة من الزرع والبحاير ونبش القبور ومورد الماء للسقي فذعر بسبب تلطخه به كل حين وحصل لنا الضرر الكبير من أجله ولذلك تعين علينا تطير الاعلام لمجادتك فبالفضل منك والجود احبك ان تبالغ المجهود مع نايب الجنس المذكور في شأنه وتريحنا منه لاشتغاله لتستريح منه البلاد والعباد وإلى الاجر والتواب في الناس. فما آل إليه الأمر بحيث إن اذعن لاشغاله من بلادنا فذاك وإلا فلا مجال أن نطالع العلم الشريف بهذا الضرر الذي حل بنا ولا تقصر بارك الله فيكم واعانكم مثله بأعلى من حقه مجلسكم الاسمى المرونق الاسمى، وعلى خالص المحبة والسلام في فاتح ربيع عام 31/1315 يوليوز 1897.

قاسم بن محمد الحيال

سفيان امنه الله

س:

145/96.2

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

ممتثلا لأمر الأرض وفائق مولانا الإمام الأعظم كهف الفقير الأعز الفصل المحبي
محمد الصادق أمتع الله وسلم عليه ورحمة الله عما حشي فصل فالعبد الله وعمر
وبعد جميع السؤال انضاء ما أحوالكم أجراها المولى على طبق المراد والدعاء
لكم بخير تقبل الله دعاءه ليغم لعلم نسيم وتطابا بن يوسف هو الحصيرة
أنجاهم من أفواه التمخزين يدها حبه طه نيوم من الضيق ليس
عدد أي الختم ي وهذا مكرر وهو يشتي طعونة ما الإله وحتى ضع
من الكثرة ما لا يحصره لا يحل وقد أعيى فنا والنساء أنجاهم ورفقا الزوج
والجار وضيق القبور ومورد الماء للمقتضى فدعي بسببها تنظم
به وأعيا وحصل فنا الضرر الكثير من أجله ولذلك تعين علينا تطيير الإعلام
لنجاة تقابيا بعض أمناء الجهة أحبط أن تتابع المحصول مع نائب الجهة
المذكور وشاوروا بعضنا منه بالكفالة لتضرع منه إجلاء والقياد
والذي لا يرجع والشفاء له أيضا من فمنا وتلجماة الله عليه لام يجيب إلى أن دعى
لا تضفا له ي بلاد نا فلا ك ولا لا ضلا مجال أن نطالع العلم أنعم الله بنعمة
الضرر الزحل بنا ولا نقص بارك الله فيكم وأعانكم معلما على ما فيه مجلسكم
لا سمي المعروف الأنسي وعلى خاص الجهة والسلام في يوم ربيع عام 1315

فاطمة بن محمد الحياني الفقاص
ليسلمان أمنان الله

1315 فاتح ربيع
1897 فاتح شتنبر

الجواب

ARCHIVO HISTÓRICO DE PROTECTORADO
TETUAN
ARCHIVO HISTÓRICO

يستفاد من محتوى المراسلة أن المخالطة في تربية الخنزير، أصبحت جارية بين المغاربة والأجانب، وهو ما خلف مجموعة من المشاكل نظرا لكثرة العدد، وهذا راجع بالأساس إلى أن هذا النوع من الحيوانات تتناسل بكمية كبيرة، فرغم تشديد المخزن على المطالبة بكف ضرره ، إلا أن هذه المطالبات لم تكن تجد آذان صاغية لها.

كما توضح لنا وثيقة أخرى مماثلة أن المغاربة أيضا أصبحوا يعملون على اكتساب هذا الجنس من الحيوانات وخصوصا في منطقة الغرب، وهذا ما تلخصه الوثيقة 83 من المحفظة 37 ونصها التالي[1]:

الحمد لله وحده

جناب المحترم المنسطر المفوض لدولة اسبانيا طون افرنسيسك فيكرة[2] بعد السلام التام والسؤال عنك محبة ان تكون بخير وعافية فلا يخفى عن جنابك ما تقدم من مفاوضة نايب الحضرة الشريفة قبل المرحوم السيد بركاش مع جماعة نواب الدول المحترمة في شأن اكتساب رعية الاجناس للحلوف في هذه الايالة والاتفاق الذي كان بتاريخ اواسط ذي القعدة عام اربعة وثمانين وألف . من كون الحلوف لا يكون بالمدن ولا يسمح لفاملية من رعايا الاجناس عايشة بالبادية في كسب الحلاليف بها سوى حلوف واحد لكل فاملية ومن زاد عليه

---

[1]- محافظ تطوان

[2]- فرانشيسكوا رفائيل فيكيرةFrancisco Rafael Figuera:،الذي دخل الحياة الدبلوماسية سنة 1843 بوصفه ملحقا بلشبونة ، وفي غشت 1888 عين نائبا لكاتب الدولة ، وفي يناير 1889 حل محل ديوسدادو بطنجة، وظل في منصبه حتى يناير 1893 عندما عين سفيرا باسطنبول(مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية ..، الجزء الثاني ..، م س ، ص 554.).

يغرم بريال واحد عن كل راس ويكون هذا الحلوف في محل مسدود بعيدا من الطرقات، ومن ترك حلوفه يرعى خارج مكانه يذعر بريال في المرة الاولى وبريالين في الثانية، ومن وجد حلوفه يرعى خارجا عن محله المسدود كان الحق في قتله دون معاوضة من قاتله لمولاه وقد صدر الاعلام بذلك من جماعة النواب لرعايهم ولكنهم لم يتمشوا على دلك مما زاد من ضرر الحلوف في الايالة، وجددنا نحن التشكي من اضراره للنواب بتاريخ 6 جمادى الثانية 1302 بكف ضرره بل زاد تفاحشا وتكاثر حتى ظر رعية الاجناس يتخدون كسبه ببلاد الغرب مثل البقر والغنم في يد رعاة من الايالة وبلغت الشكايات من اضراره الغاية وعليه نطلب من جنابكم الوقوف في كف رعاياكم بما لهم من الحلوف في جميع الايالة المدن والبادية واقتصارهم على اكتساب واحد لكل فاملية في البادية على الشروط والوجوه المذكورة في الاتفاق المشار إليه وقد امر عمال الحضرة الشريفة بالتمشي على الاتفاق المذكور ونطلب منكم تجديد الاتفاق لتأكيد هذا الاتفاق والوقوف في كف ضرر الحلوف ورفعه والجواب على المحبة ودمتم بخير والسلام في 28 شعبان 28/1309 مارس 1892.

الطريس.

83/374

المحلوص

137

13

جناب المحترم المنسي المعوض لدولة اسبانيا نحوي لدى فسطنطينية بعد السلام التام والسؤال عن
صحة ان تكون بخير وعافية مما يبقى عن جنابك تما تقدم من معاوضة نائب المحترم الذي بعثته قبل الى سوم الص
بركاتي مع مجموعة نواب الدول المحترمة وبكتاب رعيتنا اجناس المحلوب بعقد الاتفاق الذي
ذكر بتاريخ اواسط في الشهر الرابع عام اربعة وثمانين والف .: من كون المحلوب يكون باقي من وابسم لجميع
من رعايانا اجناس رعايتنا بالبادية في حكم المحلوب واحد للكل جاملية ومن زاد عليه
بي مال للكل راسين وكذلك هذا المحلوب في محل معلوم بعيد من الطرقات ومن تركه محلوب بي عوض
يذعى بي مال في المرة الاولى وبي مالين في الثانية ومن وجد محلوب خارجا عن محله المشهود لكل احد في
معاوضة من قاتله لموالا وفرد رعايانا بذلك من جماعة النوب ال عايلهم والكنهم لم يتمشوا على ذلك
فرد المحلوب بالبادية وجدد ناقض الشرط من اضراع للنوب بتاريخ 6 جمادى الثانية عام 1072
بتكليف ضرر بليغ زاد تفاحش وذلك احتقر رعيتنا اجناس يتمنون كتبه بيلاد الغرب في محل ذا
الغرض بدرجات من البادية وبلغت الشكايات من اضراع الغاية وعليه نطلب من جنابك المومى به
رعايانا في مالهم من المحلوب في جميع البلاد الحضر والبادية واقتصارهم على الكتاب واحد للكل با
بالبادية على الشروط والوجوه الذكورة في اتباع احسان اليه وفرايض عمال احترامك الذي بعثته بالتمتع
باتباع الذكور ونطلب منك تحرير الاتفاق لتاليل من جنابك بعد الانتهاء
المحبة ودمتم بخير والسلام في 28 شعبان عام 909

28 مارس 1892

4932 : س

TETUAN
ARCHIVE HISTORIQUE

لقد فتحت المخالطة مع الأجنبي الباب على مصراعيه فيما يخص العديد من الشكايات ونورد بعض منها على السبيل المثال لا الحصر، ومنها شكاية مبارك الجيلالي العبدي صاحب التاجر شوى حسان البرتغالي بأن أناس من عبدة نهبوا له أربعة ثيران، كما اشتكى التاجر دافيد الزلاي من رعية ايطاليا بطنجة ما تم نهبه من يد صاحبه القاطن بدكالة وحدده فيما يلي :ستمائة رأس من الغنم، وأربعة وعشرون رأسا من الثيران، وأربعون رأسا من عروض السرحة ، وفي شكاية أخرى من نائب امريكا بطنجة أن أحد رعاياهم والمدعو أحمد بن التهامي والدي يوجد بعبدة قد نهبت له خمسة جمال أثناء توجيهها إلى آسفي[1].

كما أدى نظام المخالطة إلى تفشي ظاهرة اجرامية تمثلت في نهب ماشية المخالطين والأجانب، وهو ما استغله الأجانب والمحميين للرفع من قيمة التعويضات المطلوبة وذلك بغية تحقيق المزيد من الارباح ، وهو ما شكل وبالا على القبائل والمخزن معا، ومن امثلة ذلك أن المحمي الاسباني محمد الازرق لما طالب بتعويض ما نهب له في العام 1896 من أغنام وعددها (107 رؤوس) كان حريصا على إضافة " مع صوفها وأولادها مع سمن العام" كما كان من بين التعويضات التي طالب بها التاجر الفرنسي " اوجين بيكاري"، وكيل شركة باكي في الدعوى التي رفعها في العام 1911(4500 بسيطة) عن الحلاليف التي سرقت له من أبواب الرباط [2]، وهو ما شكل وبال على خزينة الدولة، وهذا راجع بطبيعة

[1]- المصطفى فنيتير، عيسى بن عمر قائدة عبدة 1879- 1914، منشورات البحث والتوثيق والنشر 15، 2005، ص ص 99- 100.

[2]- عبد العزيز الخمليشي، مدينة الرباط في القرن التاسع عشر (1818- 1912) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1433ه/2012م، صص 334-335.

الحال إلى الاعتقاد الذي ساد داخل أوساط السفراء الأجانب أن المخزن بمثابة " بقرة حلوب"، حيث كانوا يغتنمون أي هجوم لقطاع الطرق واللصوص على مواشيهم ومستودعاتهم وقوافلهم لوضع المخزن أمام خيارين لا ثالث لهما إما أداء التعويضات او التهديد العسكري.

3- المخالطات و الضريبة الفلاحية:

شهدت مرحلة ما بعد 1856 ولاسيما الحقبة التي أعقبت حرب تطوان، استفحالا إشكالية استخلاص الضرائب الفلاحية، المفروضة على الحرث والماشية والتي كان ملزما بأدائها السكان سواء كانوا مواطنين مغاربة أو أجانب[1] ـــــ بشكل لم يسبق له مثيل ـــــ وذلك بفعل تداخل وتقاطع مجموعة من العوامل، منها ما له صلة بنوع من العصيان الجبائي التقليدي، ومنها ما ارتبط بالتغلغل الأوربي وبتزايد اهتمام الأجانب بالنشاط الزراعي وبامتلاكهم للأراضي، خصوصا في مناطق السهول الساحلية قبل مؤتمر مدريد (1880) وغداة انعقاده، وكان لمختلف الاكراهات المالية التي واجهها المخزن بعد 1860 النصيب الأوفر، في تصاعد الضغوط الجبائية وتنوع أشكال الضرائب التي أصبح الرعايا مطالبون بتأديتها، ففي ما مضى وبفعل ضعف الكتلة النقدية و ندرة النقود المتداولة في إطار حياة اقتصادية قوامها الاكتفاء الذاتي، كانت الضرائب الشرعية تؤدى عينا وتجمع بعد الحصاد قبل تسليمها لمستودعات السلطان، إلا أن الاحتياجات المتزايدة للمال فرضت على الدولة

[1]Michaux Bellaire, Les Impôts marocains, archives marocaines, N1, 1904 ;p 56-96.

الشروع في مطالبة الفلاح بدفع الضرائب نقدا لا بضاعة حتى ما قبل 1860م، وكمرحلة أولى (طبق هذا الاجراء) على الزكاة، لأن المحافظة على البهائم كانت تتطلب من الدولة نفقات أكثر مما يستوجبها تخزين الحبوب، ولم يقع التغير في الأداء النقدي للأعشار إلا في سنة 1862م على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان[1]، الذي كان في أمس الحاجة إلى النقود[2] .

فبعد بداية تسديد الغرامة الحربية الاسبانية والقرض الانجليزي 1860 – 1862، لم يعد تقدير الضرائب حسب الانتاج الفعلي للأرض والزيادة الحقيقية في أعداد المواشي، وإنما صار تقديرها جزافيا، حيث يعمل المخزن على تحديدها مسبقا ونظريا وفق حاجياته، غير مبالي بالأوضاع المناخية السائدة (الجفاف، الأوبئة ..)، ثم يقسم بين القبائل المبالغ التي كان ينتظر منها أن تدفعها له جملة، مع التشديد على العمال والقواد على الاستخلاص النقدي لها، لأن أخذها في شكلها الشرعي القديم (العيني) تبين أنه أمر صعب ومتجاوز، وهذا أوضحه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في إحدى رسائله (2 غشت 1865).

وكان الولاة يطبقون الأوامر الصادرة لهم ولا يأخذون بعين الاعتبار مستوى محاصيل، افراد قبائلهم ونماء أو تقلص قطعان مواشيهم، ويتصرفون وكأن مستوى المحاصيل الزراعية والغلات وعدد رؤوس قطعان المواشي تابتان لا يتغيران، ورغم الاحتفاظ بمصطلحي الزكاة

---

[1] سيدي محمد بن عبد الرحمان ولد سنة 1810م، حكم المغرب ما بين 1859 – 1873م، شن حربا ضد اسبانيا سنة 1859م ، اهتم بمجال العلم والتقدم به ، توفي سنة 1873م (عبد الرحمان بن زيدان، الاتحاف ...، الجزء الثالث، ص 367).

[2] محمد كنبيب، المحميون، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، منشورات باب آنفا، الطبعة الأولى، 2011/1432، ص 108.

والأعشار، فقد بدا واضحا للجميع مدى تناقض هذا النهج مع نصوص وروح الشريعة الاسلامية، ومن جهة ثانية فكان ذلك يعني حسب جرمان عياش" فسخ العقد الاجتماعي الذي بقي المغرب يسير عليه مند قرون طويلة ولم يكن هذا الأمر أن أحدث عواقب وخيمة[1].

ولم يقتصر التغيير على فرض الاداء نقدا دون مراعاة تأرجح الانتاج، بل اقترن ايضا بالزيادة في قيمة ما كان يفرض على الفلاحين ومربي الماشية، ففي منطقة دكالة مثلا وخلال الفترة الممتدة بين عام 1861 وعام 1863م، فرض على القبيلة أداء (70000 ريال) عام 1861 و (90000 ريال) برسم السنة الموالية تم (100000 ريال)عام 1863م، أي أن قبيلة دكالة ارغمت على تحمل ضرائب ارتفعت نسبتها بحوالي 43% في ظرف قصير[2].

وفي مثل هذه الظروف كان منطقيا أن تتقاطع مصالح كبار الفلاحين ومربي الماشية من جهة، ومصالح الأجانب والتجار المحميين من جهة ثانية، وبما أن المنتجات الفلاحية (الحبوب، القطاني والصوف والجلود..)كانت تشكل أهم صادرات المغرب، فقد حاول الاوربيون وسماسرتهم شرائها بأفضل الاثمان وضمان تجميعها بكيفية منتظمة من مختلف أنحاء البلاد، وكان المنتجون من جهتهم مستعدين للتعامل مع الاجانب ووسطائهم نظرا لا لإمكانيات هؤلاء المالية فحسب، بل لأنه كان في وسع التجار الأوربيين التدخل لدى القناصل لمنح بطاقة " المخالطة" للفلاحين ومربي الماشية المتعاقدين معهم، وهي البطاقة التي أصبحت

---

[1]- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986/1406، ص 99 - 100..

[2] - نفسه.

تشكل مفتاح التملص من أداء الضرائب، وتغني عن اللجوء إلى الانتفاضة المسلحة ومخاضرها، وهو ما استنكره السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بقوله ان " للنصارى مخالطة مع أهل البوادي فصاروا يوجهون لعمال البوادي بسبب ذلك من لا أخلاق له من أصحابهم، فصاروا لرقة دينهم يتجاسرون على العمال وينسبون لهم أمورا باطلة لا أصل لها ومنهم من يدعي أن العامل سبه وسب قنصوه ليعظموا الحجة بذلك، ويكثر هوشها والخوض فيها[1]، وكان تجوالهم في البوادي يحدث قلاقل مباشرة للسلطات المخزنية فكانوا يصطدمون بالقواد وبالعمال لا بصفتهم ولاة ساخطين على تواجد عناصر غير ممتثلة لأوامرهم داخل دائرة حكمهم الترابية فحسب، وإنما بصفتهم أيضا ملاكين كبار ومربين للماشية، ومتدخلين مباشرين في النشاط الاقتصادي وفي اسواق قبيلتهم، لهم تأثير فعلي على مستوى الاسعار في البيع والشراء، حيث كانوا يفرضون ما يناسب مصالحهم الشخصية ويعتبرون أن السوق سوقهم[2].

وكان تزايد عدد المحميين موازيا لانتشار ظاهرة المخالطة، التي تمكن الأجانب بمقتضاها من امتلاك أراض زراعية شاسعة وقطعانا كبيرة من الماشية، حيث يكفي أن يعترف مغربي لأحد الرعايا الأجانب، بحضور شاهدين بملكية الارض أو الماشية، حتى يصبحا شريكين في الارياح ، وبمجرد مشاركة الأجنبي في تملك الارض والمواشي، الذي هو في الأصل ملكا للمغربي، يصبح هذا الأخير محميا، وانتشر بذلك نظام المخالطة، التي

[1]- محمد كنبيب، المحميون، م س، ص 109.

[2]- نفسه، ص 110.

كانت تباع من طرف الأجانب والمحميين، بحيث أصبح المخالطون يمنحون بدورهم حمايتهم لغيرهم من السكان[1]، ففي سنة 1894م كانت قبيلة مديونة تضم أكثر من 260 سماسرة الاوربيين وشركائهم، يحمون بدورهم 1606 خيمة تأوي كل منها عائلة بأكملها ، ولم يعد أي واحد من هؤلاء يؤدي أي ضريبة ولا يقوم بأي خدمة عسكرية، كما أن المدينيين منهم لم يعودوا يسددون ما عليهم من ديون[2].

[1]- أحمد عمالك، الحماية القنصلية : نشأتها ، تطورها وعواقبها، ندوة الجامعة الصيفية : المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، 21– 31 يونيو ، الجزء 2، مطبعة فضالة، المحمدية، 1989، ص 46 -48.

[2]- جرمان عياش، أصول حرب الريف، م س ، ص 50.

المبحث الثاني : الخنزيـــر ومالية المخزن

كان للتطورات التي شهدها المغرب في أواسط القرن 19 من ثقل الديون وتقلص في المداخيل، وانخفاض نسبة العملة بالغ الاثر على خزينة الدولة حيث افقرت واستنزفت طاقاتها، وقد بدأت اولى ازمات خزينة الدولة مباشرة بعد اقدام المغرب، على دفع أول دفعة (25م بسيطة) للديون الناتجة عن الغرامة الاسبانية[1]، نتيجة انهزام المغرب في حرب تطوان سنة 1860، حيث فرغت الخزينة بمجرد الدفعة الأولى، واضطرت بعد دلك الدولة إلى دفع كل القطع الذهبية والفضية التي كانت تحتفظ بها مند القديم[2]، وفي هذا الشأن كتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن رسالة إلى نائبه بطنجة محمد بركاش بتاريخ11 رجب 1277ه يخبره فيها بفراغ خزينة فاس ومراكش ومما جاء فيها : خديمنا الارضى الطالب محمد بركاش، اعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد وصلنا كتابك، وعرفنا محصل ما تضمنه خطابك، وما ذكرت من أن المصلحة اقتضت توجيه طرف من المال يشتغل به الصبنيول ريثما يتيسر ما يوجه له، فأعلم أنني احرص الناس على ما ينقطع به كلامه، ولو تيسر ما أخرناه ساعة واحدة، وفي علمكم أنا دفعنا ما كان عندنا ببيت المال هنا بفاس وما كان ببيت مال مراكشة، حتى لم يبقى تحت يدينا إلا ما نقضي به حاجة مع الجيش إذ لا يمكن صبرهم على الخدمة بالجوع والعري، ومع ذلك فهو قليل لا يقنعون به[3].

---

[1]- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الاولى، 1406ه/1986م، ص 84.

[2]- نفسه.

[3]- عبد الرحمن بن زيدان، اتحاف اعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، تحقيق د علي عمر ، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1429ه/2008م، صص 512-513.

1-مـــــــوارد بيـــــــت المـــــــــال

من المعلوم أن المصدرين الأساسين الذين كان يعتمد عليهما المخزن لتزويد بيت المال هما ايرادات الجمارك، حيث ظلت الرسوم المفروضة على التجارة البحرية تزود بيت المال بمورد هام من موارده، إلا أنه ما بين1873 ــ 1882تدهورت التجارة وهو ما أدى الى تراجع 70% من مداخيل الجمارك بسبب غش الأمناء، وتملص عدد من القبائل من أداء الجباية مما أدى الى افتقار السكان[1]، حيث كانت المداخيل الجمركية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله الى غاية بداية القرن التاسع عشر تشكل القسم الأكبر من موارد الدولة[2]، وكانت مختلف العائدات تغذي المالية[3].

بالإضافة إلى المورد الثاني وهو الضرائب الفلاحية، لكننا نلاحظ أن المخزن قد حرم من قسط كبير من مداخيل هذين المصدرين[4]، ففيما يخص المصدر الأول فلم تعد الدولة تتصرف فيه تصرفا حرا وكامل، فقد تطلب تسديد الاقساط المتبقية من تعويضات حرب تطوان وأداء الدين الانجليزي، تخلي المغرب عما يقارب ثلاثة أرباع مداخيل الجمارك للدائنين الاجانب[5]، ناهيك عن المعاهدات التي أبرمها المغرب مع الدول الاوربية، والتي

---

[1]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في اواخر القرن التاسع عشر (انيولتان 1850- 1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الثالثة 2011م ، ص266.

[2]Diantes kellyponasik, the system of administeredtrade as a defensemechanism in Preprotectorate morocco, in internationl journal of middle eaststudies, published Bycanbridge university press, vol 8, n°2, 1977, pp 195-207.

[3]Cf. René Marchal, précis de législation financière marocaine, rabat,1948,p13.

[4]- التوزاني نعيمة، الامناء بالمغرب في عهد الحسن الأول، م. س، ص45.

[5]- نفسه.

اعطتهم الامتياز للتحكم في التشريع الجمركي والتلاعب به، بالإضافة إلى فقدان المخزن السيطرة على التجارة كوسيلة من وسائل تنظيم المداخيل الجمركية، مما سبب اضرار فادحة لبيت المال بعدما أصبحت الاحتكارات الاجنبية تتحكم في الشؤون التجارية بواسطة مجموعة من الشركات وعدد من الاطر اليهودية ومن المسلمين المحتمين.

2-تربيـــــة الخنزيـــــر وتراجـــــع مـــــوارد الدولـــــــة

لقد كان لحم الخنزير يجلب من الخارج وكانت تفرض على استيراده رسوم جمركية على غرار بعض المواد التي كان الأجانب يجلبونها من الخارج لحاجاتهم لها، وهذا ما توضحه الوثيقة[1] 75 المحفظة 5 :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله.

خدمنا الارضين امناء مرسى طنجة حرسها الله وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد وصل كتابكم مستفهمين على جنابنا عما تفعلونه في عشبة طابة المعروفة بكروا التي يستعملونها الاجناس المجلوبة من برهم هل تلحقونها لما يجلبونه من الخمر ولحم الخنزير في التعشير وصار بالبال نعم للدي يحل لهم دلك في دينهم لكونه بقصدهم لا بقصد البيع ولا لغيرهم من المسلمين مطلقا والسلام في متم جمادى 2 عام 1304ه وبطرته عدم م.

[1] محافظ تطوان المحفظة 5 الوثيقة 75.

75/5 ع

5-75

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

75

خدامنا الأرض أمناء وهي كصحبة معهما الله وبقيكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد وصل
كتابكم مشعرا على جنايتنا عما تبعلونه بمشبة كابة المعروفة بكرة والتي يشعلونها
الاجناس المجلوبة من برهم على تلمغونها مما يجلبونه من الغم والغم المخزن في التعشير وصار
بالبال نعم للزميل لهم ذلك وبينهم لكونه يقصر بهم ابقصر البيع والغيم من الحليب
كلفا والسلام وتم بجرياة عام 1304 وبعكرته عمر بن

عمر

س: 663

الأرشيف العام
تطوان
TETUAN
ARCHIVO GENERAL
PROTECTORADO
ARCHIVO

إلا أنه بمجرد ما أصبح الخنزير ينتج في المغرب تراجع استيراد الاجانب له، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى نقص المدخول عن بعض المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية.

3-وســـــق الخنزيـــــر والتملص مـــــن الالتزامات المخزنيـــة

كان نص الاتفاق الدي ابرمه السيد محمد بركاش وزير الشؤون الخارجية ، مع نواب الدول الاوربية والمؤرخ في 1284ه، قد حدد مدة زمنية (ستين يوما) من أجل وسق (تصدير) ما زاد عن العدد المسموح به، بدون أداء أي واجبات جمركية عليه،" ... وقد اقتضى نظرنا أن نجعل لهم أجل ستين يوما ليخرجوا ما عندهم، وبعد الستين يوما من أراد أن يوسقه يؤدي عليه عشرين ريالا عن كل رأس[1]..." وكان غرض المخزن من هذا الاجراء هو جعل قيود صارمة وإجبارية من أجل حسم انتشاره منذ بداياته الأولى، لكن الاوربيين كانوا يستغلون هذه القضية من أجل الافلات من أداء الرسوم الجمركية عند خرق المدة الزمنية المحددة للوسق، كما أنه كان يستغل في تهريب مجموعة من المواد بدعوى أنها تستغل في علف الخنزير، وهو ما توضحه الوثيقة التالية[2]:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

محبنا وخديم مولانا الاسعد الارضى، الاعز المرتضى، سيدي محمد بركاش رعاك الله وأعانك وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير مولانا المنصور بالله وبعد فما

---

[1]- مديرية الوثائق الملكية بالرباط، محفظة تحمل تاريخ 1280ه ملف شهر صفر.

[2]- ملحق رقم 2، مدرية الوثائق الملكية، وتائق مصورة، منوغرافيات مدن العرائش محفظة 1 (1101 إلى 1283ه) cote- th-030

كنت اجبت به واكدت علينا في تبيينه في شأن رؤساء المراكب الصبنيولية الذين يأتون من بر النصارى لمرسى طنجة ومنها لهنا من كونهم يمتنعون من اداء الواجب عليهم، فمرادنا بالواجب الذي يعطي على المخاطيف لا غيره، وقولك أعزك الله هل دخلت بقصد الوسق والوضع أو بطلبه لذلك فليس كلامنا في التي دخلت بغلبة ما ولم توضع ولم توسق وانما الكلام في التي توضع طرفا من وسقها بطنجة وتكميل الباقي هنا وتخرج موسوقة أو تأتي فارغة وتخرج موسوقة ايضا، وتكلمنا في شأن دلك مع قنصوا جنسه الذي معنا هنا فأجبنا بأنه عنده الاذن من باشدوره، ان كل مركب لهم دخلت لمرسى طنجة وأدت فيها واجب المخطف فلا تؤدي عليه ثانيا هنا ولو وضعت أو وسقت، ولكم النظر في ذلك، وأما الواجب الذي يقبضونه البحرية على وسق السلع ووضعها فهو موزونة واحدة وثمانية فلوس صغار، إلا أنهم يجعلون في ذلك معهم لرئيس المرسى قسمة ونصفها، ولخليفته قسمة، ولأحد الوردين بالمرسى قسمة لا غير، والباقي يقتسموا بينهم قسمة واحدة من غير مفاضلة، ويوم تاريخ هذا وسق نائب الصبنيول ثلاثة عشر رأسا من الخنزير واثنتا عشر فنيكة[1] من الحمص غير ربع تعلفها له بالبحر، والكل مجانا من غير قسط لبناه في صاكة الحمص المذكور فامتنع من ذلك قائلا انه لعلف الحلوف مثل علف الدجاج الذي يوسق وعملنا معه نكتب لسيادتك بذلك، والعمل ما تجاوبنا، فإن أشرت علينا بقبض صاكة الحمص المذكور منه فنقبضها

[1] مكيال من fanega وهي من العربية الفنيقة، جمع فنانق، وعاء أصغر من الغرارة أو هو الغرارة، وتزن الفنيقة 12 صاعا، ويزن الصاع الفرنسي Boisseau 5, 12 لترا، والقشتالي Celimin 4,625 لترا، عبد اللطيف الشاذلي، معجم المصطلحات الادارية والالفاظ العامية والأجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية، المطبعة الملكية، الرباط، 1428ه/2007م، ص 158.

والتزم بأدائها عن رب الخنازير المذكورين وإلا فلا، وما وسقناه له حتى بالغنا معه المجهود في تتقيفه عليه وعلى ربه المذكور، وسألنا نواب الاجناس الذين هنا على تسريحه وعدمه فأجاب البعض منهم بأن الأمر الشريف الذي عند خديمه سيدي محمد بركاش بتسريح الخنزير لعدة شهرين إلا نائب الصبنيول المذكور قال إن الخبر الذي عند من كبيره وأن الامر الذي عندك أعزك الله من الدار العالية بالله بتسريحه لمدة من ستة اشهر، وبعد انقضائها يعطي على خنزير أريد وسقه عشرون ريالا، والآن فبين لنا كم بقي في مدة تسريحه لتكونوا من دلك على بال إن كان كما ذكر، ويكون في علمك أعزك الله وأننا بعد ان اكتلنا له فنيكات من الحمص المذكور قبيل يوم تاريخ وهدا اليوم وتواعد معنا على أن صبيحة يوم تاريخه تنزلوا للديوانة السعيدة نحن والطلبة الذين معنا وتجوزوا له تسعة عشر راسا من الخنزير، فلما أصبح الصباح المذكور اتى بعدد من ذلك للمرسى، فلما رأى أحد الورديين بها الذي وجده الحال هناك قبل طلوع الشمس أتى مسرعا إلينا للوقوف على ذلك وإحصائه وتجويزه، ففي الحين نزلنا فلما وصلنا نحن والطلبة وجدناه قد وسق ذلك من غير حضور أحد ولا طالب ولا أحد الورديين، فسألناه عن دلك ذلك فأخبرنا بأن عدد ذلك 13 وما كان ينبغي له وسق ذلك إلا بمحضرنا ليلا يتعود ذلك هو أو يقتدي به غيره من نواب الاجناس، لأن كل واحد منهم يحتج علينا بفعل الاخر، وبهذا لزم الاعلام وعلى صرف المحبة والسلام. في 8 جمادى الأولى عام 1280ه عبد الكريم التازي لطف الله به.

من خلال هذه المراسلة يتضح أن الأجانب كان يحاولون الاستفادة من أي ثغرة أو هفوة من أجل الافلات من أي واجب يفرض على وسق بضائعهم، مستغلين فترة الوسق الخاص بفائض الخنزير ، من أجل تمرير مجموعة من المواد، لكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الأجانب فرضوا على المخزن جبر الضرر اللاحق بخنازيرهم إدا ما تعرض لهم أي أحد بالقتل .

4-تسويـــــة المخـــــزن لمشاكـــــل الخنزيـــــر

نص الاتفاق المبرم بين النائب السلطاني السيد محمد بركاش وبقية نواب الاجناس المتواجدين بالمغرب، على جملة من الشروط والقواعد والضوابط الزجرية، فيما يخص تربية الخنزير، كان من بينها أن كل من وجد الخنزير في أرضه له الحق في قتله دون تعويض وهذا ما تنص عليه الوثيقة[1] 24 من المحفظة 42 :

" نايب السلطان ايده الله محبنا الفقيه السيد الحاج محمد الطريس[2] السلام التام نسئل عنك كثيرا نطلب الله تكون بخير وعافية وبعد وصلنا كتابك بتاريخ 7 صفر في شأن الشكاية التي جعلتها بإذن من السلطان والتي كنت جعلتها ايضا هذه مدة من ثمانية أشهر، على الضرر والفساد الواقع من الحلوف الذي هو لرعية الاجناس في ناحية العرائش وجددت

[1] محافظ تطوان المحفظة 42 الوثيقة 24.

[2] محمد الطريس من مواليد تطوان سنة 1825/1242، أخد قسطا من العلوم الدينية بمسقط راسه، تم ارتحل إلى الصويرة حيث كان والده مقيما ، فأخد عن علمائها علوم مختلفة، كان امينا بوادي مارتيل في بادئ الامر، ثم عين أمينا للمستفاد بالدار البيضاء سنة 1875، ولم تمضي إلا بضع شهور حتى اعفي من مهامه في نونبر 1875، كلفه السلطان بباشوية مدينة الدار البيضاء ، ظل عاملا على المدينة من يونيو 1879 إلى أواخر سنة 1882، التحق الطريس بطنجة ، وصار ينوب عن بركاش أثناء غيبته، دون أن تمنح له صفة وزير الخارجية (مصطفى بوشعراء، الحماية والاستيطان ..، الجزء الاول ، م س ، ص 399- 400).

أيضا الآن مطلوبك بالتنبيه على ارابه وهو انه من وجدوا الحلوف المذكور في املاك المسلمين يضربوه بالبارود، ووقت وصول كتابك لنا المتقدم من تاريخ 6 جمادى الثانية وفي تاريخ 24 مارس كنا أمرنا جميع الخلايف الذين نحن نايب عن نوابهم ليصدر منهم التنبيه للرعيات من الدول المذكورة، وهذا الاذن بقي على ما به لكن بمقتضى مرادك جددنا امرنا للخلايف المذكورة ليجددوا التنبيه للرعيات المذكورة ان وجدوا المسلمون الحلوف في املاكهم فيضربوه بالبارود ولا يبقى لهم مطلوب قط لا من المعارضة ولا غيرها ، فترجمانا ليقرأ عليك الكتاب الذي كتبناه لجميع خدام القنصوات من جملتهم البلجيك والسلام في 16 نونبر 1885 موافق 8 صفر عام 1303.

عن اذن منيسطر بليز بوطننتسر لسلطانة اكريت ابرتن ونيرسير الهند بإيالة مراكش.

24/42.ج

1514



نائب السلطان ايده الله بعينا البعيد السيد الحاج محمد الكرسي السلام التام نسئل
عندكم اطلب الله تكونوا بخير وعافية وبسفر وصلنا كتابكم تاريخ
صحبة شاه الشكانة التي جعلتها بإذنه من السلطان التي كنت جعلتها ايظا مرة
مرة من ثمانية اشهر على الضرو العساد الوافع من الحلوف الذي مولر عيادة
الاجناس في ناحية العرايش وجددت ايظا اماه مطلوبة بالتنبيه على ارباب
ومواشي وجروا الحلوف المذكور في اقليم المسلمين يخلوه بالبارود
.. ووقت وصول كتابكم لنا المتقدم من تاريخ جمادى الثانية
وبعوت تاريخ فارسل كنا امرنا جميع الخلايف الذين نائب عن نوابهم ليصدر
منهم التنبيه للرعيات من الدول المذكورة .. ومن الاذن بقي على عادته لا يكس
بمقتضى ما اجددنا امرنا للخلايف المذكورة ليجددوا التنبيه للرعيات المذكورة
اذا وجدوا المسلمون الحلوف المذكور في اقليمهم يخلوه بالبارود ولم يبعهم مطلوبة
فكلا من المعاوضة ولا من غيرها .. منع جماعتنا بغروا عليكم الكتاب الذي كتبناه
لجميع خلاف تفصولات من جملتهم البليجيك والسابا وانوبر 885 امواجق
صبر عام 1303

عوادنا منتظرين بليرو كتبكم لسلطانة الزمان ايزيتو وفيه السفر بالله مراكش

5626 س
ARCHIVO HISTORICO DEL PROTECTORADO
الارشيف التاريخي تطوان TETUAN ARCHIVO HISTORICO

J. H. Brunsmond Hay
Regency of Austria Brunsmond
Regency of Austria & the Netherlands.

وقد تم التنبيه أيضا إلى حليفة البلجيك ليكون على بينة من الأمر، لأن هناك تجديد وتأكيد على أن قتل الخنزير الذي يحدث أضرار بأملاك المغاربة، لا يستحق تعويضا عنه وهذا ما توضحه الوثيقة[1] 12 من المحفظة 61 ونصها الآتي:

نايب السلطان ايده الله محبنا الفقيه السيد الحاج محمد بن العربي الطريس السلام التام نسئل عنك كثيرا نطلب الله تكون بخير وعافية، وبعد وصلنا كتابك تاريخ 8 جمادى الثانية في شأن الضرر الواقع من الحلوف في العرائش في املاك الناس واخبرتنا في المستقبل يقتلوهم ولم يقبل مطلوب على دلك قط، فقد أخبرنا بدلك لخليفة البلجيك وأمرناه بالتنبيه على دلك لرعية البلجيك والسلام في 27 مارس 1885 موافق 9 جمادى الثانية عام 1302.

عن اذن نائب دولة البلجيك

[1] محافظ تطوان المحفظة 61 الوثيقة 12.

س :

12/61.2

الحمد لله وحده

نائب السلطان إلى الله محمد الفقيه السيد الحاج محمد العربي الكريمي
السلام التام نسأل عنه كثيراً أطلب الله تكون بخير وعافية وتقبل وصلنا
كتابك تاريخ جمادى في شأن الضرر الواقع من الحلوف في الغراس في أمثلة
الثامر وأخبرتنا المستغل يعتلوبم ولم يقبل مصلوب على ذلك الحافظ .. بقدر
أخبرنا بزال الحليفة البلجيكا وأوصاه بالتنبيه على هذه الدائرة البلجيكا
والسلام في 27 مارس 1885 موافق جمادى عام 1302

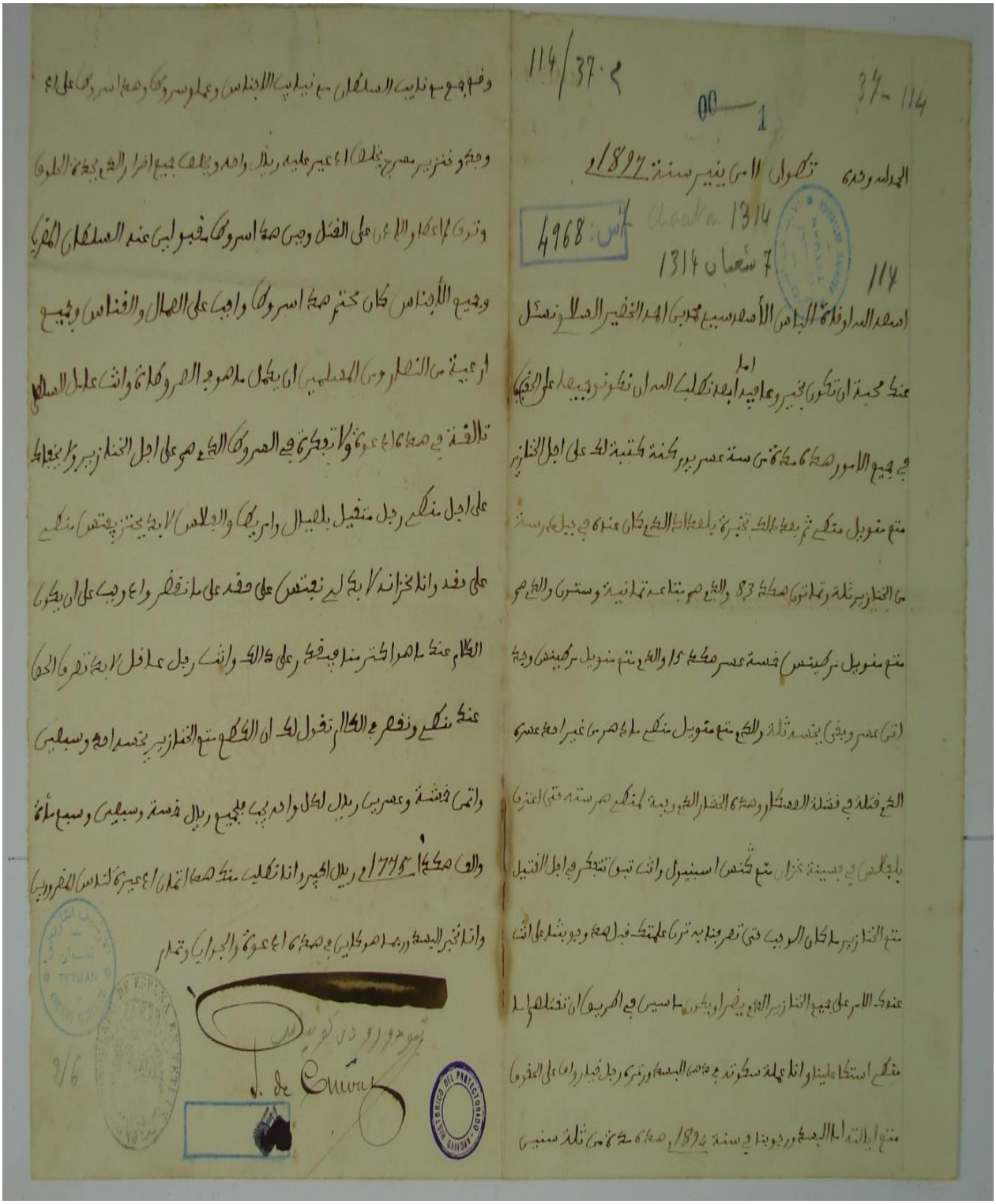
عن إذن نائب دولة البلجيك

Le Chargé d'affaires de Belgique
Marcel P. Viele

27 مارس 1885
9 جمادى 1302

ARCHIVO HISTORICO TETUAN

لكن ما وقع أن هدا الشرط لم يحترم جملة وتفصيلا و هذا ما توضح الوثيقة[1]التالية 114 من المحفظة 37 .



[1] محافظ تطوان المحفظة 37 الوثيقة 114.

حيث يستفاد من هذه الوثيقة أن عامل تطوان أمر بقتل مجموعة من الخنازير لأنها ألحقت أضرارا جسيمة بأحد الضيعات الفلاحية، لكن السيد القنصل الاسباني لم يتوانى في المطالبة بتعويض عن هذه الخنازير المقتولة والتي حددت في مبلغ 1775 ريال بمعدل خمسة وعشرين ريال لكل واحد، على اعتبار ان العدد المقتول كان هو 71 خنزيرا، وهو ما أدى بالقنصل الاسباني " أوخدا" إلى الإصرار والمطالبة بالتعويض في أكثر من مرة، بالإضافة إلى دلك عمل على تفسير شروط تربية الخنزير على حسب ما يخدم مصالحهم الخاصة، وهذا ما توضحه الوثيقة[1] 163 المحفظة 36

الحمد لله وحده

الفقيه العاقل نايب الخضرة الشريفة السيد الحاج محمد بن محمد اللبادي بعد السلام التام والسؤال عن الاحوال محبة ان تكون بخير على الدوام فقد اخبرنا قنصولنا بتطوان أن عامل تلك المدينة اذن على قتل احدى وسبعين خنزيرا متع الصبنيوليين القاطنين هناك منويل سنطيمين ومنويل مرطيس وذلك بسبب تفرقهم ودخلوهم بالعرصة المعروفة بالحرة لاسيكرج واضروه في الفول الذي له هناك وبالنظر إلى هذا الفعل، وبما اتفقوا نواب الحضرة الشريفة ونواب الاجناس وبناء على هذا ان قنصولنا استرعى عليه وذاكر له أن العهدة تكون عليه من جانب الضرر الذي حصل للصبنيولين المذكورين فأجابه العامل المذكور انه اذن على قتل تلك الخنزير اذا وقع الضرر منهم او استرحوا في الطريق، فلا يخفي عن سيادتكم

[1] محافظ تطوان المحفظة 36 الوثيقة 163.

ان سيرة هذا العامل في هذا الشأن خارج عن القاعدة ولا تستعجبوا ايضا لنا شك في هذا الأذى الذي زعم عليه العامل انه اورد عليه ليفعل ما فعل حيث هو مخالف لشروط الخنزير لفظا وحكما، فكان من حقه ألا يستعجل بهذا الفعل حتى يطلب من قنصولنا تعويض الضرر الذي وقع من الخنزير بالعرصة المذكورة ويجاز بحق دلك، فلولا اذ طلب العامل حقه من قنصولنا فلاشك لنا انه سينصف معه، فلأجل ما قدمناه نطلب من جنابكم ان تأمر العامل المذكور بأمر مؤكد يؤدي لقنصولنا بسرعة الف ريال وسبعمائة وخمسة وسبعين ريالا ثمن احدى وسبعين خنزيرا المقتولين على قدر خمسة وعشرين ريالا لكل واحد حيث ان هدا التعدي وقع بإذن منه ولم يرد البال فيما هو مشروطا على دلك ، ونرجو منكم ايضا إن لم يمتثل بفصال هدا الطلب ترفع هذه النازلة لجانب الحضرة الشريفية على لساننا بتفصيل هذه القضية حالا على وجه الخير والاحسان ... ونطلب منكم ايضا أن تمكننا بكتابكم في شأن ما ذكر لنوجهه على يدنا لقنصولنا وعلى المحبة والسلام. في 9 ابريل 5/1897 دو القعدة 1314.

المنسطر المفوض لدولة اسبانيا قرب الحضرة الشريفة ميلوا اوخدا.

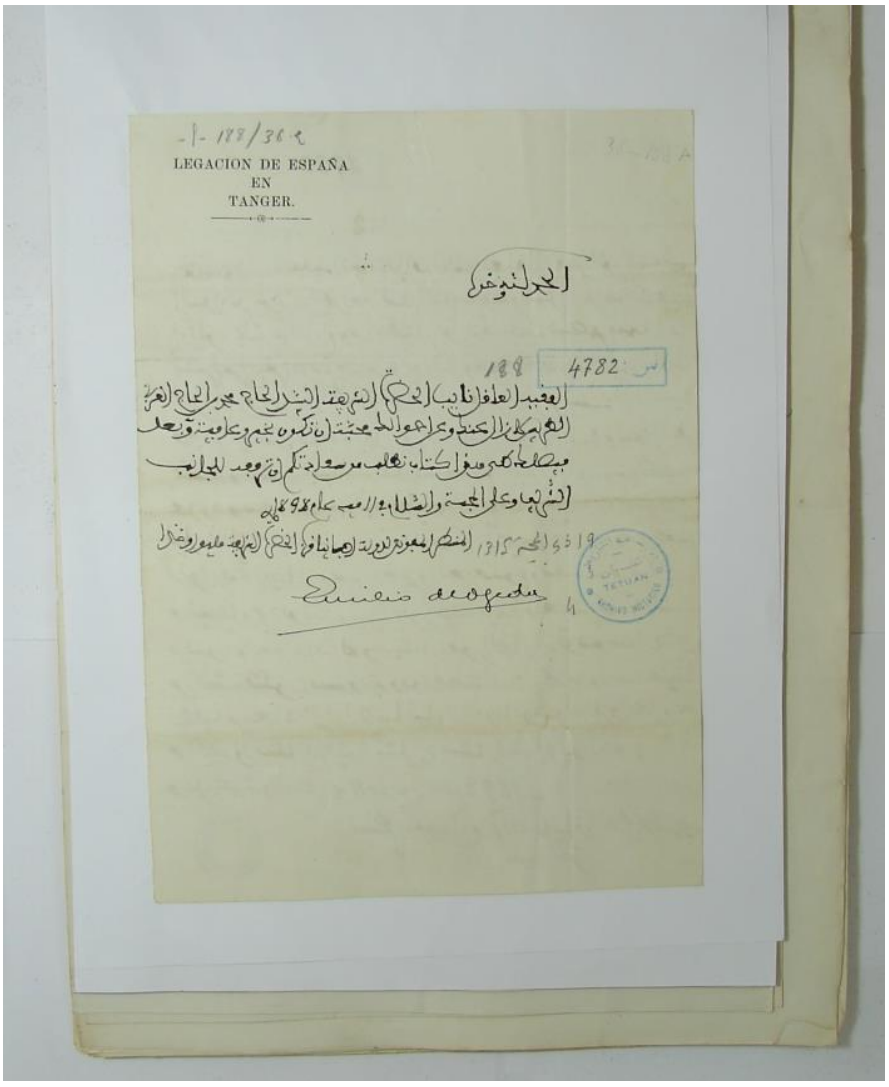
وهو فعلا ما قام به القنصل الاسباني ميلوا اوخدا، حينما طالب السيد العربي الطريس بتوجيه نسخة من كتابه إلى السلطان مباشرة، وهو ما تفصح عنه الوثيقة 188 – أ- من المحفظة 36[1] ونصها كالتالي:

[1] محافظ تطوان، المحفظة 36، الوثيقة 188 – أ -.

الحمد لله وحده

الفقيه العاقل نايب الحضرة الشريفة السيد الحاج محمد بن العربي الطريس لازال السؤال عنك وعن احوالك محبة أن تكون بخير وعافية، وبعد فيصلك طي هذا كتاب نطلب من سعادتكم أن ترفعه للجانب الشريف. وعلى المحبة والسلام في 11 ماي عام 1898م.

المنسطر المفوض لدولة اسبانيا قرب الحضرة الشريفة مليو اوخدا.


LEGACION DE ESPAÑA
EN
TANGER.

الاجنبية في المغرب، والتي تعمل على خلق مشاكل مع المغاربة وتقوم بالمطالبة بالتعويض حسبما تراه في مصلحتها، كما أنها تصر إصرارا من أجل أخده مهما كانت ظروف القضايا المعروضة والمثال الذي سقناه خير دليل على ذلك، فرغم أن عقد الاتفاق كان واضحا ولا يشوبه أي غموض، ألا أن الأجانب يحاولون اختلاق ثغرات من أجل فرض سيطرتهم و قوتهم أكثر فأكثر، حتى أصبحت دار النيابة لا شغل لها غير الخسارة التي كانت تتحملها الدولة وتدفعها مرغمة.

لقد أدى الوفاء بالتعويضات لفائدة الأجانب وإعفاءهم من الجبايات إلى أضرار كبيرة بمالية المخزن، وهو ما تفصح عنه احدى رسائل السلطان بقوله: " ..فغير خفي ما ظهر من اتساع دائرة الخرق فيما عليه التجار وغيرهم من الأجانب القاطنين بإيالتينا السعيدة من التعرض على رعية المخزن في تنفيذ الأحكام اللازمة وبنائهم ذلك على ما لا يقتضيه شرط ولا قانون حتى كاد تعرضهم يستأصل الخاص والعام من الايالة وأفضى إلى تعذير الأحكام وإفساد النظام.. فعظم الأمر معهم وكثرت المشاق ..وانحلت عرى الأحكام وأفضى ذلك إلى الوقوع في أضرار عظيمة كتحمل المخزن من الغرامات الطائلة ما هو خارج عن دائرة الحق والإنصاف وبذله أيضا الأموال التي لها بال في صوائر الحركات ونحوها.."[1].

[1] عبد العزيز السعود، تاريخ تطوان...، م س ، ص 177.

وبالتالي عجز المخزن عن ضبط الأمن وضمان الاستقرار، أو بالأحرى تحقيق الإصلاحات، فأمام هذه الضغوطات التي كانت تمارس من قبل ممثلي الدول الأجنبية وجاليتها التي لم تدخر جهدا في اختلاق شتى المشاكل وإلزام المخزن بدفع التعويضات التي تقررها[1].

ومن المسلم به أن العوامل السياسية والاقتصادية السالفة الذكر سيكون لها صدى على البنية المجتمعية للمغرب خلال القرن التاسع عشر، وخاصة في العقود الأخيرة منه، ففيما يخص الجانب السياسي فتمثل في ضعف الأنظمة الحاكمة وغياب برامج تنموية ناجعة لتحسين الوضعية الاجتماعية والمستوى المعيشي للغالبية العظمى من الساكنة المغربية للحد من الاضطرابات والحروب سواء الداخلية أو الخارجية ، أما الجانب الاقتصادي فارتبط بالأزمات التي نتجت عن الجفاف والمجاعة والأوبئة، والذي انضاف إليه التدخل الأجنبي، والذي حاول بكل ثقله السياسي والاقتصادي تغير معالم العادات والتقاليد التي توراتها المغاربة مند زمن بعيد، بدعوى التحديث والحضارة ومنها فتح المقاهي ودور الخمر والقمار وتربية الخنزير وهو ما أسهم بشكل كبير في تعميق الأزمة المجتمعية.

[1] عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، الجزء الخامس، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى اغسطس 2006، ص298.

الفصل الثانـــي:
الانعكاسات الاجتماعية لتربية الخنزير بالمغرب

إن دراسة تاريخ المجتمع إنما هو رصد لحركة التغير فيه، وتحديد لإيقاعها وإدراك لما ترتب عليها سلبا وإيجابا، فالتاريخ إذن يعنى بدراسة حركة المجتمع بغرض التوصل إلى قانون عام لتلك الحركة، وفضلا عن استحالة تقنيين حركة المجتمع الواحد على مر الزمن لاختلاف عناصر تلك الحركة، وتباينها مع اختلاف الظروف الموضوعية للمجتمع و تباين المؤثرات الخارجية التي تسبب التغيير، ومن تم تدفع حركة المجتمع من عصر إلى عصر، حيث لكل مرحلة من مراحل التطور قوانين الحركة والسكون الخاصة بها التي تميزها عن غيرها.

لذلك فإن تغيير المجتمع من حال إلى حال، قد يتحقق نتيجة عوامل داخلية نابعة من المجتمع ذاته أو عوامل خارجية تؤثر فيه تأثيرا ملحوظا، أو نتيجة العاملين معا، فتغير الظروف البيئية يترتب عليها تغير في بنية الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع، وتغير في بنيته الإنسانية وفي مؤسساته الاجتماعية، كذلك الحال بالنسبة للمؤثرات الخارجية التي تتخذ طابع التحدي، ومواجهة المجتمع لذلك التحدي تقتضي درجة التغير التي تحقق بتراكمها الكمي تغيرا كيفيا ــ فالتغير ــ عامة لا يحدث بين عشية وضحاها، وإنما يتم بشكل وتيد، حيث يحمل المجتمع القديم في أحشائه عوامل التغير الأصلية أو الوافدة أو هما معا، فتنمو داخله حتى إذا بلغت آثارها ذروة نضجها، كنا أمام مجتمع جديد وان ظل يحمل بعض قسمات المجتمع القديم، إلا أنه يختلف اختلافا بينا من حيث البنية والنسق.

حيث لم تكن بداية الاهتمام الأوربي بالمغرب وليدة الفترة المعاصرة، وإنما توالت المحاولات الجادة مند حملة غشت 1415م، حيث تمكن البرتغاليون على إثرها من السيطرة على سبتة، المحطة الرابطة بين أوروبا وذهب السودان، وكانت تلك الحملة ايذانا ببداية التوسع البرتغالي، كما كانت أيضا مقدمة في مسلسل الصراع بين البرتغاليين الراغبين في السيطرة على المغرب، وقوى أوربية أخرى كانت تطمح في الاتجاه بعيدا نحو مناطق غرب افريقيا[1]، لقد عرفت علاقة المغرب بأوروبا في العصر الحديث حالات من المد والجزر استمرت لسنين عديدة، وكان من نتائج تلك الحالات السلمية حينا والعنيفة أحيانا أخرى، حدوث تغيرات اجتماعية هائلة وشبه قطعية بين مغربين، مغرب خاص (عاش قرونا على الجمود والتقليد والانطواء على الذات)، ومغرب حديث (ينخرط عن رضى أو عنوة في الحداثة والتحديث والانفتاح على الخارج، فحسب عبد الله العروي فإن الاستعمار الفرنسي للمغرب سنة 1912م، لم يكن سوى النتيجة الحتمية لمسلسل كان يستهدف احتلال هذا البلد واستعماره مند القرن الثامن عشر، إذ يقول " يمكننا أن نميز ثلاث مراحل في مسلسل التغلغل الأوربي في المغرب، كل مرحلة كانت تستخدم واحدة من وسائل الضغط الثلاث التالية: استعمال القوة لتدمير الدولة المغربية، أو على الأقل تهيئة أسباب اندحارها تحت أبسط تهديد وهي النتيجة التي تم بلوغها سنة 1860م بعد الحرب المغربية – الاسبانية، التجارة الأوربية وتأثيرها المدمر في المجتمع المغربي، وهي النتيجة المحققة سنة 1880م

[1] جاك لوكوف، هل ولدت اوربا في العصر الوسيط؟، تعريب وتقديم د:محمد حناوي و د يوسف نكادي، الطبعة الأولى 2015، ص 210.

في مؤتمر مدريد الذي عمم حق الحماية، من دون أن يلغي التجاوزات التي اصطحبت ما سمي نظام الإصلاحات الذي لم يكن له من هدف سوى نزع الغطاء الإسلامي عن المخزن، ومن تم فتح هوة بينه وبين الشعب، وهو الهدف الدي تحقق عمليا سنة 1905م، ولم يؤجل إلى سنة 1912م إلا بسبب صراع الدول الأوربية حول مصالحها[1].

ان الاطلاع على الكتابات الفرنسية المتعلقة بتاريخ ومجتمع المغرب، والتي تم إنتاج جزء كبير منها من خلال التقارير والابحاث التي قامت بها العديد من المؤسسات العلمية من قبيل " البعثة العلمية" و"معهد الدراسات العليا المغربية"، تفصح عن الطريقة التي حولت فيها أحكام القيمة والاديولوجيا الاستعمارية إلى مسلمات معرفية، وكان الهدف من ذلك استخدامها كمطية للتدخل الاستعماري وأيضا لتنفيذ وتبرير سياسة الغزو، ويمكن اجمال أهم الرؤى والتصورات الأساسية في كون المغرب هو مجتمع بعيش في فوضى عارمة ومستمرة، ولا يمكن أن تكون هذه الفوضى المغربية أساسها مجرد ظرفية أزمت هياكل الدولة و المجتمع، وإنما هي فوضى تاريخية[2].

كما وصف الأجانب الذين زاروا المغرب في القرن التاسع عشر، بأنه لازال بلدا بكرا لن ولم يتغير، حيث تظل الحياة هي نفسها اليوم كما كانت منذ ألف عام[3]، في غياب تام عن المتغيرات الدولية التي صاحبت الثورة الصناعية بأوروبا، كما أن سكانه على قدر كبير من

---

[1]Abdallah Laroui, Les Origines Sociales et culturelles du nationalisme marocan, Textes l'appin, Paris, F.maspero, 1977, p 245.

[2] ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، دار الخطابي، الطبعة الأولى 1985، ص 39.

[3]Pierre Loti, Morocco, Publisher David Mckay, Philadelphia, p 7.

التعصب والانغلاق، وهو ما يجعلهم رافضين لأي تعامل مع الآخر، ولم تكن صورة المخزن لدى هؤلاء الكتاب أقل قتامة سواء تعلق الأمر بالسلاطين أو الوزراء أو العمال أو القواد، فكلهم يتصفون بكراهية الأجانب وبضيق الأفق، وكذا ممارستهم لمختلف أنواع القمع والتسلط على السكان، وهم السبب في الأوضاع المتأزمة التي تعاني منها البلاد، يضاف إلى ذلك النظرة الهجومية على الدين الإسلامي[1]، لأن حكم وإدارة أهالي هذا البلد وممارسة وصاية عليهم كان يقتضي بالضرورة معرفة معتقداتهم وعاداتهم، لأن عقليتهم هي عقلية دينية بالدرجة الأولى[2]، حيث كان الجهل واللامبالاة الدينية لبرابرة الأطلس، يضرب به المثل فهم لا يسمعون شيئًا من القرآن، ويقتصر الدين عندهم على الممارسات الموجزة للعبادة الخارجية، كما يسودهم ايمان قوي بالخرافات وتقديس كبير للأولياء المحليين الذين تكون قوتهم الرمزية هي السلطة الوحيدة التي يعترفون بها[3].

فهذه العقلية حسب هؤلاء الكتاب تعد عرقلة مانعة لكل تقدم في الحياة العصرية، وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في أنشطة الحملات التبشيرية التي تدعمها القوة العسكرية والسياسة الاقتصادية للتغلغل الأوربي[4].

---

[1] مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1995، ص84.

[2]Alfred Bel, La religion musulmane en Berberie, Paris Librairie orientale, Paul Geuthner 1938,P 9.

[3]M. Segonzac, Voyages au Maroc (1899-1901),Annales de Géographie 1903, t 12, n°62 p. 128.

[4] اريك هوبزناوم، عصر الثورة في أوربا (1789- 1848)، ترجمة د فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى ، بيروت، 2007، ص 415.

لذلك توجب معرفة المجتمع المغربي بمختلف جوانبه، مما يخدم الأهداف التوسعية الأوربية، و يسمح أيضاً بوضع السياسة الاقتصادية، بناءً على معرفة التضاريس التي تسلط الضوء على خصوصيات البلد، وكذا العقليات، والعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع، وكانت هذه المعرفة ذات بعد أيديولوجي واضح من خلال الارتباط الوثيق بين المعرفة والسياسة، وفي هدا الإطار يقول " ألفريد بيل": "لحكم وإدارة مواطني هذا البلد من أجل ممارسة الوصاية الحكيمة عليهم، هناك مصلحة عليا يجب علينا القيام بها وهي معرفة معتقداتهم وعاداتهم جيداً وكذا عقليتهم الدينية الكاملة "، حيث كان للدين دور ملحوظ في الحضارة ، ومثل هذه المعرفة ستشكل القبضة القوية على المجتمع، ويكون لها التأثير على التاريخ السياسي للبلاد، والتي كانت منقسمة حسب الدراسات التي قام بها " تيراس"(Terrasse) إلى منطقتين: منطقة خاضعة للسلطة وتسمى بلاد المخزن، ومنطقة خارجة عن هذه السلطة وتسمى بلاد السيبة، والتي تعيش في حالة من الفوضى وتسيطر عليها القبائل، والتي تمزق بعضها البعض ولا تستطيع التوحيد والتنظيم إلا لمواجهة استغلال المخزن، فتاريخ المغرب وفقا لهذه الرؤية سيكون تاريخ صراعات لا حصر لها بين القبائل، في ثورة دائمة للدفاع عن استقلالها وسعى المخزن لفرض سلطته عليهم[1].

[1]Mohammed El Ayadi, Hassan Rachik , Mohamed Tozy, L'Islam Au Quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Editions Prologues, p 13.

وإذا كان الدكتور "براون" قد وصف الإنسان المغربي بأنه شديد الغرابة، لكنه مع ذلك غزير الإنتاج[1]، فالواقع أن المجتمع المغربي بصفة عامة ظل في تلك المرحلة منغلقا على نفسه، متشبثا بالاحتراز من كل ما يجري حوله، متمسكا بقيمه متحفظا مما ترتب عنه الاحتكاك بأوروبا، في البلدان المشرقية والمغربية التي سقطت قبله في شباك الاستعمار، وفي دهاليز الضغوطات، وهو ما دفع إلى تعزيز مكانة المخزن وفرض هيبته في تسير شؤون البلاد، في فترة لم يكن فيها الوجود الأوربي بالمغرب قد وصل إلى درجة تنبئ بالخطر[2].

لقد فتحت خيرات المغرب نهم الأوروبيين وأثارت فضولهم، مما زاد من فضولهم لاستكشاف مواطن الغموض التي نعتت به الكتابات الأجنبية المغرب، لدلك اعتبره الاوربيين أرض الأحلام ، التي أصبحت قابلة للتحقيق بشكل رئيسي في القرن التاسع عشر، وبالتالي يجب استغلالها[3]، اقتصاديا واجتماعيا بشتى الطرق حتى ولو اقتضى الأمر القيام بأنشطة يحضرها دينهم الإسلامي، ومنها تربية الخنزير وتجارة الخمور والتبغ وغيرها، إلا أن مكانة الأوربيين الاقتصادية داخل المغرب ، لم تأتي من فراغ وإنما بفضل الامتيازات التي حصلوا عليها، وهو ما دفعهم إلى جذب المزيد من المغاربة، تحت لواء حمايتهم الدبلوماسية

[1]M .Leroy et Chabert, La Vie économique , Commerce maritime du Protectorat, Echos et documents, Revue de la presse Bibliographie France-Maroc, *Revue mensuelle illustrée, N 6, p3*.

[2]Miége Jeans Louis, « Le Maroc ….. », Op .Cit;Tome 2, P.474

[3]Mahmi Najah. « Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or HistoricalFictionalising? »
Coldnoon: TravelPoetics, International Journal of TravelWriting 4.1 (2015): 89

وما أفرزته من حصانة ضد ضوابط وقوانين المخزن الذي أصبح عاجزا عن ضبط سريان هذا الداء العضال.

المبحـث الأول : الحمايـة القنصليـة وتربيـة الخنزيـر

شكل انتشار الحماية القنصلية بالمغرب خلال منتصف القرن التاسع عشر، من بين الظواهر الخطيرة التي أثرت على أركان المخزن المغربي، والتي تعود أصولها القانونية إلى معاهدات قديمة ابرمها السلاطين المغاربة، ومن أبرزها المعاهدة المغربية ـــــ الفرنسية لسنة 1767م[1]، و التي شكل بندها الحادي عشر الأساس والنواة لانتشار داء الحماية القنصلية بالمغرب[2].

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه خلال القرن الثامن عشر أبرم المخزن المغربي عدة معاهدات مع الدول الأوربية[3]، إلا أنها معاهدات كانت تتم في إطار من توازن القوى، حيث لم تكن رغبة القوى الأوربية سوى فتح السوق المغربية في وجه تجارتها ومنتجاتها، في حين حاول السلاطين المغرب الاستفادة من تطور الاقتصاد الأوربي عن طريق تشجيع المبادلات البحرية، بغية تنشيط الحركة التجارية للبلاد، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى

[1] تم التوقيع على هذه المعاهدة في 29 ذي الحجة عام 1180ه/28 ماي 1767م، وقد وقعها من الجانب الفرنسي السفير Beugnons.

[2] خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ...، م.س، ص 282.

[3] نخص بالذكر : المعاهدة التي وقعها المغرب مع السويد سنة 1763، ومع فرنسا 1767، ومع اسبانيا 1767، ومع الدانمارك سنة 1767، ومع البرتغال 1773م.

المداخيل الجمركية، وبذلك بغية التخفيف من الضغط الجبائي المفروض على السكان، في محاولة لكبح أي انتفاضات أو تمردات سياسية[1].

ولتحقيق كل هذه الأهداف قبل المخزن توفير ضمانات للأجانب، من خلال الاعتراف لهم بالحصانة القضائية، بصفتهم نصارى أجانب لا يمكن التعامل معهم وفق الشريعة الاسلامية، يضاف إلى ذلك منحهم امتيازات ضريبية من خلال الاعتراف المخزني بإعفاء الأجانب من الزكاة والأعشار[2].

غير أن هذه الأهداف والمرامي التي سطرها السلاطين المغاربة انقلبت رأسا على عقب، بمجرد اختلال التوازن وضعف سلطة المخزن المغربي في القرن التاسع عشر، حيث استغلت الدول الأجنبية هذه الامتيازات لصالحها وحولتها إلى أساليب وأدوات سخرتها لخدمة مشاريعها التوسعية ، فأضحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد من الداخل مؤسسات البلاد وتفكك أركانه[3]، وهو ما سيتعزز أكثر بعقد معاهدات تجارية جديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

1- استفحـــال ظاهـــرة الحمايـــة القنصليـــة

كانت المعاهدة المغربية ـــ الانجليزية لسنة 1856م البداية الفعلية لانتشار الحمايات بشكل ملفت للانتباه، تحولت بموجبها إلى سرطان أفضى إلى شل دينامية الجهاز المخزني،

[1] محمد كنبيب، المحميون/ م س، ص 30.
[2] محمد كنلب، المحميون، م س، ص 30.
[3] محمد كنلب، المحميون، م س، ص 30.

وتفتيت بنيات المغرب الاقتصادية والاجتماعية ولسياسته العتيقة[1]، حيث ارتفع عدد المحميين واتسع نطاق الحماية من الناحيتين البشرية والجغرافية إثر تصاعد المبادلات التجارية البحرية، وإدماج المغرب التدريجي في السوق العالمية وربطه بالنظام الرأسمالي[2].

وقد جاء الفصل الثالث من الاتفاقية بين المغرب وبريطانيا صريحا بخصوص الحماية من جهة، وضمان حقوق وامتيازات الرعايا البريطانيين والمغاربة المتعاملين معهم من جهة ثانية، ولأهمية هذا النص نورده كالاتي:" إن نائب سلطانة أكريت بريطن، أو من هو موجه من جانبها لسلطان مراكش من قنصوات اكرت بريطن الذين هم مستقرين بالمراسي خلاف النائب المذكور، يكون لهم الوقع والاحترام دائما يوافق منزلتهم، وكذلك دارهم وأهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلمة ولا ينقص في مرتبتهم قولا ولا فعلا، ومن تعرض لهم بشيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تأديبا له و زجرا لأمثاله، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين أو غيرهم، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيئا من الجزية والغرامة ولا من يشبه ذلك [...]، وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة قنصوات بمرسى السلطان مراكش من رعية السلطان، يكون هو وعياله الساكنين بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا شيء يشبه ذلك، ولا يكون له تحت حمايته من رعية هذه الايالة إلا عياله فقط [...][3].

---

[1] خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى ...، م س، ص 281.

[2] محمد كنبيب، المحميون، م س ، ص 76.

[3] كناش شروط الاجناس، م س، ص 10.

ومن خلال قراءة متأنية لهذا النص نستشف أن المخزن المغربي اعترف صراحة بنظام الحماية، حيث ضمن العديد من الحقوق و الامتيازات للرعايا الانجليز المستقرين بالمغرب، وكذا الأمر بالنسبة للمغاربة المرتبطين بهم والمتعاملين معهم[1].

وفي تقرير وجهه جون دريموند هاي إلى حكومته بتاريخ 19 فبراير 1856م في شأن الدور الذي أصبحت تلعبه الحماية بالمغرب يقول: " ان العلاقة بين نماء التجارة واتساع نظام الحماية بديهية للغاية"، بمعنى أن التجارة والحماية هي وجهان لعملة واحدة، كما يعني أيضا وبشكل صريح أن الحماية أصبحت من الناحية العملية إحدى أنجع الوسائل لممارسة ضغوط متواصلة على المخزن[2].

وهكذا أصبحت الحماية هي الوسيلة الناجعة للتدخل في المغرب والتحكم فيه سياسيا واقتصاديا، وهو ما فتح نهم الأوربيين للمزيد من الاهتمام بالمغرب ، وشجع على إرسال المزيد من التجار والدبلوماسيين المقيمين، والذين عملوا على اتخاذ أعوان وشركاء من المغاربة منحوهم الحماية القنصلية، وقد ذكر ريد لويس (Reed Lewis) القنصل العام للولايات المتحدة الامريكية ، في تقرير أرسله للإدارة الأمريكية بتاريخ 1888م، بأنه وجد بعد تسلمه منصبه سنة 1887م، حوالي ثمانمائة فرد من رعايا المغرب يتمتعون بالحصانة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن الرعايا الأمريكيين بالمغرب، لم يكن يتعدى ثلاثة

[1] قدم نائب بريطانيا جون دريموندهاي إلى عامل طنجة السيد محمد بركاش لائحة بأسماء المغاربة الذين كانوا في خدمة بريطانيا و يتمتعون بالحماية البريطانية طبقا لبنود معاهدة 1856، ومن هؤلاء نذكر : الترجمان حيم كسكاس، محمد بن يحيى، ادريس السعيدي و غيرهم، انظر باقي اللائحة في ابن زيدان ، العز والصولة، ج 1، صص 311– 312– 313.

[2] محمد كنبيب، المحميون، م س، صص 85 - 86.

أشخاص في ذلك الوقت[1]، كما ذكر "لويس" بنفس التقرير المذكور، بأن قرية قريبة من طنجة، كان سكانها يرفضون أداء الضرائب للمخزن مبررين الأمر بأن قريتهم مستعمرة أمريكية، وكان اعتمادهم في هدا التبرير، بأن جميع أفراد القرية يعملون كمساعدين لصيادي الخنازير البرية، ومهمتهم هي إثارة الحيوانات من مكامنها، أثناء رحالات الصيد التي تنظمها قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ومما زاد من إضفاء صبغة المشروعية والاستمرارية لظاهرة الحماية القنصلية هو توقيع المغرب على معاهدة جديدة سنة 1863م[3]، والتي كرست بشكل كبير نظام الامتيازات التي أفقدت المخزن سيادته، وفتحت أبواب المغرب في وجه التجارة والتجار الأوربيين.

ومن المعلوم ، أن السلطان الحسن الأول كان على دراية بمخاطر نظام الحماية، الذي كان يسمح لطائفة ميسورة ونشيطة اقتصاديا واجتماعيا، من التملص من أداء الضرائب، والعزوف عن القيام بالتوظيفات والكلف المخزنية المفروضة على باقي المغاربة، وعدم الحضور إلى المحاكم الشرعية للبلاد، في حالة ارتكاب جناية أو جنحة، إلا بمحضر قنصل الدولة الحامية أو من ينوب عنه[4].

---

[1]ستيوارت.ج، مدينة طنجة الدولية، منشورات جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، 1955، ترجمة محمد زروق، النشر العربي الافريقي، الرباط، 1991، ص 19.

[2] ستيوارت . ج، مدينة طنجة ..، م.س، ص 20.

[3] زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلاطين مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، ومولاي حفيظ، الجزء الأول، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ص 120.

[4]نفسه ص 121.

وهو ما دفع المولى الحسن الأول[1] إلى محاولة إقناع رؤساء المفوضيات الأوربية بطنجة بضرورة إعادة النظر في بنود معاهدة بيكلار لسنة 1863، وتطبيقها تطبيقا سليما، تفاديا لحدوث المشاكل وتعكير العلاقات بين اتباعهم من المحميين من جهة ، وممثلي المخزن وباقي السكان من جهة ثانية[2].

2- تسويـــــــة معضلـــة الحمايـــة القنصليـــة

ترتب عن استفحال ظاهرة الحماية القنصلية تداعيات خطيرة على المغرب، أثرت سلبيا على الخزينة المالية وهيكله الاجتماعي والاقتصادي، وأفرغت قانونه الداخلي من محتواه، كل هذه الأمور استدعت قيام السلطان المولى الحسن الأول بتوجيه رسالة عاجلة إلى القناصل، تتضمن عددا من المطالب العادلة التي تستوجب تفعيلها فيما يخص نص التسوية المتعلقة بالحماية القنصلية والتي وقع عليها المغرب، وعلى إثر ذلك تم استدعاء جل القناصل الموجودين بالمغرب لعقد اجتماعات طارئة بطنجة، تمحورت حول قضايا الحماية والتجنيس والمخالطة[3]، والتجاوزات التي رافقتها[4]، إلا أن تحفظ الدول الأوربية ـــــ فرنسا، انجلترا، اسبانيا ـــــ أدى إلى فشل هذه المباحثات.

---

[1] المولى الحسن الأول ولد سنة 1836 بفاس، كان سلطانا للمغرب من سنة 1873م إلى سنة 1894م، بعدما تولى الحكم خلفا لأبيه المولى سيدي محمد بن عبد الرحمان، حاول أن يجعل الحكم مركزيا، وأن يبسط سلطة الدولة على كل القبائل دون تمييز، كما تمكن من تحديث الجيش، لكن الاصلاحات الأخرى لم تتم للنهاية بسبب تمرد بعض القبائل وبسبب سياسة التقشف التي اتبعها الحسن، لكي لا يغرق المغرب في الديون ويفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي، تمكن من صد الأطماع المتزايدة للأوربيين حيث في مؤتمر مدريد (1880) تم الاعتراف بعدم تبعية المغرب لأية قوة أجنبية، وفي المقابل حصلت 13 دولة أجنبية على امتيازات مفرطة، ورغم دلك حاولت كل من فرنسا وبريطانيا فرض الحماية على المغرب لكنهما لم تتمكن من دلك للمعارضة التي لقيتها من الدول الأوربية الاخرى خاصة المانيا، اسبانيا، البرتغال، توفي المولى الحسن سنة 1894م (ينظر محمد العربي معريش ، المغرب في عهد الحسن الأول ، م س، ص57 - 64) .

[2] زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني ...، م س ،ص 122.

[3] محمد كنبيب، المحميون، م س ، ص 97.

[4]Le protectorat espagnol au Maroc entre "fraternalisme" et colonialisme. Par Mimoun AZIZA Faculté des

وأمام إصرار المولى الحسن الأول على معالجة قضايا الحمايات، تم عقد مؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد، والذي انطلقت أشغاله بتاريخ 16 ماي 1880م إلى غاية 28 يونيو من نفس السنة، بحضور ممثلي اثنتي عشر دولة أوربية، بالإضافة إلى مندوب الولايات المتحدة الأمريكية[1]، في حين كان المغرب ممثلا بواسطة السيد محمد بركاش النائب السلطاني بطنجة [2].

وخلال المؤتمر قدم ممثل المغرب مطالب سنة 1879 مع التعديلات التي أدخلت عليها، وتتلخص هذه المطالب المعدلة، على كون الحماية القنصلية يجب أن يقوم أساسها على ما يستخلص من المعاهدات المبرمة بين المغرب وإنجلترا في سنة 1856[3]، والاتفاقية المغربية – الاسبانية سنة 1861، و كذا التسوية التي توصل إليها مع فرنسا سنة 1863[4]. ومما يجب الاشارة إليه أن تدخلات إسبانيا في المؤتمر كانت قليلة وضعيفة، اقتصرت في أغلب الأحيان على محاولة التوفيق بين المواقف البريطانية والفرنسية، فأوهمت أنها لا تريد إحراج أي دولة مشاركة في المؤتمر الذي يرأسه وزيرها باعتبارها الدولة المضيفة[5].

Lettres et des Sciences Humaines. Université Moulay Ismail de Meknès - http://www.sebtamlilya.net/aziza1.html

[1] مثل الولايات المتحدة الامريكية في مؤتمر مدريد الجنرال لوسيوسفيرشليد Général Lucius Fairchild

[2] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، الطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية 1405ه/1985م، ص91.

[3] عبد اللطيف الشادلي، نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية، الجزء الثاني من سنة 1770 م إلى سنة 1863 م، المطبعة الملكية، الرباط 1428 ه - 2007 م، ص.379 .

[4] نفســـه، ص 561.

[5] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية 1985م/ 1405ه، ص 101.

وبدلك يعتبر مؤتمر مدريد تاريخيا الانطلاقة الأولى لما سيعرف فيما بعد" بالمسألة المغربية"[1]، حيث بدأت فيه قضية المغرب محور اهتمام جل الدول الأجنبية، وتتخذ فيها قرارات تتناسب وطبيعة العلاقات بينها دون الاهتمام بوجهة النظر المغربية، ومن هنا تعتبر اتفاقية مدريد تتويجا للمعاهدات التي أبرمتها الدول الأوربية مع المغرب خلال القرن التاسع عشر، وتختلف عن سابقاتها، لكونها ليست اتفاقية ثنائية بين المغرب ودولة أوربية بل هي اتفاقية دولية لم يعد المغرب فيها يواجه دولة بعينها، من منطلق العلاقات الخاصة، بل هي التزام دولي للمغرب، وقد جاءت مقررات المؤتمر لتؤكد الامتيازات الممنوحة للوجود الأوروبي في المغرب، وتضفي عليها صبغة قانونية أكثر تماسكا، بل تضيف عليها تحديدات للمفاهيم التي كانت تبدو غامضة في المعاهدات السابقة عليها[2]

فقد أكد الفصل الأول على ضرورة احترام اوفاق 1856 – 1861 – 1863، وأكد الفصل الثاني على حرية ممثلي الدول الأجنبية في اختيار معاونيهم من المغاربة، وشمول هؤلاء المغاربة بالحماية القنصلية وإعفائهم من كل الكلف المخزنية، دون تحديد لعددهم وهويتهم، كما أكد دلك الفصل العاشر من بنود تسوية بيكلار المتعلقة بالتجار والمخالطين والسماسرة وما شابههم، وأكد الفصل الحادي عشر اعتراف المغرب بحق الملكية للأجانب[3]،

[1] زين العابدين العلوي، المغرب...، م س، ص 122.

[2] لطيفة سميرس، المعاهدة اللامتكافئة في القرن التاسع عشر المغرب–نموذجا ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد ابن عبدالله ،العدد العاشر 1989، ص 168– 169.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب...، م س، ص 169.

وأقر البند الخامس عشر وضعية المتجنسين، أما الفصل السابع عشر فقد أكد اعتراف المغرب بصفة" الدولة ذات الحظوة"، لجميع الدول الممثلة في المؤتمر[1].

وهكذا دونت اتفاقية مدريد قانون الحماية والتجنيس في فصولها الثماني عشر، دون أن يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه ويتمناه، وإنما كل ما كان يطلبه هو الوقوف عند حد المعاهدات والاتفاقيات وعدم تجاوزها أو تأويلها تأويلا لا يستند إلا على منطق القوة والتهديد[2]، وبذلك مهدت اتفاقية مدريد توقيع جل الاتفاقيات الممهدة لاحتلال المغرب.

3- تداعيـــــات الحمايـــــــة القنصليـــــة

لقد خلفت الحمايات القنصلية انعكاسات سلبية على السلطة المخزنية، كان من أبرزها التهرب من أداء واجبات المخزن، وهو ما قلص من سلطته وساهم في انهيار مداخيله، والتحكم في التجارة، وإدخال عادات جديدة أثرت سلبا على مكوناته التقليدية .

ففي البوادي كان سماسرة التجار الأوربيين يشترون المنتوجات الزراعية والماشية بعملة مزيفة أو طالها بطلان التداول النقدي، بالإضافة إلى خرق الأجانب لقوانين التجارة الداخلية فيما يتعلق بعدم شراء البضائع مباشرة من البادية، كالمواشي والحبوب والمواد الزراعية[3].

---

[1]لطيفة سميرس، المعاهدة اللامتكافئة في القرن التاسع عشر...، م. س، ص 169.

[2]عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية ...، م.س،ص 103.

[3] مديرية الوثائق الملكية: مراسلة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى محمد بركاش بتاريخ 13 ماي 1861م.

كما استغل الأوربيين نظام المخالطات الفلاحية أو تقديم القروض للفلاحين ، في الاستيلاء على الاراضي الزراعية وعلى متاع المستضعفين، أما في المدن حيث يستقر القناصل كان المحميون يرتكبون شتى المخالفات بما فيها التسلط على العقارات التي كانت في ملك الناس بل شمل الأمر التسلط حتى أملاك المخزن، ومن أمثلة ذلك " أن المسمى الحاج محمد بن الحسن المديوني ادعى في سنة 1888م أحقيته في امتلاك كثير من العقارات الممتدة في أحواز الدار البيضاء"[1]، وعلى الرغم من أنه لا يمتلك أية حجة تدعم ادعاءاته فقد تمكن بفضل الحماية القنصلية وحدها من السيطرة على تلك العقارات[2].

وبغية تحقيق المزيد من الأرباح سواء المشروعة أو غيرها، عمد المحميون إلى التوسط للمتعاملين معهم لدى القنصليات الأوربية، للحصول على بطاقة الحماية وتمتيعهم بها خصوصا في الجهات الغنية فلاحيا، وهذا ما نلمس جانبا منه مما كتبه قائد قبيلة أولاد بوزرارة الدكالية، المعطي بن المحجوب الزراوي إلى السلطان إذ قال: " ان بعض الأمناء المعينين عندنا وهو الطيب بن محمد اليكريني وابنه محمد، دخلوا في حماية بوبكر بن البشير الغنجاوي[3]، وتخالطُوا معهُ ولم يمتثل أحد من الأمناء عندنا للأمر الشريف بالإعلام به على

---

[1] خلوق عبد العزيز التمسماني، الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد1، يناير 1984، ص 28.

[2]خلوق عبد العزيز التمسماني، الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد1، يناير 1984، ص 28

[3] هو بوبكر بن الحاج البشير المعروف يالغنجاوي، وصفه الانجليز يكونينغهام" أنه كان معروفا من الأطلس إلى الريف ومن الصحراء إلى الصويرة، مبغوض او مهاب الجانب، لكنه كان يحظى بالاحترام، واشتغل الغنجاوي في خدمة المفوضية البريطانية في طنجة مدة ثلاثين سنة كانت بدايتها سنة 1873. للمزيد انظر : خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى صص 315- 326.

ذلك، وصار بوبكر المذكور يدخل في بني بكرين ويتعرض عليهم، وزاد خبالا في خبال وفسادا في فساد .كما كان تلبس لمولانا أيده الله في أمر لا يفعله إلا ذووُه، وهو أنه اشتغل عندهم ببغاية على وجه الفساد، أتى لها بظهير شريف بتوقير أهلها ومُحاشاتهم من الكلف المخزنية على أنهم أصهاره، والأمر بخلاف ذلك [...][1].

كما وصل الأمر بإحدى القبائل أنها رفضت أداء الضرائب بمجرد مرور القنصل البريطاني بأراضيها، فاعتبرت نفسها تحت حمايته، وهذا ما يوضحه النص التالي:"... إن دوارا من اخواننا المغيطن يقال لهم أولاد مسلم، هذه مدة مديدة مند مر عليهم باشدور الإنجليز وذبحوا عليه وأوصانا عليهم بالخير، فإذا بهم من دلك الوقت إلى الآن لم تجر عليهم الأحكام، ولم ينقادوا للخدمة بعدما كلمناهم مرارا فلم يمتثلوا..."[2].

كما كان التجار الكبار أكثر الأعيان تعاطيا للحماية القنصلية، ودخل بعضهم فيها من أجل حماية المصالح والثروات، سواء عن طواعية واختيار، أو اضطرارا إلى ذلك عندما تتعرض مصالحهم للتهديد من طرف محميين أو مجنسين أو مخالطين آخرين[3].

كما ادخل الرعايا الأجانب بعض عاداتهم المخالفة لثقافة وتقاليد المجتمع المغربي، فانتشرت المقاهي بالمدن، والتي كان يقدم فيها القهوة والشاي الذي انتشر استهلاكه بشكل

[1] زين العابدين العلوي، المغرب ...، م س، ص 123.

[2] الوثائق المجموعة الرابعة، م.س، ص 471.

[3] عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية العشرين 1830- 1912، منشورات جمعية رباط الفتح، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص 289- 290.

واسع جدا مما أدى إلى ارتفاع كميات استيراده[1]، في حين ظل استعمال القهوة محدودا داخل المجتمع المغربي مقارنة مع الشاي[2]، وكانت هذه المقاهي تستقبل في الغالب شريحة من الناس يتعاطون الكيف والحشيش، كما كانت تشغل الراقصات لإضفاء المرح من جهة، وجلب الزبناء من جهة تانية[3].

وهو ما دفع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بوصفها أنها :"مفسدة لأخلاق الناس.. ، وأصبحت هذه المقاهي تمتلئ بالمغاربة الذين يمضون فيها معظم أوقاتهم، بينما أصبحت المساجد خالية"[4]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل الفساد أيضا، انتشار ظاهرة شرب الخمر من طرف المغاربة، في الحانات التي أقامها الأجانب في المدن والموانئ المغربية، مما كان يتسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية.

ومن أجل الحد من انتشار الخمور داخل الأوساط المغربية ، عمل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن على تقليص الكميات المستوردة حسب حاجيات الأجانب، حتى لا

---

[1]Miége Jean louis, Le Maroc et l'Europe (1830 – 1894),Tome 2, Edition la Porte, Rabat, 1989.P 132.

[2]Mouliéres Auguste, Le Maroc inconnu ,Etude géographique et sociologique , Volume 2, Imprimerie D . Heintz, oran, Mars 1899.P594.

[3]Bernard Marius (1847-1911), Autour de la méditerranée, les cotes barbaresques, D'Alger A Tanger, paris.P 283.

[4] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أحد عماله محمد بن سعيد السلاوي مؤرخة بتاريخ 26سبتمبر 1866م.

تنتشر بين المغاربة ويتعرضون لضررها[1]، وطلب المخزن من بركاش أن يخبر رؤساء البعثات الدبلوماسية بهذا الأمر " ليكونوا فيها على بصيرة.."[2].

وقد تعددت مواقف القوى الأوربية من هذا الأمر، حيث وجدنا أن القنصل البريطاني بطنجة قد أعلن موافقته على قرار استيراد الخمر حسب الحاجة، بينما عارض القنصل الاسباني ذلك وأجاب بأنهم " .. يأتون به [الخمر] ويفعلون به ما شاءوا[3]، بل تطور الأمر إلى المتاجرة في مواد ممنوعة كالتبغ وممارسة تربية الخنزير، ولم يكتف الأجانب بذلك، بل تحايلوا للتهرب من دفع الرسوم الجمركية، بدعوى أن السلع هي خاصة بالقناصل ولاستهلاكهم الشخصي، كما أنهم امتنعوا عن كشف محتوياتها أمام المصالح الجمركية، ومخالفة القوانين الخاصة بتسليم لوائح البضائع التي تحملها السفن[4].

كما وصلت جرأة الأجانب إلى فتح مراكز للدعارة والفساد، واستغلال الحانات لهذا العرض، وفي هذا الصدد اشتكى عامل المخزن في الرباط السيد عبد السلام السويسي في مراسلة إلى السيد محمد بركاش، في شأن مستوطن اسباني وعميل له فتح حانة ومركز للرذيلة ، كما أشار العامل في هذه المراسلة إلى سخط الساكنة من هذا الفساد الذي يجاور

---

[1] " ..كنا تكلمنا في أمر الخمر قبل، وجددنا الكلام فيه. مع أنها حرام في ديننا، وبيعها حرام علينا ، ولهذا كنا قد كتبنا لكم في هذا الأمر، ثم أعدنا الكتب في شأنه.." الوثائق المجموعة الرابعة ، م.س، الوثيقة 542، ص 297.

[2] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش بتاريخ 27 آوت 1862م

[3] مديرية الوثائق الملكية بالرباط : رسلتان من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش، الأولى مؤرخة في 18 ديسمبر 1863م والثانية قي 16 اكتوبر 1865م.

[4] لطيفة بناني سيمرس، الموقف المغربي من تطور الاطماع الاوربية 1845- 1880، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، فاس، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 1882- 1983، ص 263.

منازلهم:".. إن هذا الحانوت فسدت لهم أولادهم بشرب الخمر وشرب سكار وخلطة الفساد .. وهذا الرجول [الرجل] يتعرض للنسوان الذي بجواره و يسومهم بالفساد.. ولازالت لم أجد سبيلا لنزع هذا الضرر العظيم عن البلاد.."[1].

وقد أدى تعاطي الخمر بين المغاربة إلى تفشي السرقات والفساد والسطو، بل بلغ تأثيرها أحيانا إلى حد ارتكاب عمليات القتل في حق عدد من الأجانب والمحميين فتقع مسؤولية كل ذلك على المخزن، وهو ما يوضحه السلطان الحسن الأول في مراسلته إلى نائبة محمد بركاش بطنجة : ".. وكل ما يقع بطنجة من سرقة واغتيال فمنشأه من اجتماع الفساد بها وإذا وقع شيء من ذلك لأحد من قبلهم يجعلون دركه على المخزن ولا يقبلون منه عذرا فيه.."[2].

وقد استفحلت أيضا ظاهرة تربية الخنازير ، التي لم تكن تخضع لأية مراقبة ، وكانت في البداية مقتصرة على بعض المدن ، تم امتدت إلى البوادي ، حيث تعمد الأجانب ترك قطعان الخنازير ترعى مع البقر والغنم، مما ترك أثارا سيئة على صحة المواطنين وأضرت بمزارعهم، وقد أصدر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن أوامره إلى محمد بركاش، بأن يتكلم بهذا الأمر مع نواب الدول الأجنبية ، ويبين لهم الأضرار التي يتعرض لها المسلمون

[1] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مرسلة من السيد عيد السلام السويسي إلى محمد بركاش بتاريخ 12 ربيع الثاني 1280ه.

[2] محمد الأمين البزاز، جوانب من الأعمال الاجتماعية..، م.س، ص 71.

من وجود هذه الخنازير، وطلب منهم بأن يحدوا من عددها ويضعوها في أماكن بعيدة عن الناس[1].

ونفد محمد بركاش الأمر السلطاني في رسالة إلى توماس ريد Thomas Reade نائب القنصل البريطاني بطنجة ، حيث أشار فيها أن عامة الناس في البادية والمدن قد اشتكوا للمخزن من ضرر الخنازير : " ... وشاع ضرره في أرضنا من اتخاد الحلوف [الخنزير] وتربيته وكثرته بين أظهر الناس حتى صار يرعى مع الغنم والبقر، ويفسد الارض ويعفنها، ويضر بأملاك الناس وأجنتها [بساتينها] وزروعها ولا تخفى عليكم إذايته[2]، وقد طرحت هذه المشكلة مرارا، بعد أن تكاثرت شكاوي الناس من أضرار الخنازير، لإيجاد تسوية لها ولكن دون أي نتيجة إيجابية، وذلك بسبب تعنت الأجانب ، واستخفافهم بالقوانين الشرعية، وبالعادات والتقاليد الاجتماعية، ووصل الأمر بالمغاربة إلى التهديد بقتل الخنازير، إذا لم يكف أصحابها النصارى أذاها عنهم[3].

[1] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش بتاريخ 26 افريل 1863م.

[2] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السيد محمد بركاش إلى توماس ريد بتاريخ 29 جوان 1863م.

[3] تركي عجلان الحارتي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى، مجلة كلية الآداب، العدد 6، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 1413ه، ص 114–115.

المبحـث الثانــي : المشاكـل التــي احدثتهـا تربيــة الخنزيــر

كان من بين العادات السيئة التي أحدثها الأجانب بالمغرب تربية الخنازير والتي لم تكن تخضع لأية مراقبة وتعيث فسادا في الأزقة، وترعى مع البقر والغنم وتضر بأجنة الناس وزروعهم ، ولم تكن تسلم من عفوناتها وأضرارها حتى مقابر المسلمين ، ففي مدينة الرباط مثلا كان بعض الأجانب قد احتلوا جزءا من ارض المجاورة لسور مقبرة العلو، وأحدثوا فيها بناء من خشب لمبيت الخنازير ، وكان من نتيجة ذلك أن وقع ضرر بالسور والمقابر، لأنها تحفر المقابر وتهدمها[1]، وقد خلفت تربية الخنزير بالمغرب عدة مشاكل مند عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859ـــــ1873) الذي حاول مرارا ايجاد تسوية له، بعد أن تكاثرت شكايات الناس من أضرار الخنازير، إلا أن تعنت الأوربيين واستخفافهم بقوانين البلاد وعاداتها، جعلت مساعي السلطان المذكور لا تسفر عن أي نتيجة عملية، فكان على خلفه السلطان المولى الحسن الأول أن يواجه هذا المشكل بكل حزم، وبناء على أوامره الصارمة ، تدخل محمد بن العربي الطريس لدى الدول الأجانب من أجل حسم هذا المشكل.

[1] عبد العزيز الخمليشي، مدينة الرباط في القرن التاسع عشر...، م.س، ص 335.

1-مدينـــــة العرائـــــش ومشاكـــــل تربيـــــة الخنزيـــــر بهـــــا

تعددت المشاكل التي تسبب فيها تربية الخنزير على حسب المناطق التي تواجد فيها وكانت اكثر المناطق المتضررة مدينة العرائش التي كانت من بين المدن الأولى التي عرفت انتشار واسعا لتربية الخنزير، ومن الملفت للنظر أن الجالية الاسبانية [1]، كانت من أبرز الجاليات التي نشطت في مجال تربية الخنزير بالمغرب ، وهذا ما تبرزه مجموعة من الوثائق .

حيث تنص الوثيقة 6 من المحفظة 42 على ما يلي:

الحمد لله وحده.

نايب السلطان ايده الله محبنا الفقيه السيد الحاج محمد الطريس السلام التام نسأل عنك كثيرا نطلب الله أن تكون بخير وعافية، وبعد وصلنا كتابك من تاريخ 28 ربيع 1 اخبرتنا فيه أن عامل العرائش اشتكى بالضرر الواقع من الخنازير الذين يتركونهم مطلوقين في العراصي وغير العراصي و المقابر وطلبت منا الكتب لخلايف المراسي الذين هم تحت احكامنا لينبهون على الرعية الذين هم نائبون عليهم بأن اذا يجدون الخنازير الذين يعملون ذلك الضرر فيضربونهم بالبارود، فقد وجهنا نسخة من كتابك لخلايف اكريت ابرتين والنبيرال والدانمارك والفلامنك وطلبنا منهم الاشهار لكتابكم والسلام في 19 يناير 1885 موافق 2 ربيع الثاني عام 1302.

[1] عبد العزيز سعود، تطوان خلال القرن التاسع عشر...، م.س، ص 166.

عن ادن منسطر بلير بوطنتي لسلطانة اكريت ابرتين وجزيرة الهند بإيالة مراكش ونايب خنزالا لدولة النيبريال والدنمارك والفلامنك.



يستفاد من الوثيقة الضرر الدي كان يلحقه الخنزير بأملاك الغير على الرغم من أن الاتفاق الذي كان اجراه السيد محمد بركاش مع نواب الأجناس فيما يخص السماح لهم بتربيته داخل المغرب لم يحترم خصوصا فيما يتعلق بجعل هذه الخنازير داخل مكان مسدود، لكن على ما يبدو أن القوى الأوربية كانت تحاول استغلال أي تغرة أو أي وضع من أجل إظهار قوتها وفرض المزيد من التنازلات المغربية لفائدتهم.

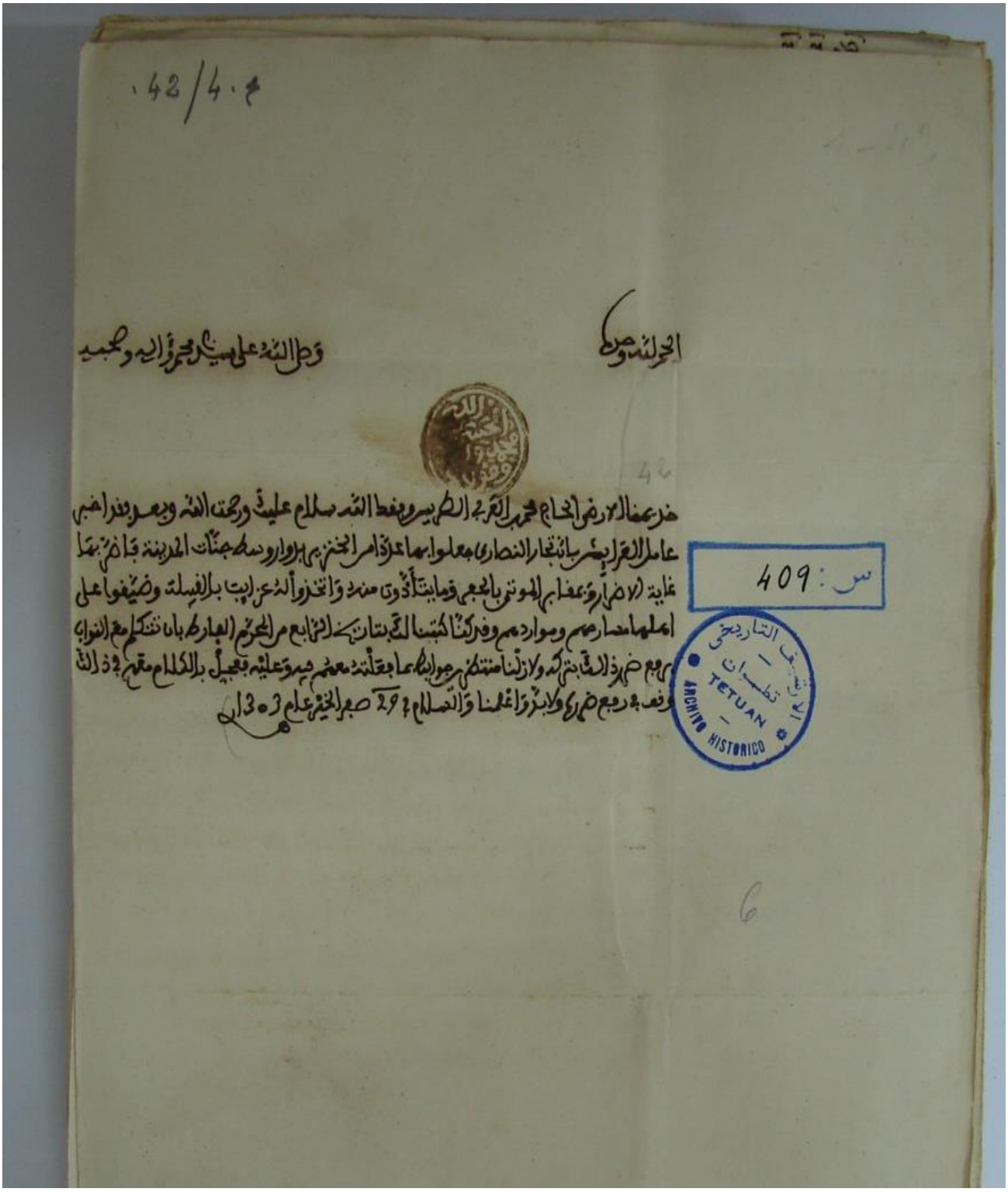
ومن الامور التي استفحلت أكثر وهو اقبال التجار وليس فقط الفلاحين على الاستثمار في هذا المجال، وذلك لما يدره هذا النشاط من أرباح طائلة خصوصا إذا ما علمنا أن الخنزير لا يعتمد في تغذيته على مواد مرتفعة الثمن بقدر ما يعتمد على الفضلات والقاذورات، هذا بالإضافة إلى النسبة العالية لتكاثره أزيد من 10 مواليد في السنة وهي نسبة عالية مقارنة مع المواشي الأخرى، وهو ما جعل التجار يقبلون عليه خصوصا أولئك الراغبين في الاثراء السريع غير مبالين بالأضرار التي يحدثها، وهذا ما توضحه الوثيقة[1] 42 من المحفظة 4 ونصها كالاتي:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد أخبرنا عامل العرائش بأن تجار النصارى جعلوا بها عددا من الخنزير بدوار وسط جنات المدينة فأضر بها غاية الاضرار وبمقابر الموتى بالحفر وما يتأذون

[1] محافظ تطوان.

منه واتخذوا له عزايب بالقبيلة وضيقوا على أهلها مسارحهم ومواردهم ، وقد كنا كتبنا لك بتاريخ الرابع من المحرم الفارط بأن تتكلم مع النواب لرفع ضرر ذلك بتركه، ولازلنا منتظرين جوابك بما فعلته معهم فيه، وعليه فعجل بالكلام معهم في ذلك وقف في رفع ضرره ولا بد واعلمنا والسلام في 29 صفر الخير عام 1303ه.



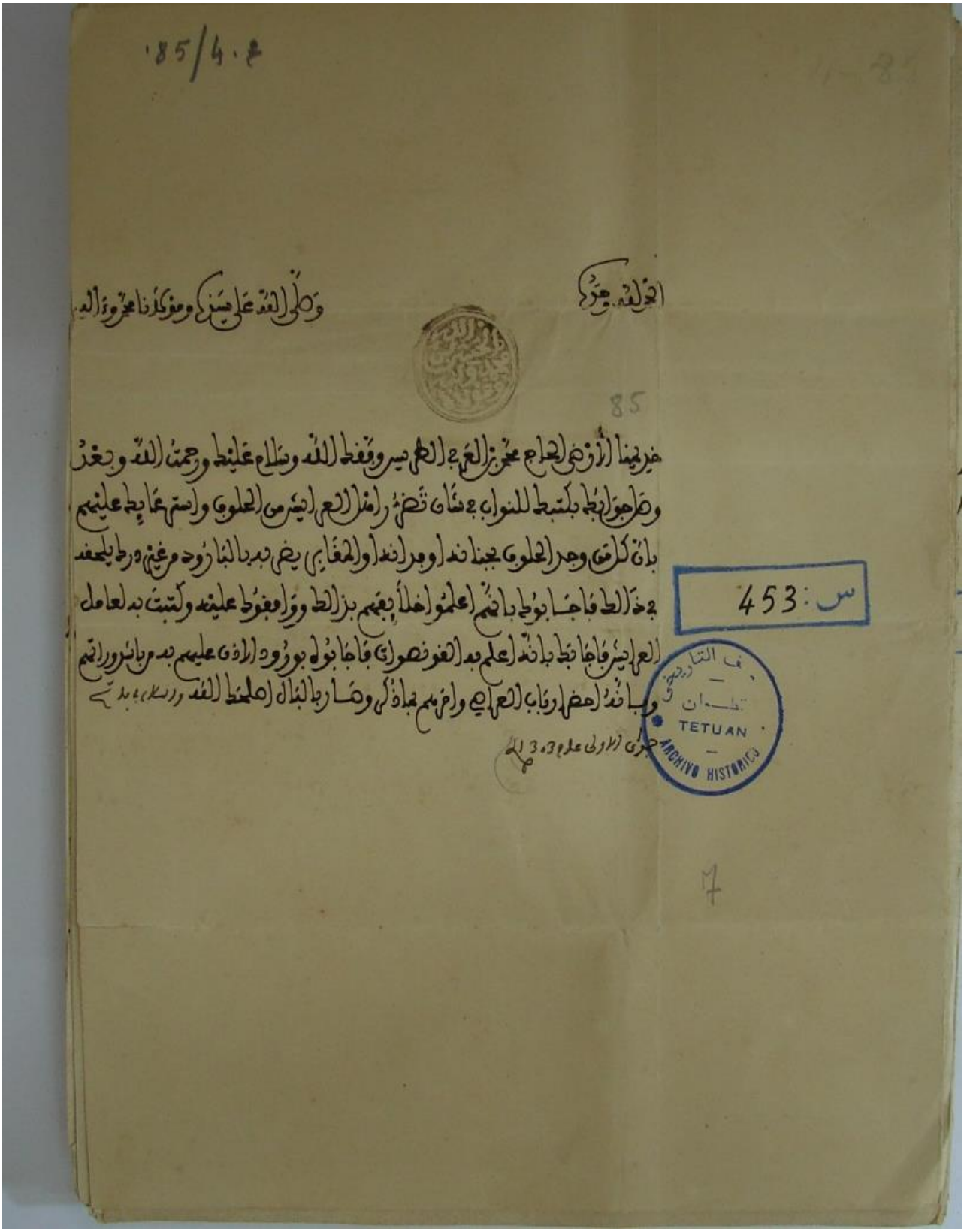
وأمام استفحال هذه الظاهرة وما تسببت فيه من مشاكل كان لابد من التأكيد على إحدى الشروط التي تضمنها الاتفاق المبرم بين السيد محمد بركاش ونواب الاجناس في وجوب قتل كل خنزير وجد في ارض غيره ، ولكن رغم هذا التجديد والتأكيد إلا أن الأمر كان

يلقى معارضة قوية من الاجناب للامتثال له، انطلاقا لمجموعة من الاعتبارات أهمها القوة التي أصبح يتعامل بها الاوربيين والتنازلات التي كان يجبر عليها المغرب تجنبا لأية مواجهة قد تكون غير محسوبة النتائج، لذلك وجدنا السيد محمد الطريس يوجه مراسلة إلى عامله في العرائش يخبره فيها بضرورة التواصل مع قناصل النواب المتواجدين هناك من أجل رفع الضرر، وهذا ما توضحه الوثيقة 85 من المحفظة 4[1]، ونصها كالتالي:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خديمنا الارضى الحاج مجمد بن العربي الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد وصل جوابك بكتبك للنواب في شأن تضرر أهل العرائش من الحلوف واسترعائك عليهم بأن كل من وجد الحلوف بجنانه أو فدانه أو المقابر يضربه بالبارود من غير درك يلحقه في ذلك فأجابوك بأنهم اعلموا خلائفهم بذلك ووافقوك عليه وكتبت به لعامل العرائش فأجابك بأنه أعلم به القنصوات فأجابوه بورود الاذن عليهم من باشدوراتهم وبأنه اخضر أرباب العراصي وامرهم بما ذكر وصار بالبال، اصلحك الله والسلام في فاتح جمادى الأولى عام 1303ه

[1] محافظ تطوان.



لكن بالرغم من المساعي التي كان يقوم بها السيد العربي الطريس وعامله على العرائش من أجل حصر أضرار هذا المشكل، إلا أن هذا الأمر يزداد أكثر تعقيدا

خصوصا، عندما أدى هجوم قطيع من الخنازير على أحد الأشخاص القادمين من وزان وهو ما أدى إلى وفاته، فخلف ذلك استياء كبيرا وسط العامة ، مما دفع بالسيد الطريس إلى مطالبة عامله بمسك تعهدات من قبل نواب الاجناس تسمح بقتل الخنزير إذا وجدت في أرض الغير دون تعويض سواء من قبل المواطنين المغاربة أو من قبل المخزن، وهدا ما تفصح عنه الوثيقة 99 من المحفظة 4[1] وفيما يلي نصها:

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد أخبر عامل العرائش بأن التجار بها لازالوا يتنافسون في اتخاد الحلوف ولحق الضرر الكثير منه للناس حتى أن بعض آل وزان ورد للعرائش بزيت وصابون يبيعه فلقي بطرف البلد قطعة من الخنزير فنفرت به بغلته ورمته فقضي عليه بسبب ذلك آلما الناس فتوقفوا فيما أجاب به النواب عن ذلك على يدك من ان من وجده بجنانه أو ارضه يضربه بالبارود وتأخروا عن ضربه به احتياطا مما عسى أن ينشأ عنه بينهم وبين أربابه من الحرج، وعليه فتكلم مع النواب بأن يأمرهم بترك اتخاده هناك وإلا فحوز منهم حطوط ايديهم مطبوعة بطوابعهم بأن من ألقاه بمحله يضربه بالبارود ولا يكون عليه درك في ذلك ولا على المخزن، ان وقع بينهم وبين أربابه شيء بسبب ذلك، ووجهها للعامل المذكور والسلام في 16 جمادى الأولى عام 1303ه.

[1] محافظ تطوان

99/4.ج

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله



خديما الارض الحاج محمد بن العربي الطريس وفقه الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد
فعراجعي عامل العرايش بان التجار يمتازون الوانيما فسوق الخناخ الحلوف والحوالف
الكبير عند الناس حتى ان بعض دال وزان ورد العرايش بزيتيا وكانوا يبعدوا فلغي
بحل ما البلد فطعد من الخنزير منهم تاجر بغلته وزقته فقضى عليه بسبب ذالك
واه الناس توقفوا عما اجاب به النواب عن الطاعلى شرط ان مروجرا بجنايته او
ارضيض بد بالبارود وتاخر واعرض بد بد احتياطا لما عسى ان تشاعشه
بينهم وتزاد بد من الحرج وعليه فتكلم مع النواب بان يامر وبهم بترك الخلاف
مناط والا بجن منهم خطوه ايديهم وطبوعة بطوابعهم بان من القبالة بجعله يضرب بد
بالبارود ولا يكون عليه ذرطاعة والطاعلى المخزن ان وقع بينهم وتزاد بد شاعشه
بسبب ذالك والطاوجهما للعامل المذكور والسلام في 6 اجمادى الاولى عام 1303

س: 467

دار الوثائق التاريخية — تطوان — TETUAN — ARCHIVO HISTORICO

10

ومن المفارقات الغريبة في هذه النازلة ، أن سلطات المخزن لم تحرك ساكنا في المطالبة بتعويض لفائدة عائلة السيد المتوفى من جراء سقوطه نتيجة هجوم الخنزير عليه، في مقابل ذلك وجدنا الأجانب قد بلغ بهم الحال إلى حد مطالبة المخزن بأداء غرامة كبيرة لامرأة أجهضت لرؤية أفعى، لأن المخزن لم يتخذ التدابير اللازمة لإبادة الحيوانات الضارة[1].

ومن الملاحظات المثيرة للانتباه من أجل حسم الاضرار التي كان يتسبب فيه الخنزير هي طبيعة المراسلات التي كانت تصدر من السيد محمد العربي الطريس والسيد العامل على العرائش موطن الداء أو بؤرة المشكل ، من أجل ايجاد تسوية ترضي الطرفين معا ــ المتضرر والمضر ــ رغم أنها كانت تأتي دائما في صالح الجانب المضر وكأنه هو صاحب السلطة والسيادة، والمواطن المغربي هو مجرد تابع لرغباته وأنشطته حتى ولو أدت إلى التضييق عليه في عيشه، لذلك توجب مراسلة السلطان من أجل التدخل، وهدا ما تفصح عنه مراسلة السيد التهامي الشلفي في الوثيقة 89 من المحفظة 73[2]:

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله

محبنا الأعز الأرضى نائب سيدنا نصره الله الحكيم السيد محمد بن العربي الطريس رعاك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا دام علاه أما بعد فقد كان مولانا دام علاه امرنا بالكلام مع قناصل بعض الأجناس الذين لهم الحلوف متخذا عندنا بالعرائش في

[1] فارس محمد خير، المسألة المغربية 1900- 1912، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961، ص 122.

[2] محافظ تطوان

رفع ضره عن أهل البلد وان امتنعوا نكتب لك لتباشر انه هنالك وذلك حيث بلغ علمه الشريف ان فيه الضرر الكبير عليهم وقد كنا كلمنا القناصل فلم نحصل على طايل فكتبنا لك وشرحنا لك القضية فأجبت بأن جميع ما يوجد هناك بالأجنة والمقابر يضرب بالبارود ، تم لتعلم أن ضرره غير مقصور على ما ذكر بل هو عام مثل الحفر في الطرقات ومجاري المياه ومحلات الرعي المعدات للسرحة فيها، ومما بين أعزه الله لما بلغه من الضرر لازال لم يرفع امرنا ان نحضر على ما قدمه من مباشرة القناصل وان منعوا نكتب لك به وعليه نحبك أن تجري في رفع ضرره العام والذي اتحذ الكثير منه هنا هو السبنيول واجبنا بالمعول عليه لتجيب به ، بارك الله فيك وعلى المحبة والسلام في 9 شوال عام 1306ه. أحمد بن التهامي الشلفي.

س:

89/23.2

الحوالة وهما — حال اسعد اليهما محمود (؟)

محبنا الامين الحاج ناصر بن ناصر ... الله الكريم الحاج محمد العربي ...
العربي سلمه الله وسلم عليك ورحمة الله عزيزي مولانا دام علاه
زاد بعد مغربنا قبل مولانا دام علاه الى ناصر الكلاوي مع مناسبة بعض
الاجناس الذي لهم الحلو متمنى اعزنا بالعافية وبعد فكما علم
البلد وارسلوا نكبت لك لتبادلهم الله هنالك وذلك حيث بلغ
علمه الكريم اي فيه الخير والكرم عليهم وعرفنا كلهنا القضايا
لم نحصل على كاتب مكتبتك الى وترجمنا الى العضية باجابت بما جمع
ما يوجد هنا في بالكاهنة والمقابل يجب بالبارود كثم لدفع
ان شر عنهم مقصور على ما ذكر بل سوى ما مثل الجمع الى الفواتيا
ومجاري المياه ومحلات الى عين المعدات للسعة مية وساين
اعزك الله لما بلغه الخير زال ثم بيوم اي نال فضل على ما
ترومه من مباشي القضايا وان صنعوا نكبت لك يجي وعليه خبط الجي
بجي وبعد فكما العافية والذي نحن الكم عنه هنا سوا المعمول واجبنا
بالمعمول عليه نجيب به بارك الله فيك وعلى الجميع والسلام
في شوال عام 1306 احمد بن السلام
التالي الكل امنه الله

1306 شوال 9
1889 يونيو 8

وفهم ذلك

ARCHIVO HISTORICO — TETUAN — ARCHIVO DEL PROTECTORADO

وفي جوابه عن مراسلة السيد التهامي الشلفي أمر السلطان نائبه السيد الحاج محمد بن العربي الطريس، بالتحدث مع نواب الأجناس من أجل الإقلاع عن تربية الخنزير لما يحدثه من اضرار، وهذا ما توضحه الوثيقة 134 من المحفظة 7[1] ونصها كالآتي:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد بلغنا أن النصارى بثغر العرائش اتخذوا عدد من الخنزير لتنميته وجعلوا له نوايا بباب المدينة وجناتها وفي ذلك من الضرر مالا يخفى مع تقدم الأمر بمنعهم من اتخاده وعليه فنأمرك أن تكلم نواب الاجناس في شأنه ليكفوا رعاياهم عن اتخاده ورفع ضرره والسلام في 28 شوال عام 1306ه.

[1] محافظ تطوان.

134/7.ع

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

134

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس وفقه الله وسلام عليك ورحمة
الله وبركاته أفاد بلغنا أن النصارى بنغير العرايش اتخذوا عدة أماكن للتخزين
لتنهيه وجعلوا له نوابل بباب المدينة وحفاتها وبذلك الكاس الشر ما
لا يخفى مع تقدم الزام بمنعهم من اتخاذه وعليه فبالحال تكلم نواب
الاجانب بكذا لينكتبوا ارعاياهم عن اتخاذه ورفع ذلك والسلام في ٢٠ من
شوال عام 1306

1005 : س

وزارة الشؤون الثقافية
TETUAN
ARCHIVO HISTÓRICO

2-الجاليـــــة البريطانيـــة ومشاكـــل تربيـــة الخنزيـــــر بطنجـــــة

سبق الاشارة إلى أن مدينة العرائش كانت من أبرز المدن التي عرفت انتشار نشاط تربية الخنزير من طرف الجالية الاسبانية المستقرة هناك، لكن هذا لا يقصي مدن ساحلية أخرى نذكر من بينها طنجة، و جالية أخرى ونخص بالذكر هنا الجالية البريطانية ،فرغم كون العلاقة المتينة التي جمعت بين المغرب ببريطانيا، إلى درجة اعتبرت صديقة للمغرب، لكن موقفها هذا يتغير في الوقت الذي تتعرض مصالح رعاياها لأي اعتداء، فتضغط على المخزن وتهدد بإحضار أساطيلها لدعم ممتثليها ، وتلزم المخزن بدفع التعويضات ومعاقبة المتسببين بالضرر، بل قد يصل الأمر إلى حد المطالبة بإقالة الموظفين المغاربة من مناصبهم، وغالبا ما كان المخزن يرضخ لكل مطالب القوى الأجنبية على حساب سيادته الوطنية[1].

كما تشهد الوثائق البريطانية على العديد من الأحداث والمطالب التي تقدمها المفوضيات في المدن الساحلية وأيضا الداخلية للمخزن، بغض النظر عن أي احتجاجات يقدمها أو وثائق قانونية تثبت صحة ردود أفعال عماله وقادته[2].

لكن مراوغة القنصل البريطاني لا تخفى في هذا المجال حيث نفى أن تكون الخنازير التي في ملكية جاليتهم هي المتسبب في الأضرار لأنها بشروطها والتي حددها القنصل في

---

[1] جرمان عياش، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1979، ص 126.

[2] خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، الشركة المغربية للنشر، الدار البيضاء، 1992، ص 57.

وجود من يحرسها ويرعاها، وهذا ما تفصح عنه الوثيقة 35 من المحفظة 43[1] ونصها كالآتي:

الحمد لله وحده

نايب السلطان أيده الله محبنا الفقيه الأجل السيد محمد الطريس السلام التام نسأل عنك كثيرا محبة أن تكون بخير وعافية وبعد فبوصول كتاب سيادتكم لنا بتاريخ 8 شعبان اعلمنا منسطرا بلرظوا شنتير من رعية اكريت ابريطن بأنه وقعت به شكاية في شأن حلاليفه التي له بالمنطرة قد أضروا باملاك جيرانه هناك أجاب مسطر شنتير المذكور بأنه إذا وقع ضرر لا يمكن أن يكون للحلاليف المنسوبة إليه لأنها عنده بسارحها واقفا معها جدا ، وعلى كل حال فقد أعلمناه والزمناه باشغالها كما هو المراد إن صدر الأمر لغيره من رعايا الأجناس بتقييد حلاليفها وعلى المحبة والسلام في 5 يونيو 1891 موافق 26 شوال عام 1308ه

عن اذن نائب سلطانة اكريت ابريطن بطنجة.

[1] محافظ تطوان.

35/43.2

1096

الحمد لله وحده

35

نائب الشلال ادام الله محبتنا الفخيمة الاجل الشهم الحاج محمد الكريم السلام التام نسئل عنكم كثيرا محبة ان تكونوا بخير وعافية وبعد فبوصول كتابكم المؤرخ تحالفنا تاريخ 8 شعبان اعلمنا مصر ايلم مواستقيل مديرية اكريت اريكن بانه وقف به شكاية وشاع حاليه انه له بالمنصرف فرضوا باملاطجيم انه ممنا اجاب مصر تستر المذكور بانه اذا وقع ضرر لا يمكن ان يكون الحمالية المنسوبة الله لانه عندي بسارحها رافعا معه جرا: وعلى كل حال مغرا علمنا له والزمناه باشغالها كما تمواراد ان صدر امر تغيير مرعاها الاجناس بتشغيل حالا بعد وعلى المحبة والسلام 5 يونيه 1891 موافق 26 شوال عام 1308

عن اذن نائب سلطانة اكريت اريكن بضجة

Herbert H. White

26 شوال 1308
5 يونيو 1891

5820 س
10

3-منطقـــة الغـــرب ومشاكـــــل تربيـــة الخنزيـــر بهـــا

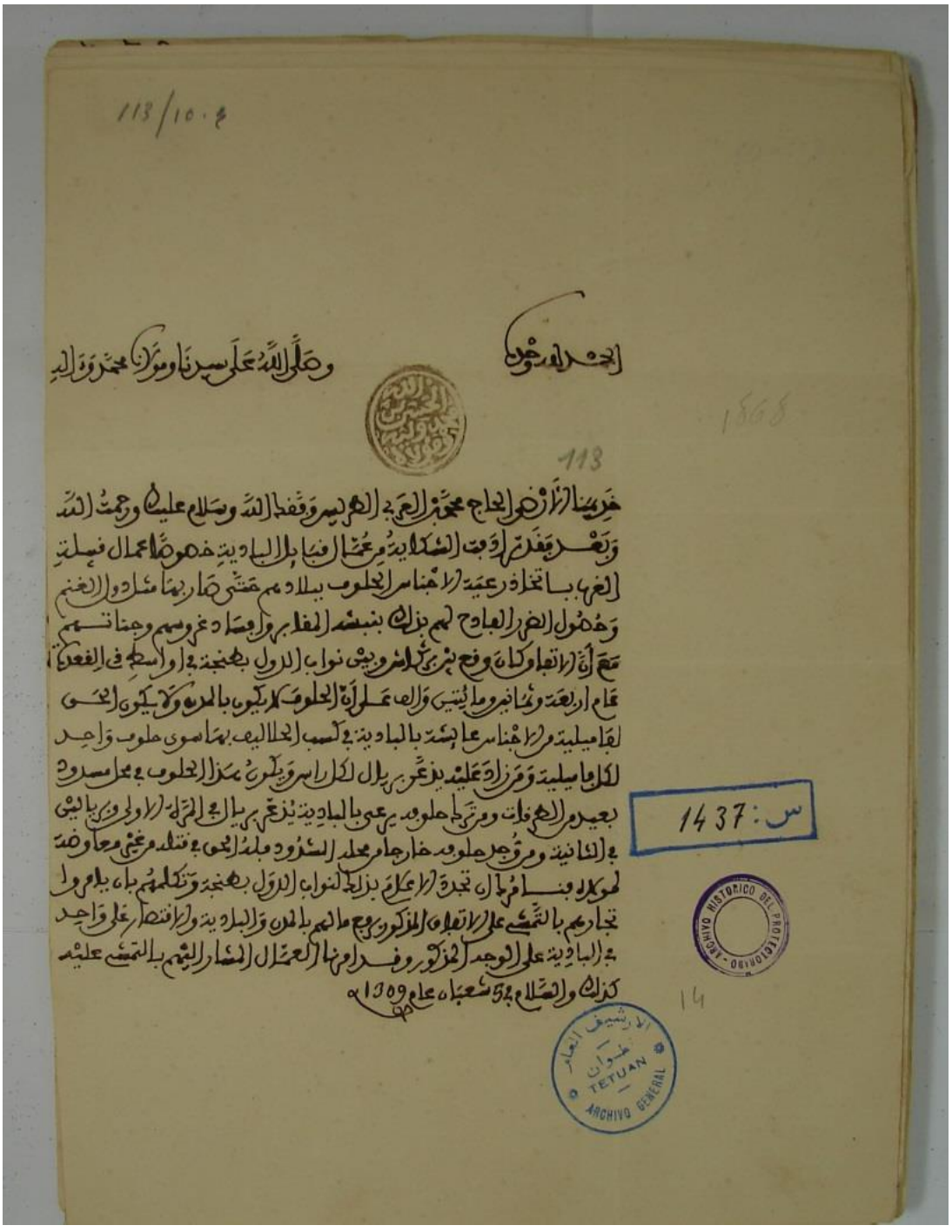
استمر تزايد الشكايات حول الأضرار التي كان يتسبب فيها الخنزير، دون التوصل إلى إجراء رادع، سوى التذكير بالاتفاق الدي كان قد تم بين السيد محمد بركاش ونواب الأجناس، حول مجموعة من البنود والمقتضيات التي كان السلطان يذكر بها نائبه السيد محمد بن العربي الطريس في كل مرة، حيث صار تربية الخنزير خصوصا في مناطق الغرب مثل تربية الأغنام والأبقار وهذا ما توضحه الوثيقة 113 من المحفظة 10[1] وفيما يلي نصها:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خديمنا الارضى الحاج محمد بن العربي الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد ترادفت الشكايات من عمال قبائل البادية خصوصا عمال قبيلة الغرب باتخاذ رعية الأجناس الحلوف ببلادهم حتى صار بها مثل دول الغنم وحصول الضرر الفادح لهم بذلك بنبشه المقابر وافساد غروسهم وجناتهم مع أن الاتفاق كان وقع بين بركاش وبين نواب الدول بطنجة في اواسط ذي القعدة عام أربعة وتمانين ومائتين وألف على أن الحلوف لا يكون بالمدن ولا يكون الحق لفاميلية من الأجناس عايشة بالبادية في كسب الحلاليف بها سوى حلوف واحد لكل فاميلية ومن زاد عليه يذعر بريال لكل راس ويكون هذا الحلوف في محل مسدود بعيد من الطرقات ومن ترك حلوفه يرعى بالبادية يذعر بريال في المرة الأولى وبريالين في الثانية ومن وجد حلوفه خارجا من محله المسدود فله الحق في قتله من غير

[1] محافظ تطوان.

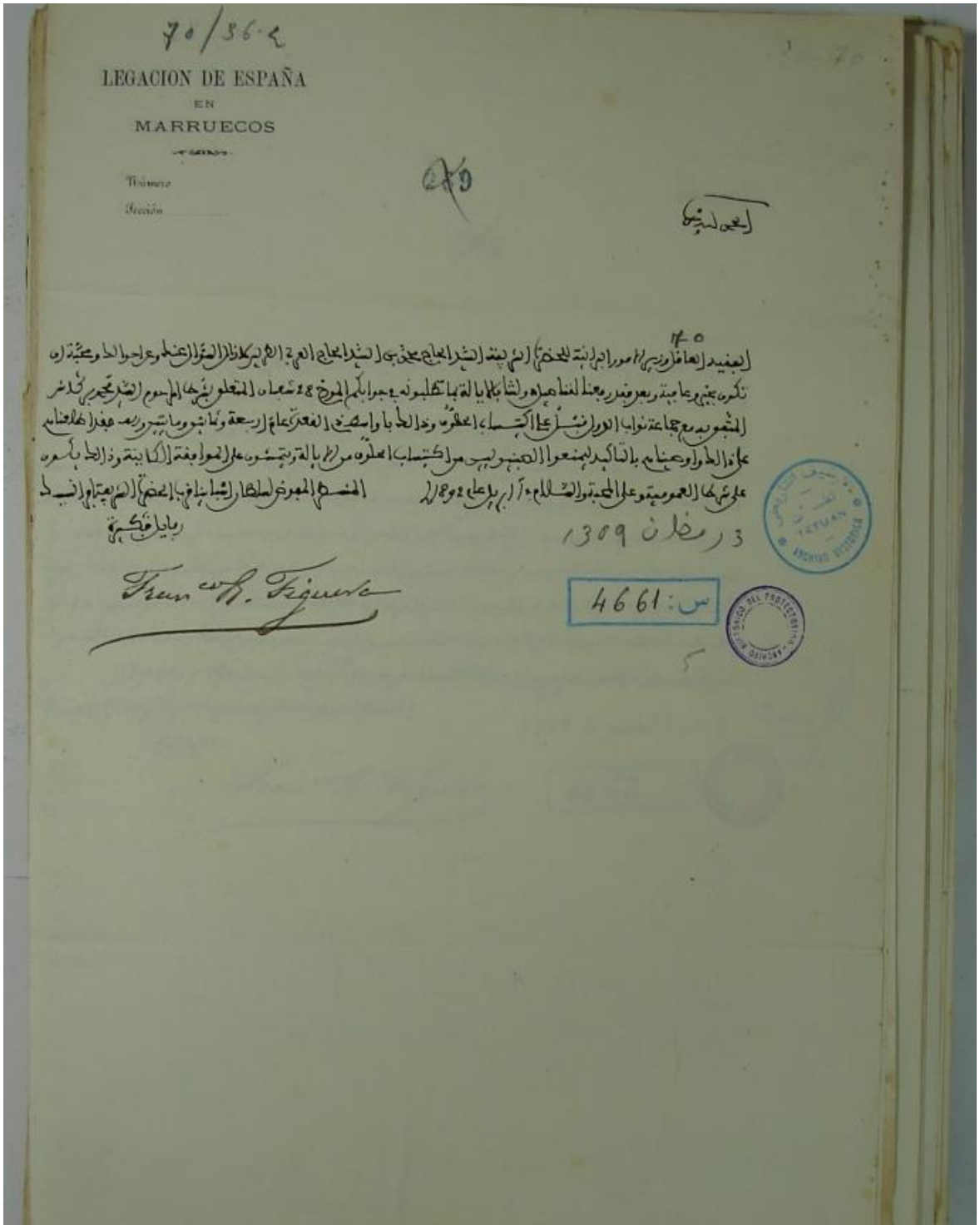
معاوضة لمولاه، فنأمرك أن تجدد الاعلام بذلك لنواب الدول بطنجة وتكلمهم بأن يأمروا تجارهم بالتمشي على الاتفاق المذكور مالهم بالمدن والبادية والاقتصار على واحد في البادية على الوجه المذكور وقد أمرنا العمال المشار إليهم بالتمشي عليه كذلك والسلام في 5 شعبان 1309ه.



وفي معرض جوابه عن مراسلة السيد الحاج محمد العربي الطريس أوضح قنصل اسبانيا السيد رفائيل فيكرة أنه أخبر بمحتوى المراسلة جميع نوابه المتواجدين في الإيالة وكذا ما كان من شرط المرحوم محمد بركاش فيما يخص تربية الخنزير، مع الإشارة إلى أنه أبدى نوع من التحفظ بدعوى أن يعمم هذا الشرط على جميع الأجانب المتواجدين بالمغرب، وهذا ما توضحه الوثيقة 70 من المحفظة 36[1] وفيما يلي نصها:

الفقيه العاقل وزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة السيد الحاج محمد بن السيد الحاج العربي الطريس لازال السؤال عنك وعن أحوالك ومحبة أن تكون بخير وعافية وبعد فقد رفعنا لقناصل دولتنا بالايالة بما تطلبونه في جوابكم المؤرخ 28 شعبان المتعلق بشرط المرحوم السيد محمد بن بركاش المتفق به مع جماعة نواب الدول قبل على اكتساب الحلوف وذلك بأواسط ذي القعدة عام أربعة وتمانين ومائتين وألف فقد اطلعناهم على ذلك وأوصيناهم بالتأكيد ليمنعوا الصبنيولين من اكتساب الحلوف من الايالة ويتمشون على الموافقة الكائنة وذلك يكون على شرط العمومية وعلى المحبة والسلام في ابريل 1892/ 3 رمضان 1309ه. المنسطر المفوض لسلطان اسبانيا قرب الحضرة الشريفة افرانسيك رفايل فيكرة.

[1] محافظ تطوان.



سبق الذكر أن الجالية الاسبانية كان لها نصيب حصة الأسد فيما يخص تربية الخنزير والمشاكل الذي أحدثتها، ولم يتوقف الأمر على تربية الخنزير فقط بل كان سماسرة التجار

الاسبان يقومون بشراء المنتجات الزراعية و المواشي بعملة مزيفة أو باطلة الرواج[1]، بالإضافة إلى تزييف العملة وتزويرها، حيث ثم إلقاء القبض على بعض المزورين الإسبان بطنجة سنة 1900م[2]، ولم يقصر الأمر على مدينة طنجة بل امتد رواج العملة المزيفة حتى في مدينة الدار البيضاء، وفيما يلي نص المراسلة: "..ولا يخفى ما يترتب على تمكن رواجها وانتشارها بهذه الايالة [الدار البيضاء] من الأضرار الكبيرة التي منها تراكم دخولها للمغرب وإخراج السكة الفضية بها منه لما عندهم فيه من الربح الطائل إلى غير ذلك من وجوه الضرر .. فنأمرك أن تبادر في تدارك رتق هذا الخرق.."[3].

4-الجاليـــــة الالمانيـــــــة ومشاكـــــل تربيـــــة الخنزيـــــــر

تعتبر المانيا من بين الدول التي لم تلتحق بالركب الامبريالي بالمغرب إلا مؤخرا، أي بعد سبعينيات القرن التاسع عشر، فقد تمكنت من الحصول على مكانة متميزة لها بالمغرب مند تسعينيات القرن التاسع عشر ، وذلك بعد تمكنها من توقيع المعاهدة التجارية سنة 1890[4]، فأصبح السلطان لا يستغني عن استشارة وزيرها المفوض بطنجة[5]، لكن سرعان ما تغيرت هذه الصداقة الجرمانية المغربية، بعدما تعرض عدد من المستوطنين الألمان لعمليات النهب والقتل خلال سنوات 1894 ـــــ 1896، على الرغم من أن المتسبب

---

[1] عبد العزيز التمسماني خلوق، الظروف..، م.س، ص 28.

[2] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السلطان المولى عبد العزيز محمد الطريس مؤرخة في 22 جوان 1900.

[3] مديرية الوثائق الملكية بالرباط: مراسلة من السلطان المولى عبد العزيز إلى عامله بطنجة مؤرخة بتاريخ 12 ماي 1901.

[4] بمقتضى هذه المعاهدة حصلت المانيا على العديد من الامتيازات ، فقامت ببناء قلعة عسكرية بالرباط، بالإضافة إلى حصولها على صفقة توريد بنادق المانية الصنع من نوع كروب (Krupp).

[5] محمد خير فارس، بسمارك و المغرب، التاريخ العربي، العدد 8، الرباط، 1998، ص 131.

في كل هذه الاعتداءات كانت بسبب خرق الأجانب لقوانين الأمن التي فرضها المخزن ، وهو ما كان يفرض تدخل المفوض الألماني بطنجة الكونت كريستيان طاطنباخ (Conte.Ch.Tattenbach) ، الذي لم يكن يتوانى في المطالبة بالتعويضات المالية أو التهديد بالبوارج الحربية، ونستحضر هنا قضية مقتل أحد التجار الألمان في الدار البيضاء، حيث طالب المفوض الألماني بإقالة قائد الدار البيضاء من منصبه، ودفع التعويضات المالية بعدما تم إلقاء القبض على المتهمين[1]، ومن أجل توطيد وترسيخ وجودها حاولت المانيا جاهدة أن تظهر بمظهر الصديقة المحبة المستعدة لتقديم المساعدة، وأنها تحترم القوانين السائدة في البلد وخصوصا فيما يتعلق بالاتفاق الذي يخص تربية الخنزير، وهذا ما تجسده المراسلة التي بعثها السيد طاطنباخ إلى السيد محمد العربي الطريس، وهي مدرجة ضمن محافظ تطوان[2]، ونصها كالآتي:

الحمد لله وحده

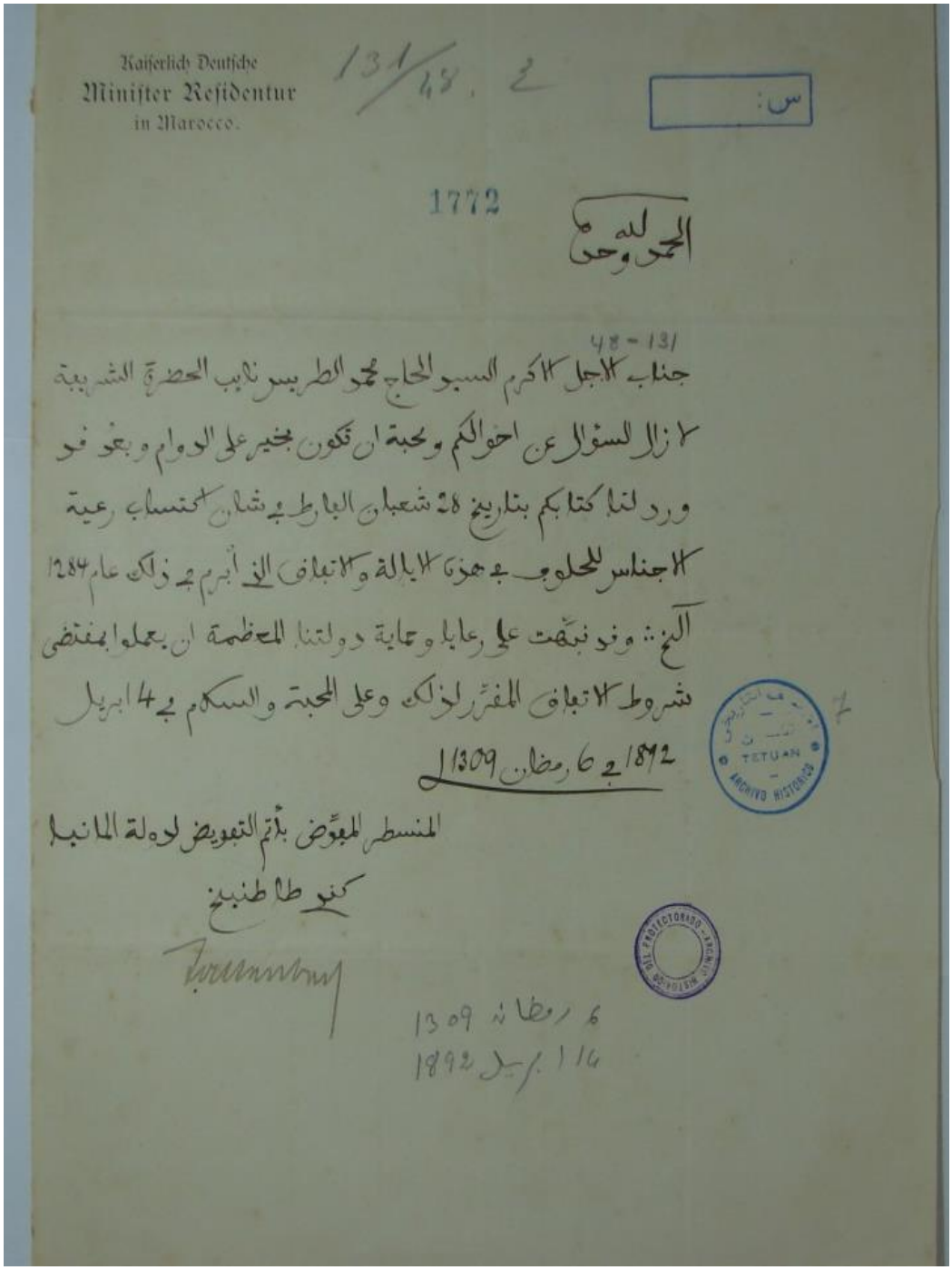
جناب الأجل الأكرم السيد الحاج محمد الطريس نايب الحضرة الشريفة لازال السؤال عن احوالكم ومحبة أن تكون بخير على الدوام وبعد فقد ورد لنا كتابكم بتاريخ 28 شعبان الفارط في شأن اكتساب رعية الأجناس للحلوف في هذه الايالة والاتفاق الذي ابرم في دلك عام 1284 إلخ .. وقد نبهت على رعايا وحماية دولتنا المعظمة أن يعملوا بمقتضى شروط

[1] الوثائق ، المجموعة التاسعة، الوثيقة عدد 1045، ص 145.

[2] محافظ تطوان ، المحفظة 48، الوثيقة 131.

الاتفاق المقرر لذلك. وعلى المحبة والسلام في 14 أبريل 1892 في 6 رمضان 1309ه

المنسطر المفوض بأتم التفويض لدولة المانيا كوطاطنبخ[1].


Kaiserlich Deutsche
Minister Residentur
in Marocco.

131/48. 2

س:

1772

الحمد لله وحده

48 - 131

جناب الاجل الاكرم السيد الحاج محمد الطريس نايب الحضرة الشريفة

لا زال السؤال عن احوالكم ومحبة ان تكون بخير على الدوام وبعد فقد

ورد لنا كتابكم بتاريخ 28 شعبان الفارط بشان اكتساب رعية

الاجناس للمحلوف به هذه الايالة والاتفاق الذي أبرم في ذلك عام 1284

الخ: ونود نبهت على رعايا وحماية دولتنا المعظمة ان يعملوا بمقتضى

شروط الاتفاق المقرر لذلك وعلى المحبة والسلام في 4 ابريل

1892 في 6 رمضان 1309

المنسطر المفوض بأتم التفويض لدولة المانيا

كوطاطنبخ

TETUAN
ARCHIVO HISTÓRICO

PROTECTORADO ARCHIVO HISTÓRICO

6 رمضان 1309
14 ابريل 1892

[1] الكونت طاطنبخ Conte.Ch.Tattenbach تم تعينه سفيرا بالمغرب سنة 1888م، بعدما كان يشغل منصب الكاتب الاول بسفارة المانيا بمدريد، كما مثل بلاده في مؤتمر الجزيرة الخضراء (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية، الجزء الثاني، م س ، ص 450).

5-فرنســـــا وتربيـــــة الخنزيـــــــر بالمغـــــــــرب

إن المراسلات المسترسلة التي كان يوجها السيد محمد العربي الطريس إلى مختلف نواب الأجناس، من أجل العمل على احترام وتطبيق الاتفاق المنعقد سالفا مع نائب السلطان محمد بركاش حول تربية الخنزير، لم يمنع فرنسا التي كانت تمهد الطريق حول الوصاية على المغرب من تنبيه المخزن على وجوب وجود اتفاق كلي أو اجماع كلي حول تطبيق مضامين هذا الاتفاق ، لأنه كما لاحظنا من خلال المراسلات أن بعض الدول كانت تحاول ضرب الحائط بهذا الاتفاق نخص بالذكر هنا اسبانيا وهناك من كان يحاول إظهار الامتثال للأوامر والمقررات مثل بريطانيا وألمانيا، لذلك فإن فرنسا كانت تحاول تعميم الإجراء على جميع الأجانب بدعوى أنها لا يمكنها إلزام جاليتها بمضمون القانون في حين تبقى الجاليات الأخرى في شرود منه أو عنه، وهذا ما تفصح عنه المراسلة التالية الوثيقة 142 من المحفظة 38[1]:

الحمد لله وحده

المحب الأود الأرضى الفقيه النبيه النائب المعظم المحترم السيد الحاج محمد الطريس رعاك الله ولازال السؤال عنك ومحبة أن تكون بخير دائما وبعد قد وصلني كتابك الذي تعلمني فيه بأن الحضرة الشريفة أعزها الله امرت عمالها بالتمشي على القانون المرتب في طنجة بين المرحوم السيد محمد بركاش ونواب الدول المحبين في شأن الحلاليف لهم من تكاثرهم ومن عدم العسة عليهم ازداد جدا الضرر لفلاحة هذه الايالة فبموجب المحبة الكائنة

[1] محافظ تطوان.

بين الدولتين ومراعاة للحق وللعدل بالفرحة نقف مع الحضرة الشريفة في ذلك لكن بشرط أن كافة النواب الأجنبين يسلكون مسلكي في ذلك لأنه إذا لم يتفقوا جميعا معي لا يمكنني نلزم على رعيتي قانونا لا يتبعونه رعية الأجناس، فسأكتب لنوابنا بالمراسي وخصوصا لنائبنا في العرائش محل تكاثر الضرر المذكور بالتمشي على القاعدة التي ذكرناها هنا أعلاه، ودمتم بخير وعلى المحبة والسلام في 7 رمضان عام 1309/ 5 أبريل 1892. محبكم النائب الاول القائم مقام الباشدور الفرنصيص سوار[1].

[1] ف. سوار F. Souhartكان كاتبا للمفوضية بطنجة ، ولكنه كان النائب الأول القائم مقام الباشدور الفرنسي سنة 1891م.(مصطفى بوشعراء، الجزء الثاني، م س، ص 617).

143/38-2

LÉGATION
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

Tanger, le

446

الحمد لله

172

الحبيب الأود الأرضى الفقيه النبيه أنجلاء المفخم المحترم الخير الحاج محمد الكريس
وفقه الله وكان الله عونه وحفظه ان تكون بخير وعافية وصل فلوطة كتابك التي
تعلمني فيه بان الحق الشريفة اعز نصره الله اوقفها على ما بنى على الفاضي المرتب
في كتبة بيت المرحوم الخير محمد بن الشاوي وتوابه الدور الحبيس في قبان الحلايف
نعم من تكلم بهم ومن على العقبة عليهم ازداد حرا الفهر لعلاقة هذه الايالة
بموجب المحبة الاكيدة بين الدولتين ومراعاة الحق والعدل بالعرضة نقف
مع الحق الشريفة في ذلك لاكن يشترط ان كافة النواب الاجنبيين يعملون
مثل ذلك في ذاتهم لانه اذا لم يتفقوا جميعا مع كل المكنة تلزم على رعيتنا فلا نزال
لا نتبعونه رعية الاجانب وجميع اكتب لنوابنا بالمراد وخصوط لنا بينا
في العرايش محل تكلم الفهر المذكور بالتمشي على الفاضي الذي ذكرنا وصلت
اعلاه ودمتم لخير وعلى المحبة والصفا في 7 رمضان عام 1309

1892 ابريل 15

حبكم الصاحب الاول الصديق مقام البشاشة والغرض صوان

LÉGATION DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE AU MAROC

س: 5174

TETUAN
ARCHIVO HISTÓRICO

استرسالا في المراسلات كان هناك دائما وجوب التأكيد على الاتفاق الاساس والمؤطر لهذا النشاط من اجل التخفيف من الاضرار، وفيما يلي نص الوثيقة 65 من المحفظة 43[1]:

الحمد لله وحده

نايب المقام العالي بالله محبنا الفقيه الأجل السيد الحاج محمد الطريس السلام التام نسأل عنك كثيرا محبة أن تكون بخير دائما، أما بعد فجوابا عن كتاب سيادتكم المؤرخ بالثامن والعشرين من شهر شعبان في شأن اكتساب أهل اوربة الحلاليف بهذه الايالة فيصلكم طي هذا ترجمة من القوانين التي جعلت في شأن ذلك وقد استحسنها وزير الأمور البرانية لدولتنا وعليه فالعمل جار عليها الآن على ما هو تحت حكم اكريت ابريطن لتكون من ذلك على بال وعلى المحبة والسلام في 14 ابريل 1892 موافق 17 رمضان عام 1309ه.

منسطر بلير بوطنتير[2] لسلطانة اكريت ابريطن والنيريز الهند بايالة مراكش.

[1] محافظ تطوان.

[2] هو جيمس ده فيم ده J.de Vismes de Ponthieu كان سنة 1890م ترجمانا ونائبا قنصليا، لكن أعضاء السلك الدبلوماسي كان يعتبرونه موظفا خاملا ومغفلا (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية، الجزء الثاني، م س، ص 505).

64/43 .2

5850

الحوالة وجرك

1133

نأيد المقام العالي بالله محبنا العفيف راجل البشر الحاج محمد الطريس السلام الشافي نسقل عندك بشرا
محبة اه تكون بخير وافيا اما بعد مجيوا باعرف كتاب سيادتكم المؤرخ بالثامن والعشرين من شهر
شعبان بشأن انتساب اهل اروبة الحاليب بهذه الايالة فيصلكم على مزاتي جملة الفوايش
التي جعلناها بشأنه لهم وقد استحسنها وزير الامور البرانية لدولتنا وعليه جار العمل جار
عليكم الامان على موجب حكم الأجنبي ابن بطن لتكون وذلك على بالا وعلى المحبة والسلام
في 14 ابريل عام 1892 موافق 17 رمضان عام 1309

منسلم لبريد وطنجير لسلطانة الأجنبي ابن بطن وابن بزا السفر بايالة واكثر

17 رمضان 1309
14 ابريل 1892

الفصل الثالث: تربية الخنزير بين جدلية القبول والرفض

أمام استفحال المشاكل التي كان يتسبب فيها الخنزير، كان لابد من تدخل حازم من أجل إيقاف ضرره، لذلك سوف يصدر السلطان قرار بالمنع من تربية الخنزير، لكن قرار المنع هذا كان غير دي جدوى إن صح القول، وخصوصا أمام تحايل مجموع من نواب الأجناس، بدعوى انكار وجود هذا القطيع الحيواني ضمن مواشيهم، أو غيرها من وسائل الانكار التي كان يسلكها وهذا ما تفصح عنه مجموعة من المراسلات المخزنية.

المبحث الأول: رد فعل المخزن اتجاه تربية الخنزير.

1- تربيـــــة الخنزيـــــر وقـــــرار المنـــــــع.

لم تثمر جهود السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في مواجهة مشكلة تربية الخنزير عن أية نتيجة تذكر، واستفحل أمرها أكثر في عهد ابنه السلطان الحسن الأول، وخاصة في المرحلة الموالية لمؤتمر مدريد، حيث تزايد تعنت المفوضيات والقنصليات الأجنبية، وتمادت في استخفافها بقوانين البلاد وعاداتها، وهو ما ألحق أضرار جسيمة بالساكنة المغربية، مما دفع السلطان المولى الحسن الأول إلى منع تربية الخنزير بالمغرب والتشديد على ذلك، عبر مجموعة من المراسلات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أولها الوثيقة 588 [1]، وهي عبارة عن رسالة من عامل الدار البيضاء السيد محمد بن ادريس الجراري[2] إلى وزير الخارجية السيد محمد بركاش ونصها كالآتي:

[1] الوثائق، المجموعة الرابعة، المطبعة الملكية، الرباط، 1977، ص 415 - 417.

[2] عين محمد بن ادريس الجراري واليا على الدار البيضاء سنة 1862، غير أنه أعفي منها وتم تعينه واليا على الجديدة سنة 1876، وقد وصفه الناصري بقوله أنه كان أمثل عمال السلطان، وأعقلهم وأرجحهم وأنصحهم، وقد استعمله الملوك الثلاثة المولى عبد الرحمان وابنه المولى سيدي محمد وابنه الحسن الأول، فظهرت كفايته ونصيحته وحمدت سيرته وولايته (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية، الجزءان الثاني والثالث، ص 804 – 971).

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم

محبنا الأعز الامجد، ونائب مولانا الوجيه الاجل الأسعد، سيدي محمد بركاش، حفظك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله وبركاته بوجود مولانا أيده الله ونصره.

وبعد فليكن في كريم علم سيادتكم أعزكم الله أنه قد ورد علينا كتاب شريف من مولانا أعزه الله من أنه قد بلغه أن بعض النصارى هنا عادوا لاتخاذ الخنازير واذاية الناس بها مع تقدم الاسترعاء عليهم في ذلك ونهيهم عنها، وأن من عثر عليها بعد يقتلها، وامرني سيدنا أيده الله بالقيام على ساق الجد في حسم مادة فسادها، وقتل ما عثرنا عليه منها، لأن السكوت على ما فيه خرق القوانين لا يأتي بخير، لا سيما في مثل هذا.

وقد وجدت عندي كتابا في شأن الخنزير كان ورد علي من سيادتكم عام خمسة وثمانين بالقوانين التي جعلت له بطنجة، وكنت استرعيت عليهم في ذلك التاريخ، وقد كتبت الآن لجميع القناصل، وجددت لهم الاسترعاء به، وقبل هذا لم يكن عندي علم به عند احد، ولما ورد علي الكتاب الشريف وبحث فيه اخبرت انه عند بعض النصارى، اثنين من جنس الصبنيول عند احدهما ما يزيد على الثلاثين، وعند الآخر ما يزيد على العشرة، وعند نصراني فرنصيص نحو الاثنين، وعند قونصو النجليز نحو الثلاثة، فقلت لهم انه قد وقع الكلام عليه من جانب المخزن فلا بد من اتباع القوانين المشروطة فيه ورفع ضرره كيفما امكن، اما بالذبح أو بغيره، وقد أجابني البعض من القناصل بأنه متوقف على الاذن من كبيره في ذلك، ولكن يعمل جهده لتبقى الأمور طيبة، والقاعدة في ذلك غير خافية عليك،

وقد وجهت أجوبتهم بعيانها لسيدنا الفقيه الحاجب ليطالع بها العلم الشريف اسماه الله، وأشرت عليه ليطالعك بها أيضا، ولما كنت كتبت لعمال الزيايدة في شأن قضية غنم الصبنيولي والنجليزي كتبوا إلي لتسترعي على الاقناص يتكلمون مع تجارهم ان كانت لهم ماشية أو غيرها ببلادهم فيأمروا أصحابهم ينقلونها من بلادهم مخافة ادعائهم بمثل ذلك الخ وقد كتبت لهم في ذلك فأجابني بعضهم في تلك الأجوبة مع أجوبة الخنزير، وبعضهم أجاب عن القضية بالخصوص، وأعلمت سيادتك بذلك لتكون على بال، ونظركم أوسع، وعلى محبتكم طالبا صالح ادعيتكم والسلام.

في 15 صفر الخير عام 1293ه. محمد بن ادريس الجراري لطف الله به.

كما توضح الوثيقة 14 من المحفظة 36[1] قرار المنع الصادر من السلطان ونصها كما يلي:

الحمد لله وحده

الفقيه العاقل نائب وزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة السيد الحاج محمد بن العربي الطريس لازال السؤال عنكم نطلب الله تكونوا بخير وعافية وبعد جوابا لكتابكم تاريخ 11 جمادى الأول عام 1303 نعلمكم أنه بتاريخه هذا كتبنا لخلايفنا ما سيأتي ذكره أعلم أن تربية الحلاليف ممنوعة بهذه الايالة بموافقة جميع نواب الأجناس تحت طلب مخزن مراكشة مند سنة 1877 وعليه أخبر بذلك رعية الصبنيول واعلمهم بأن ولات مراكش لها أن تقتل

[1] محافظ تطوان.

كل حلوف وجدته خارجا عن مسكن الصبنوليين أو ملكهم، ونحن لا نقبل شكاية ولا طلب منهم حيث الولاة المذكورة وفت بما أخبرت به لنواب الأجناس، وعلى المحبة الثابتة والسلام في 18 ابريل سنة 1886/ 14 جمادى 1303.

المنسطر المفوض لحضرة سلطانة اسبانيا قرب الحضرة الشريفة خسي ديزد دي كسليو[1].

[1] خوسي ديوسدادو اي كاستيو José Diosdado y Castillo الذي كان أحد معيني ميري اي كولوم، مند 1871م وظل بطنجة حتى عين سفيرا بالسويد سنة 1889م (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الثاني، م س، ص 553).

LEGACION
DE
ESPAÑA
EN
MARRUECOS.

14/36 ٤

٢٨٢

الحمد لله وحده

١٧

المعتمد العام ناظر وزير الامور البرانية لحضرة الشريفة السيد الحاج محمد العربي الطريس لازال
الحول عليكم نطلب الله تكونوا بخير وعافية وبعد جوابنا لكتابكم تاريخ ١٢ جمادى الاول
عام ١٣٠٣ نخلمكم انه بتاريخه هذا كتبنا لخالا يعنا ما صيانة ذكره اعلم ان تربية الحلالب
ممنوعة بجزء الايالة بموافقة جميع نواب الاجناس تحت طلب غرامة اكثة منذ سنة ١٢٧٦
وعليه انجبر الكل رعية الصنيول واعلمهم بان والتا م اكثة لها ان تقتل كل حلوف
وجرته خارجا عن مسكنة الصنيوليت او ملكهم ونحن لا نقبل شكاية ولا طلب منهم
حيث الوالات المذكورة وفت بما انجبرت به نواب الاجناس وعلى المحبة السلامة والصلام

في ١٨ ابريل سنة 1886 الموافق ١٤ جمادى الاول 1303

المنهم المفوض لحضرة سلطانة اسبانيا قرب الحضرة الشريفة

خوسي دي ريزادو وكاستيليو

Jose Ricidado
y Castillo

4604 : س

٩

غير ان قرار المنع هذا، والذي اتخذه السلطان الحسن الأول مند 1877 عرف نوع من المد والجزر، بل الأكثر من ذلك عدم التطبيق والالتزام به، وخاصة في المرحلة الموالية لمؤتمر مدريد، حيث تزايد تعنت المفوضيات والقنصليات الأجنبية، وتمادت في استخفافها بقوانين البلاد وعاداتها.

وبعد عدة محاولات من النائب السلطاني محمد الطريس لإقناع القناصل الأجانب بإيجاد حل لهذا الأمر ، أصدر هؤلاء سنة 1894م قانونا خاص ينص على منع تربية الخنازير داخل المدن، وحصرها داخل الحظائر في البادية[1]، ولم يكن ضرر هذه الحيوانات على سكان البادية ، أقل فداحة من تضرر سكان المدن، إذ لم يلتزم الرعايا الأجانب بالقانون الصادر عن قناصلهم ، فكانوا يتركون قطعان الخنازير، ترعى في الغابات المجاورة لأراضي بعض القبائل ، الأمر الذي أثار حفيظة هذه القبائل، واستنكارهم لهذه الحيوانات التي عاثت فسادا في مزارعهم وأفسدت ثمارها[2].

2- ردود فعـــل الأجانـــــب

إن تحايل الأجانب على قرار المنع الذي أصدره السلطان، أدى بهم إلى إنكار وجود الخنزير عندهم وهو ما تفصح عنه مجموعة من المراسلات:

ـــــ فنجد الوثيقة 8 من المحفظة 79[3] تنص على ما يلي:

---

[1] محمد الأمين البزاز، جوانب من الأعمال..، م س، ص 71.

[2] تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى، كلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز بجدة، العدد 6، 1413ه، ص 170.

[3] محافظ تطوان.

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله

محبنا الفقيه الأرضى وأعز ما لدينا الأود الأحضى النائب الأسعد السيد الحاج محمد بن العربي الطريس وفقك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله وبركاته بوجود مولانا دام الله نصره وبعد فغير خاف على سيادتكم بأن صدر الأمر الشريف من سيدنا المقدس لمن كان قبلنا بأن جميع الاجناس الرومية وكل من خالطهم من المسلمين لا يكسب الحلوف ولا يرعاه بإيالتنا لكثرة ضرره بالمسلمين وكثرة تشكيهم لفساده لكل ما يعالجونه من معاشهم حسبما بيدنا الآن الكتاب الشريف بذلك وعليه فأحبك أن تكلم باشدور المذكورين طرته بأن يحوزا حلالفهما الكائن لهما عند اخواننا أولاد اتويجر وعند غيرهم من ايالتنا رفعا للضرر ووفقا للأمر الشريف وان فحسبنا الأعلام وكما أحبك أن تكون على بال من خنيور المذكور الوارد عليك جواب سيدنا الشريف في شأنه غلطا فقد انسبته في كتب لنا لجنس السبنيول وحيث ورد علينا وشافهناه انسب نفسه لجنس الانجليز وقد اعلمناك بذلك خشية التلبس وقلب الحقائق وعلى محبتك دمت بخير والسلام في 5 صفر الخير عام 1313/ 28 يوليوز 1895

التاجر خسيف السبنيولي ادريس الجباس وفقه الله

من:

الحمد لله وحده

صلى الله على سيدنا ونبينا وآله

الى حضرة السفير
حضرة الوزير الجليل



وبعد انه انه لما ارتضاه من سيرك
ومعروفك ايضا سيرنا بعوارفه على
الدوام وكذلك الجري نحوه



مجملها الفقير الازرق وارعى مالديها الاوفى التقارب الاتم عقد الصدر المحاج محجر العبر
العزيز وقفها الله ورعاها وصلاح عليها ورحمة الله وبركاته بعد جزيل وكثير دوام بالصحة
ونعم وبعد وغير خافٍ على فضائلك بلده ضرر الامر الذي يعاني سيدنا المفدى طيب الله كان فيطلقا
بلزوم جميع الاجناس الوقوعية وكل من خالفهم من المسلمين اركب الخلوف واجرعاه بايديهم
كذلك حتى لا يبقى بالمسلمين وكنة تكليم بعضاء لكل عاريا يجونه من قعاقيهم حتما
بيدنا الامر الكتاب الذي يقابلها وعليه فواجب اه تكلم بالصدور المذكور ريثما كتب له بانه
يجوز اجلا بعضا الكلاب لها عند اخوانها واداء التوجه وعند غيرهم واثبات الضرر فعلا الفقر
ووفقا للامر الذي يعاني واتحفنا الاعلام وكما اجتمله ان تكون على بال من حضرة المذكور
الوارد علي جواب سيدنا الذي يعاني شانه غلطا فقد انسبته في كتب لنا بجنيس
النسيوة وحيث ورد علينا وصاحبها انت نبعة بجنيس الانجليز وقد اعلمنا له
بذلك حتى انقلبتم وقلبنا الحقايق وعلى مجتمع دف بخير والسلام في 3 جمادى الخير
عام 1313

ادريس الحسني عفا الله عنه

ARCHIVO HISTÓRICO
TETUAN
الارشيف التاريخي
تطوان

ARCHIVO HISTÓRICO DE PROTECTORADO

1013 جد 5
1895 يوليو 28

كما تنص الوثيقة 140 من المحفظة 36[1] على ما يلي:

الحمد لله وحده

الفقيه العاقل نايب الحضرة الشريفة السيد الحاج بن الحاج العربي الطريس بعد السلام التام والسؤال عن الأحوال محبة أن تكون بخير على الدوام فقد وصلنا كتابكم رقم 17 صفر مخبرا فيه بما تشتكون عمال الغرب بتسريح الخنزير هناك فقد اخبرنا قنصولنا بالعرائش أن الخنزير الذي كان تحت ولاية الصبنيولين خرث ومنويل المشار إليهما باعوه لأحد النجليز ولم يبق لهم شيء في الغرب إلا شيء من ماشية البقر والغنم، وعلى المحبة والسلام في 4 غشت عام 1896.

24 صفر 1314 المنسطر المفوض لدولة اسبانيا قرب الحضرة الشريفة منيوا اوخدا.

[1] محافظ تطوان.

140/36.2

LEGACIÓN DE ESPAÑA
EN
TANGER

Nº. 30

343

140

4732 س

ـــــ اما الوثيقة 158 من المحفظة [1]36 فنصت على ما يلي:

الحمد لله وحده

الفقيه العاقل نايب الحضرة الشريفة السيد الحاج محمد بن محمد اللبادي[2] بعد السلام التام والسؤال عن الأحوال محبة أن تكون بخير على الدوام فقد وافانا مسطوركم تاريخ 22 رمضان بما حصل من الضرر من جانب الخنزير الذي هو منسوب للصبنيوليين انطينوا وللتاجر خبير فقد رفعنا حجة ذلك لقنصولنا بالعرائش لينهي أمره لهما بحوز ما لهما من الخنزير كما ووقع البحث منه على اسم انطنيوا فلم يتعرف باسم هذا الشخص والتاجر خبير ذاكرا له ليس له خنزيرا بالغرب وبهذا أجابنا القنصل وبه اقتضى الجواب لسيادتكم، وعلى المحبة والسلام في 11 مارس عام 1897م/7 شوال 1314ه.

المكلف بأمور دولة اسبانيا بوينطي فرانثيثكو[3].

---

[1] محافظ تطوان.

[2] الحاج محمد اللبادي عمل بدار النيابة وسلك الامانة سنة 1862م، وقد رشحه بركاش للنيابة عنه، قبل تعيين الطريس الذي كان قد أشار على السلطان بتعيينه لما كان يطلب الاعفاء ، وقد تميز بحنكته ودرايته.(مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية، الجزء الاول، م س، ص 417).

[3] فرانثيثكو بوينطي هو ثالث نائب قنصلي وذلك من 1873 إلى 1874، وظل بالرباط إلى ان انتقل إلى الصويرة سنة 1875، وكان مند سنة 1863 مراقبا بالمرسى, (مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863–1894، الجزء الثاني، المطبعة الملكية الرباط، 1987-1407، ص 775).

158/36-2

LEGACION DE ESPAÑA
EN
TANGER

A.°

V.

الجملة نمرة

158

الفقيه العدل نائب المحضر العام بمدينة البيضاء الحاج محمد بن عبد السلام بن الطالب بعد السلام الشقار والسراج عن الاحوال
محبة أن تكون بيده على الدوام مفروضا أنه منظور لم تاريخ 24 رمضان عام احدى وثلاثمائة والف من جانب المحضر العام
من مندوبي للصيغ بين الشيوخ والمتلمين خبير مقرر بمحاجة ذاته المقصر نيابا بالعرائش يقتضي اوامر
بجوزنا لهما المحضر ثمة ووضع امضاءه عند اسم الشيخ اعلم تتعرفا باسم هذا الشخص والشاهد خبيرة الى
له ليسر له خفير ابدا الغرض وبه اقتضى الجواز لسبا تكلم وعلى الجهة والشاهد
الى امارس على 1897 م المكلف بامورة ولة اسبانيا بتيطن سيدنا

Vicente Jamanieto

4751

7 شوال 1314

ففي الوقت الذي كان فيه السلطان يشدد على قرار منع تربية الخنزير بالمغرب وتحريمها، وجدنا مجموعة من الأجانب يتنكرون لوجود الخنزير ضمن قائمة الماشية التي تحت يدهم، وهي محاولة للتملص من الالتزامات القانونية التي اتخذها السلطان بخصوص قرار المنع، حسبما نصت عليه مجموع المراسلات السالفة الذكر، وإذا كانت هذه بعض مواقف المخزن والاجانب فيما يخص تربية الخنزير، وهي مواقف تعمها نوع من الضبابية مما يحتم علينا دراسة رد الفعل الطرف الآخر [الساكنة] والتي عانت من ويلات تربية الخنزير ومن تسلط الأجانب، دون أن تكون السلطة المخزنية منصفة في جبر ضررها، بالإضافة إلى موقف النخبة والفقهاء من هذه الظاهرة الوافدة عليه (تربية الخنزير).

المبحث الثاني : رد الفعل المجتمعي على ظاهرة تربية الخنزير (العامة، النخبة، الفقهاء)

تعددت ردود الفعل المجتمعي تجاه ظاهرة تربية الخنزير الوافدة مع الأجنبي حسب اتجاهات وقناعات الطرف المتدخل داخل المجتمع، وهكذا اقتصرت ردة فعل العامة على مجرد الاقتصاص من أصحاب الخنازير سواء كان بالسرقة أو القتل، أما فئة النخبة والتي كانت تحظى بمركز التوقير والاحترام داخل المجتمع، فلم يتعدى موقفها سوى اللجوء إلى التدرع إلى الله من أجل إزاحة أضرار هذه الظاهرة عن الناس، فيما كان موقف الفقهاء يتسم بنوع من الغموض لكون ظاهرة تربية الخنزير كان تشمل بالأساس الأجانب، لذلك انصبت الاجتهادات فقط على من يقوم برعايتها دون الخوض في أراء فقهية صريحة تخص قرار التحريم أو التحليل.

1-العامة.

في ظل عجز السلطة المخزنية عن وضع حد لتجاوزات الأجانب والأضرار التي تسببت فيها خنازيرهم ، لجأ المغاربة إلى الحلول الذاتية ، فإذا كانت نخبة من العلماء قد عبرت عن استيائها من خلال الخطب ودروس الوعظ فيما يخص مخالطة الأجانب واللجوء إلى حمايتهم، فإن رد فعل العامة من الناس كان عمليا وذلك بتبني سلوك عدواني، تجاوز حدود الدفاع عن النفس ليشمل النهب والسلب بل وصل أحيانا إلى حد ارتكاب جرائم القتل

والتصفية الجسدية في حق الأجانب[1]، وكانت هذه الأفعال بمثابة رد فعل طبيعي ومنطقي أمام تجاوزات الأجانب وضعف السلطة المخزنية.

وهو ما تجسد منذ البدايات الاولى لظهور تربية الخنزير في المغرب، حيث عمد المواطنين المغاربة إلى الاقتصاص من أصحاب هذه القطعان سواء بالقتل أو النهب أو السرقة، وكانت هذه الأعمال بمثابة رفض واستنكار للأنشطة الأجنبي الذي لم يحترم طبيعة البلد الذي استوطن به، وهذا ما أوضحه محمد داوود بقوله " وهذه إحدى القضايا التي كان ضعفاء العقول يقدمون عليها فيستغلها الأجانب لمصالحهم، ويلحق البلاد من ذلك ضرر عظيم والأمر لله .

خديمنا الأرضى الحاج عبد القادر اشعاش، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد وصلنا كتابك أخبرت فيه أنك استرعيت مرارا على نواب الأجناس في عدم تأخر رعاة خنازيرهم التي عندكم إلى غروب الشمس خشية أن يدس لهم الفساد دسيسته ويحرجونكم بها معهم، فإذا بهم تأخروا إلى قرب العشاء، وتعرض لهم الفساد الذين سميت من قبيلة وادراس، وقتلوا واحدا فرنصيصيا وجرحوا آخر، لكون الأحكام لا تنالهم لا هم ولا فساد بني يدر، الذين ضيقوا بقبائل إيالتك ولم يقصروا في الاضرار بهم، وبينت ما فعلوه بأهل بلدكم الذين توجهوا إليهم لرد البقر الذين نهبوه لهم بالثمن، وذكرت أن المسجونين

[1] برحاب عكاشة، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، منشورات جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 1989، ص 122,

المقبوضين على دعوى قتل النصرانيين سرحا بموافقة الطالب محمد بركاش بعد أن أعطيا ضامنا لإحضارهم عند ثبوت شيء عليهم، فأعلم أنا أمرنا عامل طنجة بالقبض على الفساد الذين سميت وزجرهم، ووبخناه على تعاميه عنهم حتى أقدموا على فعل ما لا تحمد لهم به عاقبة إن شاء الله والسلام في 15 جمادى الأولى عام 1280ه[1].

وفي مثل هذه الظروف الحرجة كان المخزن يشتغل قبل كل شيء بصيانة أرواح وممتلكات المقيمين الأجانب واليهود والمحميين، لأنه كان يخشى عواقب إلحاق أضرار بهذه الفئات وتكاليفها السياسية والدبلوماسية والمالية، فضلا عن حملات التشهير في الجرائد الصادرة بطنجة وبالعواصم الأوربية والجزائر[2].

حيث حاول المخزن جاهدا اتخاد التدابير الي يراها ضرورية للتحكم في الانفلات الأمني بالبلاد، فقد كان يوجه تحذيراته بشكل مستمر إلى الدبلوماسيين الأجانب، ليفرضوا على مواطنيهم الالتزام بالقوانين التي تضمن أمنهم، غير أنهم كانوا يتجاهلون تعليمات المخزن الخاصة بأمن الأجانب ، وفي المقابل يحملونه كامل المسؤولية في الأحداث التي يتعرض لها رعاياهم، حتى ولو كان مرتكبوها من الرعايا الأجانب.

[1] محمد داود، تاريخ تطوان، المجلد السادس، 1970، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيلي، مطبعة المهدية 1986، ص 59.

[2] محمد كنبيب، المحميون، م.س، ص 209.

وكان رؤساء البعثات الدبلوماسية يستغلون مثل هذه الأحداث ، لتأكيد تدهور أحوال الأمن بمدينة طنجة، ويطالبوا المخزن بتشديد اجراءات الحراسة فيها لحفظ الأمن وتأمين حياة السكان، متجاهلين دور رعاياهم ومحميهم في انتشار الفوضى.

وهو ما دفع المخزن بسعيه الجاد إلى فرض الأمن، وتحقيق الاستقرار ليقطع الطريق على الأجانب، حتى لا يتدخلوا في شؤونه الداخلية، حيث قام السلطان الحسن الأول سنة 1890 بوضع اجراءات جديدة لإعادة تنظيم الشرطة المحلية والزيادة في عددها، لتكون الحراسة فيها كافية ليتحقق الأمن بطنجة[1]، غير أن اجراءات المخزن كانت تذهب سدى نتيجة خرق واستخفاف الأجانب بكل الإجراءات الاحترازية الأمنية، وهو ما كانت تستغله القوى الأوربية من أجل انتزاع المزيد من الامتيازات لصالحها، ففي سنة 1892 وجه رؤساء البعثات الدبلوماسية مذكرة إلى المخزن يطالبون فيها بتنظيم قوات الشرطة تكون قيادتها إلى قائد أجنبي للقضاء على انعدام الأمن[2].

غير أن معارضة المخزن من جهة وتنافس الوزراء المفوضين من جهة أخرى أدى إلى فشل تلك الاقتراحات[3]، وبقي مشروع تأسيس شرطة محلية تحت إشراف دولي بطنجة، مجرد اقتراح يطرح من حين لآخر للمناقشة، أثناء عقد الاجتماعات الدورية للبعثات

[1] محمد الأمين البزاز، قضية أمن الأوربيين بالمغرب، كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط، العدد 7، 1980، ص 75.

[2] Smith to Salisbury , Mar.28,1892. FO413/17.

[3] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية ..، الجزء الثاني، م س، ص 572.

الدبلوماسية، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي كان يواجهها المغرب بشكل عام، وفي طنجة بشكل خاص خلال نهاية القرن التاسع عشر[1].

2- النخبة

لم يتوقف الأمر عند ردود فعل المخزن اتجاه تربية الخنزير، وإنما شمل الرد أيضا فئات وازنة داخل المجتمع المغربي، ونخص بالذكر هنا نقيب الشرفاء بالدار البيضاء محمد بن الطاهر الامراني من خلال رسالة بعث بها للسلطان المولى الحسن الأول، يشتكي له مما يعانيه من شدائد وأمور " لا يحسن افشاؤها" منها تقول الرسالة مجاورة أعداء الدين الذين يسكنون بجوارها (الدار البيضاء) ولهم بلاد وحرث ومواشيهم كثيرة وفيها ابل وبقر وغنم وخنزير، وهو أكثر المواشي اذاية.

ويضيف أنه كان قد طلب من السلطان أن يمنح له أرضا قريبة من المدينة بدل أخرى كانت بعيدة عنها ، لكنه وقع " فيما أشد من البعد وهو سرح بهائم الروم في زرعه ــ يقول النقيب ــ وجسارة رعاتهم" ولذلك يطلب من السلطان أن يعيد له البلاد الأولى ويريحه من الثانية " المجاورة للروم"، لقد وصل التضييق الي كان يمارسه الاجنبي إلى حد اذاية المشاعر عن طريق التدخل في الحياة اليومية واذاية الحرث بالخنزير وجسارة المخالطين والرعاة التي أصابت نقيب الاشراف نفسه وبالأحرى الفئات التي دونه في التوقير والاحترام[2].

---

[1] الوثائق، المجموعة التاسعة ، م س، الوثيقة 1045،ص 478.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق،2006، صص 23-24.

ان قرار المنع الذي اتخذه السلطان الحسن الأول مند 1877م، هو ما دفع بنقيب الشرفاء إلى مطالبة السلطان بتغير الأرض التي منحت له، تجنبا لأي احتكاك بهذا الأجنبي المتغطرس والذي لم يراعي أية أهمية لتقاليد ومبادئ وأخلاق المجتمع المغربي المسلم، وإن دل هدا على شيء فإنما يدل على كون الثقافة الأوربية كانت عبر تاريخها مشحونة بصورة التعالي على الآخرين بالقدر الدي يجعل ذلك التعالي نوعا من الغطرسة والعنصرية[1].

ويبدو أن رد فعل السكان الذين كانت تعوزهم السلطة المركزية، كان أكثر انسجاما او ثباتا في أوضاع التجأ فيها الأوربيون في البداية إلى الهجوم على الموارد الحيوية والقيم الدينية، لأن العيش إلى جانب النصارى يؤدي بالمسلم إلى مشاهدة المناكر والمحرمات كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وغير ذلك من الآثام[2].

ذلك إن القرن التاسع عشر وما حمله من ميادين الاحتكاك الأوربي بالمغاربة، سعت إلى تغيير تلك النظرة النمطية لهذه الاحتكاكات، والتي كانت ترى فيها انتصارا للحضارة على التوحش، بمجموعة من التصورات الجديدة التي ترتكز على استمرار الثقافة المغربية والمجتمع المغربي، وعلى حضور العقلانية في ردود الفعل المغربي على الغزو الامبريالي، كما أن نسبة كبيرة من الأجانب الذين تدفقوا على المغرب، واستوطنوا به كانوا من المغامرين المعدومين الفارين من بلادهم، وقد أقام معظمهم في أكواخ اقيمت بشكل عشوائي ، مما

[1] سعد اليازغي، مفهوم العقل، مسائل ـ حوارات ـ اشكاليات، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2016، ص 149.
[2] محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين (1822- 1792)، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص 115.

جعل نسبة كبيرة منهم تمارس نشاطات مؤقتة أو أعمال مشبوهة ، كالتهريب أو الدعارة أو احتراف السرقة وتربية الخنزير، مستغلين نظام الامتيازات الذي جعلهم في مأمن من سلطة المخزن و عقابه[1].

3- الفقهاء

إذا كانت بعض القضايا المستحدثة في القرن التاسع عشر، قد عرفت اجتهادات وفتاوي فقهية بخصوصها، من قبل شرب التبغ والمسكرات والخمر، وبيع المسلم أرضه للأجنبي لإقامة الكنائس عليها، فقد اتفقوا على منع ذلك وتحريمه[2]، غير أن ظاهرة تربية الخنزير لم تفصح عن اجتهاد فقهي بخصوصها لانعدام النص الصريح في حكمها، باعتبارها ظاهرة جديدة على المجتمع المغربي، وإذا كان لحم الخنزير محرم بالإجماع فقد جاءت الادلة صريحة بذلك، حيث قرن الله سبحانه وتعالى تحريمه في كل الآيات بتحريم الميتة والدم، فقال تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير"[3]، والمقصود باللحم هو الجزء العضلي الرخو الذي يكسو العظم ويقع بينه وبين الجلد[4]، وقال جل شأنه " قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به"[5]، وقال تعالى " انما حرم عليكم الميتة

---

[1] محمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، مطبعة الشويع، تطوان، 1980، ص 55.

[2] لحسن اليوبي، الفتاوي الفقهية في اهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، 1419ه/1998م، ص 221.

[3] سورة المائدة الاية 4.

[4] حامد عبد القادر، معجم ألفاظ القرآن الكريم، الجزء الخامس، ب. . ط، 1389ه/1979م ص 217.

[5] سورة الانعام الاية 146.

والدم ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم"[1]، وقيل أريد به مسخ الخلقة أو مسخ الاخلاق والافعال على سبيل التشبيه[2] حيث قال الله سبحانه وتعالى في سورة المائدة" من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت[3].

وما ورد في تحريمه من السنة النبوية ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله " إن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها، وحرم الخنزير وثمنه"[4].

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال:" والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما وعدلا، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الحرب، ويفيض المال حتى لا يقبله احد حتى تكون السجدة الواحدة خيرا من الدنيا وما فيها"[5]

وأما الاجماع فقد حكى أكثر من واحد الاجماع على تحريم الخنزير، يقول الامام ابن العربي[6]

" اتفقت الامة على أن لحم الخنزير حرام بجميع اجزائه"، وقال القرطبي في تفسيره " لا خلاف أن جملة الخنزير محرمة إلا الشعر فإنه يجوز الخرازة به".

---

[1] سورة البقرة الاية 172.

[2] معجم الفاظ القرآن الكريم، الجزء الثالث، ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ، 1379ه/1959م، ص 191.

[3] سورة المائدة الأية 60.

[4] اخرجه أبو داود في السنن ص 626 كتاب البيوع باب في ثمن الخمر والميتة رقم 3485 والدارقطني في السنن 389/3 كتاب البيوع رقم 2816.

[5] رواه البخاري في الصحيح ص 854 كتاب أحاديث الانبياء باب نزول عيسى ابن مريم عليه السلام رقم 3448 ومسلم في صحيحه ص 91 كتاب الايمان باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم رقم 242.

[6] ينظر أحكام القرآن 80/1.

والخنزير من الحيوانات التي لا تطهر وإن ذكي أي لا تعمل الذكاة فيه الطهارة، فهو محرم حيا وميتا، يقول القرافي: " الذكاة مطهرة لسائر أجزاء الحيوان لحمه وعظمه وجلده وإن كان مختلفا في إباحة أكله كالحمر والكلاب والسباع على روايتي الاباحة والمنع لإزالة الذكاة الفضلات المستقذرة الموجبة للتجنيس على سائر الوجوه على الحيوان إلا الخنزير[1].

وإذا كان الدليل الشرعي واضح فيما يخص تناول لحم الخنزير، فهذا لم يمنع من الافتاء بمقايضة افتداء اسرى المسلمين بالخنزير، حيث "سئل سيدي العربي الفاسي رحمه الله ، عن أناس يقاطعون على أسرى المسلمين بعدد من الخنازير ، وبشرط الروم على المسلمين أن يكون العدد مقسطا على الايام، وأن اليوم الذي يصطاد فيه جزء من تلك الأجزاء يسمح لهم في الخروج فيه لجلب ما يحتاجون إليه من حطب وربيع واصطياد ونحو ذلك، ثم إن والي الأمر من المسلمين يلزم من تحت طاعته باصطياد الخنزير معه، وأنه إن لم يساعده على ذلك يعاقب بأخذ شيء من ماله ، فهل تجوز هذه العقدة ، أو يجوز بعضها ويفسخ بعضها؟ وهل يجوز الفداء بالطعام أم لا ؟، فأجاب : فداء أسرى المسلمين بالخنزير أجازه العلماء[2].

---

[1] ينظر الذخيرة 165/1 ذكر الشيخ وهبة الدحيلي في الفقه الاسلامي وأدلته 217/1 أراء العلماء في طهارة الحيوان بالذبح وقال أن المشهور عند المالكية أنه إذا ذبح ما لا يؤكل كالسباع وغيرها يطهر لحمه وشحمه وجلده إلا الادمي والخنزير، أما الادمي فلحرمته وكرامته، وأما الخنزير فلنجاسة عينه(ذاته)، لكن قال الصاوي والدردير مشهور المذهب لا تعمل الذكاة في محرم الاكل من حمير وبغال وخيل وكلب وخنزير، أما سباع الوحوش وسباع الطير فتطهر بالدبح، وقال الشافعية والحنابلة لا تؤثر الذكاة في شيء من الحيوان غير المأكول، لأن اثر الذكاة في اباحة اللحم هو الأصل، والجلد تبع للحم، فإن لم تعمل الذكاة في اللحم لم تعمل فيما سواه، كدبح المجوسي أو الدبح غير المشروع ، ولا يقاس الدبح على الدباغ، لكون الدبغ مزيلا للخبث والرطوبات كلها مطيبا للجلد ، والذكاة لا يحصل بها ذلك فلا يستغنى بها عن الدبح.

[2] ابي عيسى سيدي المهدي الوزاني، المعيار الجديد الجامع عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، الجزء الثالث، 1997، صص 48-49.

وإذا كانت ممارسة تربية الخنزير في بدايتها الأولى حكرا على الأوربيين ، فإنهم عملوا على استخدام المغاربة كرعاة لخنازيرهم ، مما أفضى بالفقهاء إلى مقت هذا العمل، ذلك أن المسلم الذي واجرهُ نصراني على بيع سلع، وفيها خمر أو لحمُ خنزير، فإن ذلك حرام لا يجوز، قال الخرشي على قول المختصر– عطفا على المكروه " : – وكراء عبد لكافر"

ما نصه : يعني أنه يُكرهُ للمسلم أن يؤاجر نفسه أو ولده أو عبده المسلم أو دابته لكافر، ومحلها إذا كان المسلم يجوز له ذلك لنفسه كالخياطة والحرث والبناء وما أشبه ذلك[1].

وأما ما لا يجوز للمسلم فِعلهُ لنفسه كعصير الخمر ورعي الخنازير وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز له أن يؤاجر نفسه، وما ذكر معه لكافر قف على آخره فيه والله أعلم[2].

يستفاد من قول الفقيه المهدي الوزاني أنه مُحرم على المسلم أن يشتغل مع النصراني وأن لا يؤجر نفسه أو ولده أو عبده أو ماله لخدمته، وهو ما ذهب إليه الشيخ أبو محمد عبد الحق الغُروِيُّ بقوله: إجارة المُسلِم نفسهُ من نصراني على ثلاثةُ أوجه فإن استأجر نفسهُ في مثل رعاية الخنازير وملء الخمر، وشبهُ ذلك فهذا تُفسخُ إجارتُهُ متى عُثر عليها، وان فات ذلك وقبض الأُجرة تُصُدق بهِ عليهِ فهذا وجه، والوجهُ الثاني أن يستأجِر نفسهُ ــ

[1] الوزاني المهدي أبو عيسى، النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة بالمعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، قابله وصححه الاستاد عمر بن عباد، الجزء 12، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، 1421ه/2000م، ص 427.

[2] نفسه ص 428.

يمتهنُهُ النصراني فيه ــ ويكُون تحت يدِهِ من خدمة ونحوها فهذا يفسخُ متى عُثِر عليهِ فإن فات ذلك لم يُتصدق عليه بالأجرة وضاعت لهُ قال الشيخ أبو محمد صالح "كالزمال"، والثالثُ إذا استأجرهُ في شيء لا يكونُ تحت يدِهِ وامتهانِه مثل حِراسة وقِراض يأخذهُ مِنه يعملُ به فهذا إن نزل مضى بالثمن وصاغت لهُ الأجرة[1].

وقال ابن رشد إجارةُ المسلمِ نفسهُ من النصراني أو اليهودي على أربعةِ أقسام جائزة ومكروهة ومحظورة وحرام، فالجائزةُ أن يعمل لهُ عملا في بيت نفسهِ أو حانوتهِ كالصانع يعمل للناس فلا بأس أن يعمل لهُ كما يعمل للناس من غيرِ أن يستبد بِعملهِ، والمكرُوهةُ أن يستبد بجميع عمله من غيرِ أن يكون تحت يده مُقارضا أو مُساقيا[2].

والمحظور أن يؤاجر نفسهُ منه في عمل يكونُ فيه تحت يدِهِ كأجير الخِدمةِ في بيت هِو اجارةُ المرأة نفسها منه أن تُرضِع له ابنه في بيته و ما شابه ذلك فهذه تُفسخُ وان عُثر عليها فإن فاتت مضت وكانت له الأجرةُ، والحرام أن يؤاجر نفسهُ منهُا ما يحل من عمل الخمر ورعي الخنازير وما أشبه ذلك فهذه تُفسخُ إن عُثر عليها قبل العمل وان فاتت بالعمل تصدقُ بالأجرة على المساكين[3].

إنّ الاحكام الشّرعيّة مبنيّة على اليسر ورفع الحرج ويطلق عليها العلماء "علم أصول الفقه" وهو علم مُختصّ لاستخراج الحكم الشّرعي من الأدلّة الأصلية أو التّبعيّة، كالقرآن

---

[1] العقباني التلمساني ابن عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق علي الشنوفي، ص 167.

[2] نفسه.

[3] العقباني التلمساني ابن عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق علي الشنوفي، ص 167.

والسّنّة والإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب وغيرها، ومن الجدير بالذّكر أنّ هذه الأدلّة البعض منها متّفق عليها، كالقرآن والسّنّة، والبعض الآخر مُختلف فيها، كالعرف والاستحسان، ويُعرّف الحكم الشّرعي على أنّه خطاب الله تعالى المُتعلّق بأفعال العباد، والأحكام الشّرعيّة تنقسم إلى: الفرض والمندوب والمُحرّم والمكروه والمباح، وعلى هذا يُطلق العلماء الأحكام الشّرعيّة على حسب الواقعة استنادًا على معرفة أحوال الأمّة والقواعد الفقهيّة الكبرى، كالضّرر يُزال والضّرورات تُبيح المحظورات، وهذا لا يتأتّى إلّا باستيفاء شروط المُجتهد، على أن يكون عالمًا بقواعد أصول الفقه واللّغة العربيّة ومعرفة أحوال العباد ونحوه، ومن المسائل التي أشكلت على النّاس، الأحكام المُتعلّقة بحيوان الخنزير، وبالضبط تربيته وبيعه للنصارى .

وإذا كانت أجرة راعي الخنزير محرمة ولا يجب أخدها حسب منطوق الفتوى، فإنه يجب مراعاة ظروف القرن التاسع عشر، وما عرفه من تقلبات في الأحوال والممكنات ، وانعكاساتها على أوضاع المغاربة المعيشية، فالتحولات السريعة التي تطرأ على واقع الفلاحين الفقراء المعيشية والثقافية وارتباطهم العضوي بما يحدث في المدن وفي العالم من حولهم يحولهم تدريجيا الى طبقة باحثة عن تغيير واقعها البئيس بشتى الوسائل حتى ولو اقتضى الأمر العمل كرعاة لخنازير الأجانب.

خاتمـــــة

شكلت ظاهرة تربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر مظهرا من المظاهر الاقتصادية الوافدة، فعلى الرغم من قدم العلاقات السياسية والتجارية بين الغرب الأوربي والمغرب منذ العصور التاريخية القديمة، إلا أن الإهتمام الكبير للغرب الاوربي بالمغرب خلال القرن 19م أخد منحى آخر وهذا راجع بالأساس إلى التحولات العميقة التي شهدتها أوروبا منذ مطلع العصور الحديثة واكتملت معالمها مع مطلع القرن 19م، حيث جعلتها قوة امبريالية احتكارية عالمية تتطلع إلى الأسواق والمنافذ الخارجية لإيجاد مشاريع مربحة لها على حساب البلدان الضعيفة، ولم يكن المغرب إلا واحدا من هذه المشاريع الامبريالية.

وفي غمرة هذا التنافس الإمبريالي الأوروبي حول المغرب، تجند المستثمرون الأجانب وفي مقدمتهم الإسبانيين والفرنسين والبريطانيين، من أجل إعادة استكشاف البلاد مدفوعين بنزعة التعالي المنبثقة من المركزية الأوروبية المتقدمة ماديا وعلميا، وكان الجو العام هو أن لأوروبا رسالة حضارية يجب القيام بها داخل المغرب، على الرغم من أن هذه الرسالة كانت تخفي في مضامينها الرئيسة الاستغلال الاقتصادي مهما كانت أنواعه وطرقه.

وبحكم رغبة الإمبريالية الأوربية في جعل اقتصاد المغرب تابعا لدوائر الرأسمالية العالمية فإن استراتيجية تطوير الفلاحة التي اعتمدتها القوى الأجنبية تنطلق من نظرة بلدان الشمال الى دول الجنوب والتي تحكمها نوع من الداروينية الاجتماعية، فنظريات "روستو" حول مراحل اللحاق بالنموذج الصناعي الرأسمالي كانت تنظر للفلاحة على أنها مجرد وسيلة فقط وليس هدفا بحد ذاته.

لقد افرز التدهور المتسارع للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القابلية للاختراق الأجنبي ولجوء القوى الأوربية إلى حماية ومخالطة المغاربة في ترسيخ بنيات نمط الإنتاج الرأسمالي في مجال الإنتاج الفلاحي ومنها تربية الخنزير.

لذلك جاءت معالجتنا لظاهرة تربية الخنزير بالمغرب بوصفها ألية وافدة مع الأجانب، فمن المعلوم أن الخنزير البري كان موجودا بالمغرب مند أزمنة قديمة، إلا أن فكرة تدجينه والاستفادة منه لم تكن مطروحة في مشاريع الأنظمة الاقتصادية المغربية، وهذا راجع

بالأساس إلى المعتقد الديني الاسلامي الذي يحرم تناول أكل لحمه، لكن الظرفية التي عرفها المغرب مند القرن التاسع عشر وخصوصا مند منتصفه، والتي شهدت تزايدا ملفتا للنظر في عدد المستوطنين الأجانب، الذين تقاطروا على المغرب للاستفادة من موارده الطبيعية، واستثمارها في مختلف الأنشطة الفلاحية بما فيها تربية الخنزير، شكلت نقطة حساسة في اقتصاد المغرب عن طريق محاولة الأجانب استغلال الأزمات التي شهدها المغرب خلال الفترة المدروسة، والتي كانت لها أثر تدميري على بعض الأنماط الاقتصادية من خلال فرض سياسة التدخل الأجنبي ، ومن تم خلق ظروف جديدة لمن تمكن من البقاء في السوق عن طريق القيام باستثمارات جديدة وتخلق رواجا اقتصاديا، وهوجدل يفرض أنه في الوقت الذي تتراجع فيه قوة السلطة المخزنية، تظهر فيه قوة الأجانب وبجرأة كافية لتضخيم انفاقها الاستثماري وتنويعه.

إن تناولنا لهذا الموضوع هو تعبير منا على أهميته باعتباره يعالج قضية تهم الاقتصاد والمجتمع المغربي في نفس الآن: الاقتصاد الذي يتحكم فيه منطق الربح مع عدم الاكتراث بالمشروع أو اللامشروع، والمجتمع من خلال التأثير على عادات وتقاليد المغاربة وأنماط أنشطتهم الاقتصادية.

وخلصت هذه الأطروحة التي عنوناها ب " تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية" إلى فكرة أساسية مفادها أن هذا النشاط الفلاحي بالرغم من أنه يدخل في نطاق الأنشطة الفلاحية المحظورة، إلا أنه عرف اتساعا وانتشارا كبيرا إبان القرن التاسع عشر وذلك لاعتبارات عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ الوضعية العامة التي أصبح يعيشها المغرب خلال القرن التاسع عشر، والتي تميزت بالتدخل الأجنبي في الشؤون السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، انطلاقا من مبدأين اثنين: مبدأ القوة ومبدأ المواثيق الدولية التي أفقدت المخزن هيبته وأضحى مكبلا بمواثيق أمضاها سفراؤه.

ـ والعامل الثاني تجلى في تزايد عدد الأجانب المستوطنين بالمغرب، وما خلفه من تغيرات طالت المجتمع المغربي، حيث شكل تواجد الأوربيين بالمدن والقرى المغربية بالغ الأثر على أنماط العيش عند المغاربة الذين تقبلوا بصدر رحب عادات الأجنبي، وعلى ما

يبدو أن المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر كان يمتلك استعدادا نفسيا لكل ما حمله الغرب الأوربي من متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية.

ففي الوقت الذي كان فيه المغرب في حاجة إلى تكريس جميع طاقاته البشرية والاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية، كانت الكوارث الطبيعية تشل قوته وتساهم من الداخل في شل تطوره، وتعميق أثار الضربات التي كان يتلقها من الخارج على يد الرأسمالية الأوربية، والتي حاولت استغلال كل التنازلات التي كان يقدمها السلطان من أجل تمرير مشروعها الاقتصادي المتمثل في تربية الخنزير، وقد أفرزت هذه الظاهرة العديد من المشاكل تداخل فيها ما هو سياسي بما هو اجتماعي واقتصادي، كتب سطورها الأولى الاستيطان الأجنبي بالمغرب وتبلورت من خلال مجموعة من التنازلات والامتيازات التي قدمها المخزن مختارا أو مضطرا إلى الدول الأوربية والتي كان لها دور كبير في استفحال هذه الظاهرة وتطورها.

وقد انطوى هدف تربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر على تسهيل عملية الانغراس الإمبريالي ، وفصل المنتجين المغاربة عن وسائل إنتاجهم التي اعتادوا عليها مند أزمنة غابرة ، ولهذا الغرض كان من اللازم في بداية الأمر تأمين القوى الاجتماعية الداخلية وضمان تعاملها، وهكذا تم اعتماد الأجانب على مخالطين ومحمين من أجل تمرير مشروعهم الاقتصادي، وهو ما منح المرونة في تنزيل المشروع الاقتصادي حتى أصبح مشروعا فلاحيا وتجاريا مربحا، أي مشروعا يحقق الأهداف الرئيسية التي كانت تطمح له المؤسسة الاستيطانية ، وذلك عبر اخراجه من جموده العتيق ثم ادخاله ضمن النشاط العام للحياة الاقتصادية الحديثة.

إن حصيلة رصد وتتبع مختلف المحطات التاريخية، التي مر بها نشاط تربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، تدور في فلك ثنائي أو إزدواجي بمعنى آخر اختزال هذا النشاط باستقرار الأجانب بالمغرب ، وبالامتيازات التي حصلوا عليها من خلال ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، حتى ولو كانت متعارضة من البنية النسقية للاقتصاد المغربي العتيق، والتي ظلت بعيدة عن توظيف التقنيات الحديثة التي عرفتها أوروبا مند القرن الثامن عشر، وذلك من خلال العمل على ادخال بعض الأنماط الانتاج الجديدة في القطاع الفلاحي

سواء الزراعي من خلال التشجيع على القيام بزراعة القطن بالمغرب، أو ممارسة تربية الخنزير في القطاع الحيواني، وهي خلفية ايديولوجية واضحة ومكشوفة، تروم التأكيد على أن المغرب كان يعيش في فوضى تاريخية شاملة، وهذه الفوضى تمثل جزءا عضويا من المغرب، لذلك فهو في حاجة إلى من يقوده ويطور هياكله الاقتصادية ، أي إلى تدخل القوى الأوربية التي تضطلع بمهمة إدخاله في نطاق الحضارة والتمدن.

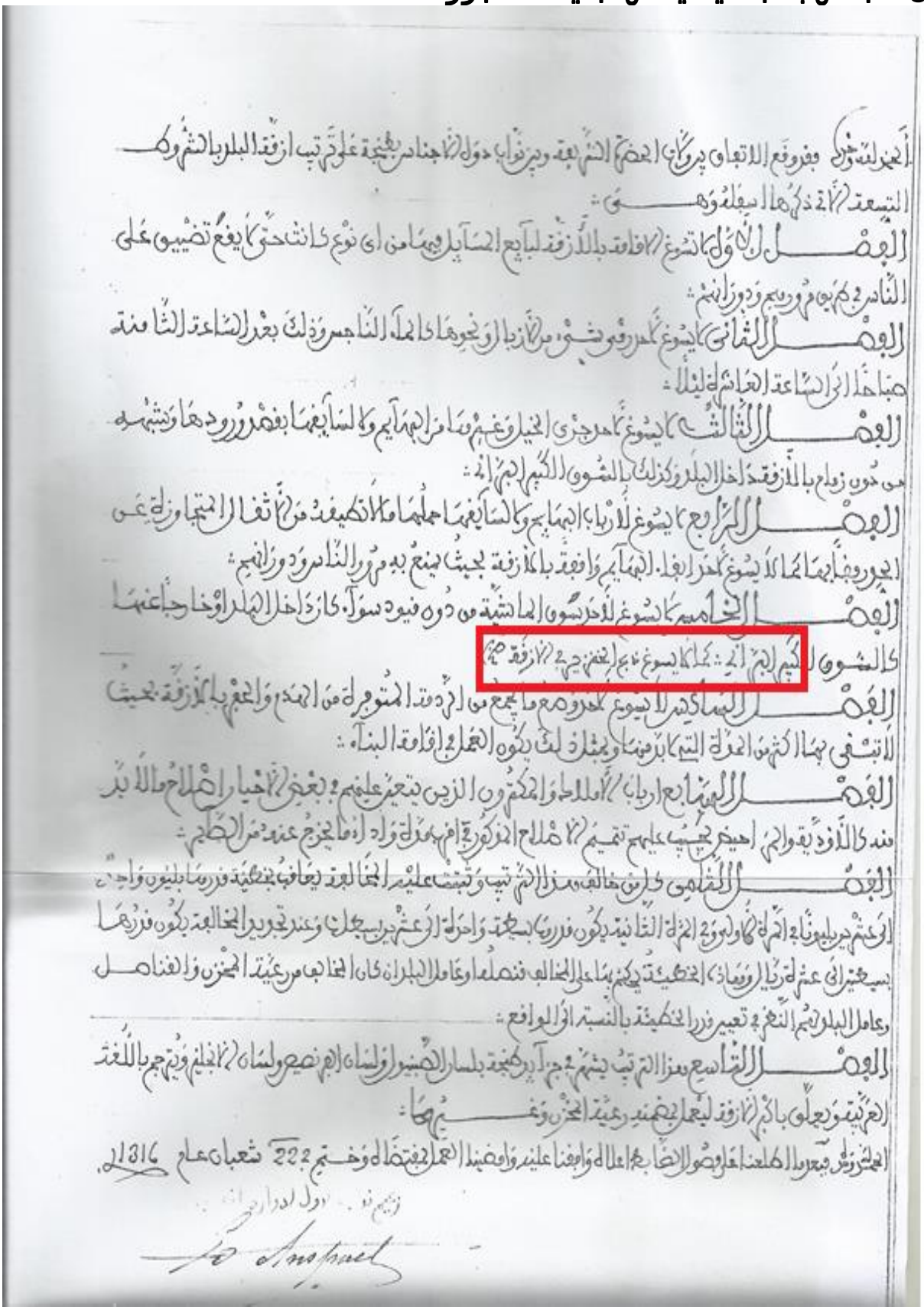
إن ظاهرة تربية الخنزير خلال القرن التاسع عشر هو موضوع متداخل العناصر ومتشعب الجوانب، يلزمه ما يلزمه من حمولة فكرية ومرجعية وثائقية قوية من أجل الإحاطة به خصوصا في الجانب المرتبط بالكرونولوجيا التاريخية التي يستطيع الباحث من خلالها الوقوف على تطور الظاهرة، واستخلاص المتغير من الثابت وهو ما يضفي إضافة نوعية مهمة للموضوع وهذا ما حاولنا إبرازه، ورغم الصعوبات الكبيرة التي صاحبت البحث فلا يعني هذا طمس صفحة من تاريخنا الاقتصادي الذي كان في خدمة المشروع الاستعماري الأجنبي، بل يجب البحث فيه عن الجوانب المضيئة منه والتي سكتت عنها الاسطوغرافيا التقليدية وتطويرها ، لأنه أصبح جزءا من صورتنا في الماضي.

ويبقى لنا في الأخير أن نشير إلى أن الخوض في موضوع اقتصادي واجتماعي بحجم تربية الخنزير في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، من أصعب المواضيع التي يمكن تناولها خصوصا وأنه من المواضيع المستعصية، والتي حملت طابعا شائكا، لما خلقه من مشاكل للمخزن من حيث التصور الديني والأخلاقي، إنه محاولة لإعادة قراءة التاريخ المغربي في أحلك لحظاته، وتحريك الجوانب الخفية فيه، وتفكيك الأسباب المساهمة في تجسيد المنعطف التاريخي الذي عاشه مغرب القرن التاسع عشر، وتجريد الجوانب الغامضة من أهداف الأجانب والتي لا تخضع لأي منطق اقتصادي شرعي.

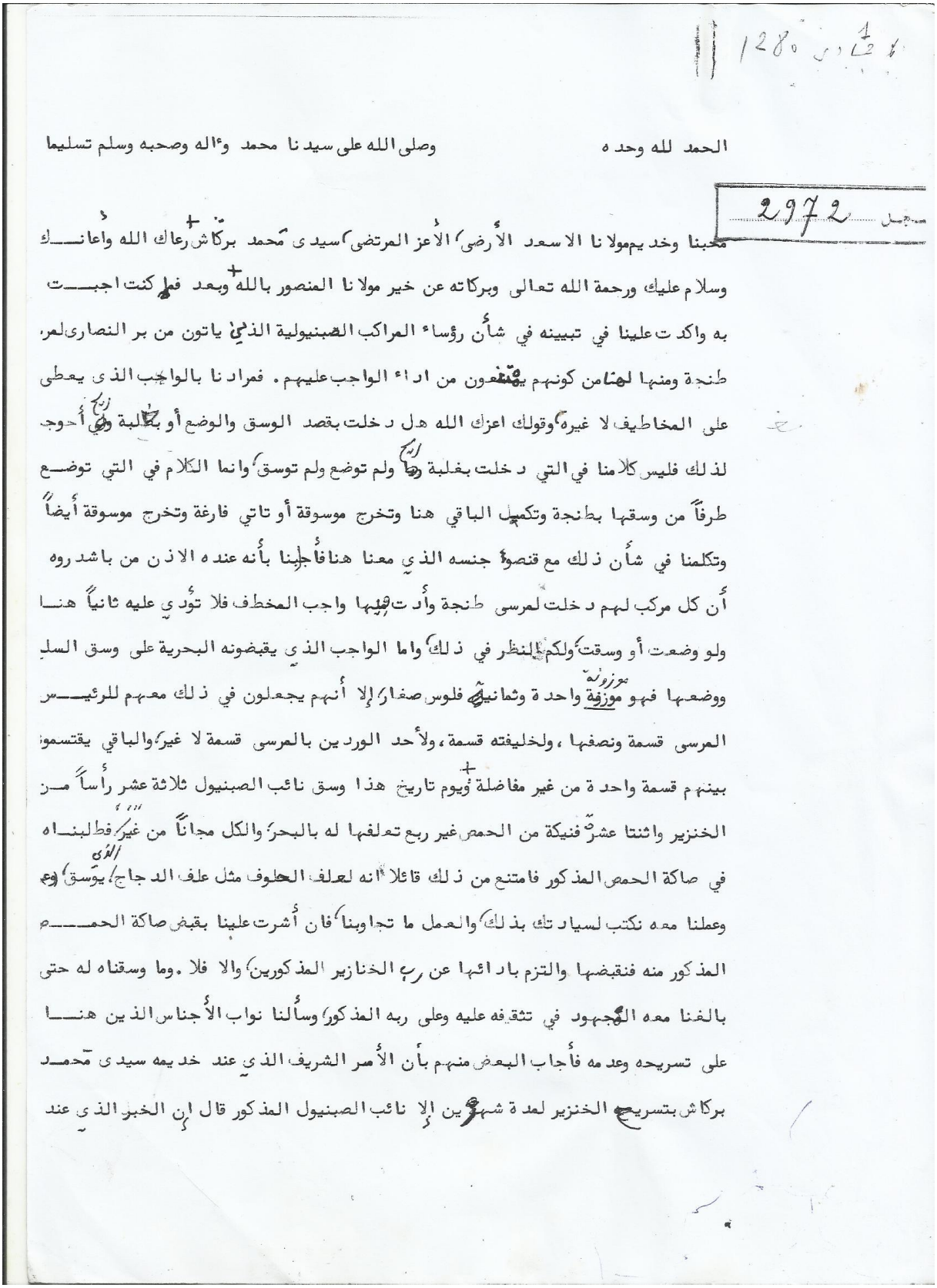
وقد حاولنا رصد أهم الحقائق التاريخية حول هذه الظاهرة، انطلاقا لما توفر بين أيدينا من مادة مرجعية، ونتمنى أن يكون هذا العمل لبنة أساس تمهيدا للمزيد من الأعمال في هذا المجال.

الملاحـــــق

ملحق رقم 1: الشرط الخامس من الاتفاق الموقع بين ولاة الخضرة الشريفة وبين ممثلي دول الأجناس بطنجة فيما يخص تجديدات المجزرة.



ملحق رقم2: مراسلة من عبد الكريم التازي إلى محمد بركاش تتعلق باستغلال وسق الخنزير لتهريب بعض المواد الأخرى.



1280

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

مجمل 2972

محبنا وخديم مولانا الاسعد الأرضى الأعز المرتضى سيدى محمد بركاش رعاك الله وأعانك وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير مولانا المنصور بالله وبعد فلم كنت اجبت به واكدت علينا في تبيينه في شأن رؤساء المراكب الصبنيولية الذين ياتون من بر النصارى لمرسى طنجة ومنها لهنا من كونهم يمتنعون من اداء الواجب عليهم. فمرادنا بالواجب الذى يعطى على المخاطيف لا غير وقولك اعزك الله هل دخلت بقصد الوسق والوضع أو بغلبة وهي أحوج لذلك فليس كلامنا في التي دخلت بغلبة ولم توضع ولم توسق وانما الكلام في التي توضع طرفاً من وسقها بطنجة وتكميل الباقي هنا وتخرج موسوقة أو تاتي فارغة وتخرج موسوقة أيضاً وتكلمنا في شأن ذلك مع قنصوة جنسه الذي معنا هنا فأجابنا بأنه عنده الاذن من باشدروه أن كل مركب لهم دخلت لمرسى طنجة وأدت فيها واجب المخطف فلا تؤدي عليه ثانياً هنا ولو وضعت أو وسقت ولكم النظر في ذلك واما الواجب الذي يقبضونه البحرية على وسق السلع ووضعها فهو موزونة واحدة وثمانية فلوس صغار إلا أنهم يجعلون في ذلك معهم للرئيس المرسى قسمة ونصفها، ولخليفته قسمة، ولأحد الوردين بالمرسى قسمة لا غير والباقي يقتسمونه بينهم قسمة واحدة من غير مفاضلة ويوم تاريخ هذا وسق نائب الصبنيول ثلاثة عشر رأساً من الخنزير واثنتا عشرة فنيكة من الحمص غير ربع تعلفها له بالبحر والكل مجاناً من غير فطلبناه في صاكة الحمص المذكور فامتنع من ذلك قائلا انه لعلف الحلوف مثل علف الدجاج الذى يوسق وعملنا معه نكتب لسيادتك بذلك والعمل ما تجاوبنا فان أشرت علينا بقبض صاكة الحمص المذكور منه فنقبضها والتزم بادائها عن رءوس الخنازير المذكورين والا فلا. وما وسقناه له حتى بالغنا معه المجهود في تثقيفه عليه وعلى ربه المذكور وسألنا نواب الأجناس الذين هنا على تسريحه وعدمه فأجاب البعض منهم بأن الأمر الشريف الذي عند خديمه سيدى محمد بركاش بتسريح الخنزير لمدة شهرين إلا نائب الصبنيول المذكور قال إن الخبر الذي عند

من كبيره وأن الأمر الذى عندك أعزك الله من الدار العالية بالله بتسريحه لمدة من ستة أشهر، وبعد انقضائها يعطى على خنزير اربد وسقه عشرون ريالا، والآن فبينّ لناكم بقي في مدة تسريحه لنكونوا من ذلك على بال إن كان كما ذكر، ويكون في علمك اعزك الله وأننا بعد أن اكتلنا له فنيكات من الحمص المذكور قبيل يوم تاريخه هذا اليوم وتواعد معنا على أن صبيحة يوم تاريخه تنزلوا للديوانة السعيدة نحن والطلبة الذين معنا ونجوزوا له تسعة عشر رأساً من الخنزير، فلما اصبح الصباح المذكور أتى بعدد من ذلك للمرسى، فلما رأى أحد الوردبين بهذا الذى وجده الحال هناك قبل طلوع الشمس اتى مسرعاً إلينا للوقوف على ذلك وإحصائه وتجويره، ففي الحين نزلنا، فلما وصلنا نحن هو والطلبة وجدناه قد وسق ذلك من غير حضور أمين ولا طالب ولا أحد الوردبين، فسألناه عن عدد ذلك فاخبرنا بأن عدد ذلك 13 ... وماكان ينبغي له وسق ذلك إلا بمحضرنا ليلا يتعود ذلك هو أو يقتدى به غيره من ثواب الأجناس، لأن كل واحد منهم يحتج علينا بفعل الآخر، وبهذا نكم الاعلام، وعلى تصرف المحبة والسلام.

في 6 جمادى الأولى عام 1280

محمد وين امنه الله

عبد الكريم التازى لطف الله به.

فهرس الأعلام البشرية:

- أبو الفضل جعفر بن ادريس الكتاني (ص48).
- احمد الحضري (ص 49).
- اكوست لوي فيكطور (ص 76).
- بلير بوطنتير (ص 242).
- بوبكر بن الحاج البشير الغنجاوي (ص 208).
- بيجو (ص 112).
- بيكلار (ص 131).
- جون دريموند هاي (ص 126).
- الحاج محمد اللبادي (ص 255).
- خوسي ديوسدادو اي كاستيو (ص 248).
- سيدي محمد بن عبد الرحمان (ص 171).
- طوماس بيلاوز ريد (ص 44).
- عبد الرحمان بن هشام (ص 111)
- عبد القادر اشعاش (ص 42).
- ف. سوار (ص 240).
- فرانتيتكو بوينطي (ص 255).

- فرانشيسكوا رفائيل فيكيرة (ص 55)
- الكونت طاطنبخ (ص 237).
- محمد الخطيب (ص 127).
- محمد الطريس (ص181).
- محمد بركاش (ص 41).
- محمد بن ابراهيم الدكالي الفاسي (ص 49).
- محمد بن ادريس الجراري (ص 245).
- المولى الحسن الأول (ص 204).
-

فهرسة الجداول والخرائط

-جدول صادرات طنجة من المواد الغذائية الحيوانية ما بين (1872 – 1880م) (ص 65).

-جدول أهم صادرات ميناء الجديدة ما بين 1851 و 1855 (ص 72).

-خريطة أهم المجالات الجغرافية لتربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر (ص 73)

-جدول حجم صادرات المغرب الرئيسية إلى مختلف الدول سنة 1865م. (ص 101)

-جدول أهم صادرات المغرب الفلاحية ما بين 1830 – 1841م بالاف فرنك فرنسي (ص 103).

-جدول تراجع الصادرات المغربية بألاف الفرنك الفرنسي (ص 104).

-جدول عدد المخالطين في اداوكرض سنة 1883م (ص 160).

-جدول بعض محميين الكونت دوشافانياك سنة 1884م (ص 161).

-

البيبلوغرافيا المعتمدة

المصادر والمراجع بالعربية:

- ✓ القران الكريم رواية ورش
- ✓المخطوطات
- ✓مخطوط ك 2720، كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة، الخزانة الوطنية.
- ✓الرهوني أبو العباس أحمد،عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، مخطوط رقم Manus 047،مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء.
- ✓مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بن هشام (من رجب إلى ذي الحجة)،رقم 003/12791026،008،16.
- ✓مديرية الوثائق الملكية بالرباط، رسالة مؤرخة في 29 صفر 1280ه (1863/8/15) من محمد بركاش إلى توماس ريد، محفظة تحمل تاريخ 1280ه ملف شهر صفر.
- ✓ مدرية الوثائق الملكية، وتائق مصورة، منوغرافيات مدن العرائش محفظة 1 (1101 إلى 1283ه)cote- th-030
- ✓مديرية الوثائق الملكية، مونوغرافيات المدن: تطوان، محفظة 3 (1281- 1284) Cote, Th- 59
- ✓مدرية الوثائق الملكية، منوغرافية طنجة (1265-1286/ 1849- 1870)، cote :TH-016
- ✓مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بن هشام (من رجب إلى ذي الحجة)، Cote : A16- 022
- ✓ـ المصادر المخطوطة (المحافظ الموجودة بالمكتبة العامة بتطوان).
- ✓ المحفظة 4: عدد وثائقها 220 وثيقة وهي عبارة عن ظهائر حسنية مؤرخة في 1303ه.
- ✓ المحفظة 5: عدد وثائقها 123 وثيقة وهي عبارة عن ظهائر حسنية مؤرخة في 1304ه.

- ✓ المحفظة 7: عدد وثائقها 187 وثيقة وهي عبارة عن ظهائر حسنية مؤرخة في 1306ه
- ✓ المحفظة 10: عدد وثائقها 196 وثيقة وهي عبارة عن ظهائر حسنية مؤرخة في 1309.
- ✓ المحفظة 36: عددها 232 وثيقة وهي رسائل دبلوماسية بين المغرب واسبانيا 1875 - 1896.
- ✓ المحفظة 37: وعددها 158 وهي رسائل دبلوماسية بين المغرب واسبانيا الصادرات 1290ه/1320ه - الواردات 1897م/1908م.
- ✓ المحفظة 38: وعددها 148وثيقة وهي رسائل فرنسا للمغرب عام 1306 – 1311ه.
- ✓ المحفظة 42: وعددها 181 وثيقة وهي رسائل انجليزية للمغرب سنة 1888– 1891م.
- ✓ المحفظة 43: وعددها 177 وثيقة وهي رسائل انجليزية للمغرب عام 1881–1887م.
- ✓ المحفظة 48: وعددها 182 وثيقة وهي رسائل المانية للمملكة المغربية 1881–1891م.
- ✓ المحفظة 61: وعددها 104 وثيقة وهي رسائل دبلوماسية بين المغرب وبلجيكا وهولندا بتاريخ 1879/1900م.
- ✓ المحفظة 73: وعددها 128 وثيقة وهي رسائل من عموم موظفي المخزن، بدون تاريخ.
- ✓ المحفظة 79: وعددها 138 وثيقة وهي وثائق لعموم موظفي المخزن، بدون تاريخ.
- ✓ المحفظة 94: وعددها 147 وثيقة ، وهي رسائل لعموم موظفي المخزن ، موجهة الى اللبادي 1315ه.
- ✓ المحفظة 96: وعددها 123 وثيقة وهي وثائق لعموم موظفي المخزن، موجهة إلى مختلف خدام المخزن، بدون تاريخ.
- ✓ المحفظة 111: وعددها 78 وثيقة ، بدون عنوان، وبدون تاريخ.

الوثائق الدبلوماسية البريطانية ، مراسلة البعثة البريطانية بطنجة: FO 413

- FO correspondence emanatingfrom the British Legation in Tangier To The Foreign office volumes 17.

✓ الوثائق، المجموعة الرابعة، المطبعة الملكية، الرباط،1977 .
✓ الوثائق، المجموعة الخامس عشر، المطبعة الملكية، الرباط، 2011.

1 ـ ابن زيدان العلوي عبد الرحمان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.
2 ـ أفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير، اطروحات ورسائل، الطبعة الأولى،1408ه/1988م.
3 ـــ الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز للنشر الجامعي، ميديا كوم، المغرب،2003 .
4 ـــ الجعيدي السلوي ادريس، اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار ، حققها عز المغرب معنينو، الطبعة الأولى 2004
5 ـ الحنايشي بلقاسم، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1989.
6 ـــ القبلي محمد، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، مطبعة عكاظ الجديدة، 2012.
7 ـ القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى،2011.
8 ـ المعروفي هاشم، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما اضيف إليها من اخبار آنفا والشاوية عبر العصور، الجزء الأول 1407ه/1987م.
9 ـ المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين (1822- 1792)، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006.

10ـ المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافة ، الجزء الأول، مطبعة الأمنية ، الرباط، الطبعة الأولى ، يناير، 1973.
11- بن الصغير خالد ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرم التاسع عشر(1856 ـ 1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الثانية، 1997.
12ـ بن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1985
13ـ بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880- 1915، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.
14- ـ تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912- 1956، مطابع امبريال، الرباط، 1998.
15ـ ضريف محمد، مؤسسة الزوايا بالمغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، 1992.
16ـ فنيتير المصطفى ، عيسى بن عمر قائدة عبدة 1879- 1914، منشورات البحث والتوثيق والنشر، 2005.
17ـ مساعدية لزهر، نظرية الاغتراب من المنظورين العربي والغربي ، دار الخلدونية، الطبعة 1434ه/2013م.
18ـ هوبزناوم اريك، عصر الثورة في أوربا (1789- 1848)، ترجمة د فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى ، بيروت، 2007.
19ـ ابن زيدان عبد الرحمان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي عمر، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1429ه/2008م.
20ـ ابن زيدان عبد الرحمان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ، 1429ه/2008م.
21ـ ابن زيدان عبد الرحمان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط،1999.

22ـ ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، الطبعة الملكية الرباط، الطبعة الثانية 1405ه/1985م.
23ـ أفا عمر ، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830-1912،مكتبة دار الامان الرباط، الطبعة الأولى، 1426ه/2006م.
24ـ اكنينح العربي، أثر التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (ايت نظير) ، مطبعة انفو برانت، فاس، 2004.
25ـ البزاز محمد الامين، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط،1992م.
26ـ البعثة العلمية بالمغرب، قبائل الشاوية، الجزء الثاني من كتاب الدار البيضاء وقبائل الشاوية، ترجمة نورالدين فردي، أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع، 2015.
27ـ التمسماني خلوق عبد العزيز، الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7.
28ـ التوزاني نعيمة هراج ، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول (1290ـ 1311/ 1873- 1894)، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2013م.
29ـ التوفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 - 1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الثالثة، 1432ه/2011م.
30ـ الحجوي حسن أحمد ، العقل والنقل في الفكر الاصلاحي المغربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.
31ـ الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة (1984- 1910)،حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994م.
32ـ الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 - 1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، د ط.
33ـ الخمليشي عبد العزيز، مديمة الرباط في القرن التاسع عشر (1818 - 1912)، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 1433ه/ 2012م..

34– الدميري كمال الدين محمد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى، ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامة : زكريا بن محمد بن محمود القزويني، طبعة 1992، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
35ـ الدميري كمال الدين محمد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى، ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامة : زكريا بن محمد بن محمود القزويني، طبعة 1992، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
36ـ الرهوني ابو العباس أحمد، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، الجزء الثالث، جمعية تطاوين اسمير، 1424ه/2003م.
37ـ السبتي عبد الأحد، التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج، ملاحظات أولية، ندوة البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات وأطروحات رقم 01 ،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
38ـ الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1995.
39ـ الشاذلي عبد اللطيف، معجم المصطلحات الادارية والالفاظ العامية والاجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية، المطبعة الملكية الرباط، 1428ه/2007م.
40– الشاذلي عبد اللطيف، معجم المصطلحات الادارية والالفاظ العامية والاجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية، المطبعة الملكية، الرباط، 2007.
41ـ الشاذلي عبد اللطيف، نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول اجنبية، الجزء الثاني من سنة 1770م إلى سنة 1863م، المطبعة الملكية الرباط، 1428ه/2007م.
42ـ الشاذلي عبد اللطيف، نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية ودول أجنبية، الجزء الثاني من سنة 1770 م إلى سنة 1863 م، المطبعة الملكية، الرباط 1428 ه 2007 م.
43ـ الصفار محمد، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845- 1846، تحقيق سوزان ميلار، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب ، الرباط، 1995.

44ـ الطويل محمد حجاج ،"من تامسنا إلى الشاوية"، ضمن ندوة "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 77،الرباط، 1999.

45ـ العقباني التلمساني ابن عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق علي الشنوفي.

46ـ العلمي العربي عزيز، الحيوان في تراثنا بين الحقيقة والاسطورة، دار الشؤون الثقافية العلمية، بغداد، 1987، الطبعة الأولى.

47ـ العلوي زين العابدين، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلاطين مولاي الحسن، مولاي عبد العزيز، ومولاي حفيظ، الجزء الأول، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2008.

48ـ الفاسي عبد الإله ، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية العشرين 1830- 1912، منشورات جمعية رباط الفتح، بدون طبعة وبدون تاريخ.

49ـ الفيلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، الجزء الخامس، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى 20 اغسطس 2006.

50ـ القبلي محمد ، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، 2012.

51ـ القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى،2011.

52ـ القدوري عبد المجيد، سفراء مغاربة في أوروبا 1610- 1922 في الوعي بالتفاوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995.

53ـ المخصص لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيدة، دار الكتب العالمية، بلا طبعة.

54ـ المساتي عادل، سوسيولوجية الدولة بالمغرب اسهام جاك بيرك، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة 2010.

55ـ المطلق هند محمد العبد الله المطلق، الامتيازات الاجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، السعودية، 2008.

56ـ الموادن نور الدين، ملامح من الحياة اليومية بوجدة وبواديها خلال القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، رقم 45 سلسلة بحوث ودراسات ، رقم 12، الطبعة الأولى، وجدة،2001.

57ـ المودن عبد الرحمن ، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995.

58ـ الناصري أحمد بن خالد ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997.

59ـ الوزاني ابي عيسى سيدي المهدي، المعيار الجديد الجامع عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، الجزء الثالث، 1997.

60ـ الوزاني المهدي أبو عيسى، النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة بالمعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، قابله وصححه الاستاد عمر بن عباد، الجزء 12، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، 1421ه/2000م.

61ـ اليازغي سعد، مفهوم العقل، مسائل ـ حوارات ـ اشكاليات، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2016.

62ـ اليوبي لحسن، الفتاوي الفقهية في اهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، 1419ه/1998م.

63ـ ب.ج.روجرز، تاريخ العلاقات المغربية الانجليزية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتحقيق ، يونان لبيب رزق، الشركة الجديدة ، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1401ه/1981م.

64ـ برادة ثرية، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 37، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
65ـ بن الصعير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 34، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1997.
66ـ بن الصغير خالد، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800 ـ 1956، النشر العربي الإفريقي، 1991.
67ـ بن الصغير خالد، المغرب في الأرشيف البريطاني، الشركة المغربية للنشر، الدار البيضاء، 1992.
68ـ بن عبود محمد أحمد، مركز الأجانب في مراكش، مطبعة الشويع، تطوان، 1980.
69ـ بن عثمان محمد، الأكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965.
70ـ بناني سميرس لطيفة، الموقف المغربي من تطور الأطماع الأوربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،1982- 1983.
71ـ بوزويتة سمير، قضايا شائكة في تاريخ المغرب تجارة العظام البشرية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس ـ فاس، رقم 24، الطبعة الأولى، 2013- 2014..
72ـ بوسلام محمد بن البشير ، تاريخ قبيلة بني ملال 1854- 1916، جوانب من تاريخ دير الاطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991.
73ـ بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984
74ـ بوشعراء مصطفى، التعريف ببني سعيد السلاويين،ج2، الحاج محمد بنسعيد، اسفاراته ومراسلاته، الرباط 1990.

75ـ بوهليلة ادريس، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13ه/19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، الطبعة الأولى، منشورات الشباك، مطبعة الهداية تطوان 1434ه/2012م.

76ـ بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880- 1912، افريقيا الشرق، 2011.

77ـ جودة حسنين جودة، الجغرافيا المناخية والحيوية مع التطبيق على مناخ ونبات قارات أوروبا وآسيا وافريقيا ومناخ ونبات العالم العربي، الفنية للطباعة والنشر الاسكندرية، مصر، طبعة 1999.

78ـ حامد عبد القادر، معجم ألفاظ القرآن الكريم، الجزء الخامس، ب. . ط، 1389ه/1979م.

79ـ حركات ابراهيم، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009

80ـ حيمر عبد السلام، المغرب الاسلام والحداثة، سلسلة شرفات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.

81ـ داود محمد، تاريخ تطوان، المجلد السادس، 1970، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيلي، مطبعة المهدية ، 1986.

82ـ زرهوني محمد، العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280ه/1863م - 1290/1873)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل 5، 1998.

83ـ ستيوارت.ج، مدينة طنجة الدولية، منشورات جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، 1955، ترجمة محمد زروق، النشر العربي الافريقي، الرباط، 1991.

84ـ سلطان جاسم ، نحو وعي استراتيجي بالتاريخ (الذاكرة التاريخية للأمة)، مؤسسة أم القرى، الطبعة الثالثة، 2007.

85ـ سيمو بهيجة، ايطاليا والحماية القنصلية بالمغرب، مجلة بحوث، العدد الأول، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، 1999.

86ـ شروتر دانييل، تجارة الصويرة : المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب (1844 ـ 1886)، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 1997.

87- عكاشة برحاب، التهريب والحدود في شمال شرق المغرب 1845 ـ 1912، وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب الرباط، رقم 6،1999.

88ـ عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، منشورات جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 1989.

89ـ عمالك أحمد، الحماية القنصلية : نشأتها ، تطورها وعواقبها، ندوة الجامعة الصيفية : المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، 21ـ 31 يونيو ، الجزء 2، مطبعة فضالة، المحمدية، 1989.

90ـ عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، دار الخطابي، الطبعة الأولى 1985.

91ـ عياش جرمان، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1979.

92ـــ عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986/1406.

93ـ عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1406ه/1986م.

94ـ فارس محمد خير، المسألة المغربية 1900- 1912، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961.

95ـ فارس محمد خير، بسمارك و المغرب، التاريخ العربي، العدد 8، الرباط، 1998.

96ـ قدوري عبد المجيد، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2000.

97ـ كروزيه موريس، تاريخ الحضارات العام، المجلد السابع، تعريب يوسف أسعد داغر، فريد م. داغو، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1987.

98ـ كناش شروط الأجناس، رقم المخطوط ، د. 1694،، ميكروفيلم، 1352، المكتبة الوطنية بالرباط.

99ـ كنبيب محمد، المحميون، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، منشورات باب آنفا، الطبعة الأولى، 2011/1432.

100 ـ لوكوف جاك، هل ولدت اوربا في العصر الوسيط؟، تعريب وتقديم د:محمد حناوي و د يوسف نكادي، الطبعة الأولى 2015.

101 ـ محمد سيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1415ه/1994م.

102 ـ معجم الفاظ القرآن الكريم، الجزء الثالث، ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ، 1379ه/1959م.

103 ـ معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)

104 ـ معلمة المغرب، الجزء العاشر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989.

105 ــ معلمة المغرب، الجزء العاشر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989.

106 ـ ميلار سوزان، "صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846)"، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، الرباط، 1995.

107 ـ نهليل محمد، رسائل شريفية، إعداد وتقديم الجيلالي العدناني وعبد الرحيم بنحادة، منشورات كية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة نصوص ووثائق رقم 7، الطبعة الأولى، 2013، أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

108 ـ هاريس مارفن، مقدسات ومحرمات وحروب ألغاز الثقافة، ترجمة أحمد م. أحمد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2017.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

- ✓ Abdallah Laroui, Les Origines Sociales et culturelles du nationalisme marocan, Textes l'appin, Paris, F.maspero, 1977.
- ✓ Aimé Césaire, Discours Sur Le Colonialisme, Présence Africaine, Paris, 1955.
- ✓ Akesbi(N), Benatya(D), El Aoufi(N), Dimensions structurelles de la libéralisation pour l'agriculture et le développement rural, Programme RuralStruc – Phase I, Février 2007
- ✓ Alain Boissy et autre, Émotions et cognition animale, ou comment l'éthologie, cognitive permet d'accéder au monde affectif des animaux de ferme, comptes rendus, Agriculture – Alimentation, Environnement, Volume 99 _ numéro 4.
- ✓ Alfred Bel, La religion musulmane en Berberie, Paris Librairie orientale, Paul Geuthner 1938.
- ✓ Alfred Rambaud, La France Conoloniale, Histoire Géographie Commerce, Armand Colin, Paris, 1888
- ✓ Augustin Mouliéras, Une Tribu Zénète Anti-Musulmane au Maroc, Les Zkara , Ed. Augustin Challamel, Paris, 1905
- ✓ Bernard Luga , Histoire du Maroc des origines à nos jours, Perrin critèrio, Paris,2000
- ✓ Bernard Marius (1847-1911**),** Autour de la méditerranée, les cotes barbaresques, D'Alger A Tanger, paris.
- ✓ Cf. René Marchal, précis de législation financière marocaine, rabat,1948.

- ✓ Charles Peyreigne, Les Influences Européennes Au Maroc, Avant La Conférence D'Algésiras , Toulouse, Ch. Dirion, 1908
- ✓ Coldnoon: Travel Poetics, International Journal of TravelWriting 4.1 (2015)
- ✓ Comptes rendus des séancesde l'Académie d'agriculture de France.
- ✓ Dianteskellyponasik, the system of administered trade as a defensemechanism inpreprotectorate morocco, in international journal of middle eaststudies, publishedby canbridgeuniversitypress, vol 8, n°2, 1977.
- ✓ Domingo Badia, Voyages d'Ali Bey El Abbassi en Afrique et en Asie pendent les années 1803, 1804 , 1805, 1806, et 1807 , tome 1. , Paris, 1814
- ✓ Driss Ben Ali, Le Maroc Précapitaliste Formation Economique et Sociale, Société Marocaine des Editeurs Réunis 3 Rue Ghazza Rabat
- ✓ François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917
- ✓ François Bernard, Le Maroc Economique Et Agricole, Georges Massox, Paris,1917
- ✓ G.G.Gervestus, Introduction A L'Histoire Du Dix-Neuvième Siècle, Librairie Internationale, 1876
- ✓ Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses, Editions, Bulletin de l'enseignement Public du Maroc, janvier 1924

- ✓ Georges Hardy et Paul Aurés ,Choix de leçons de choses, Editions, Bulletin de l'enseignement Public du Maroc, janvier 1924
- ✓ Gustave Babin, Au Maroc en 1912, par les camps et par les villes, Bernard Grasset, Paris, 1912
- ✓ H Hauser, Maurain et benaerts, dans la collection « peuples et civilisations », dulibéralisme à l'impérialisme (1860- 1878), T XVII , paris, 1936 M Beaumont, l'essor industriel et l'impérialisme colonial (1878 -1904), T XVIII,paris,1937.
- ✓ Hoffherr René, L'économie marocaine,Sirey,Paris,1932
- ✓ J.Brignon et Autre, Histoire du Maroc, hatier, 1967.
- ✓ J.Goulvenn Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur, Emile Larose, Paris, 1919
- ✓ J.Goulvenn Le Maroc Les Ressources de ses Régions Sa mise en valeur, Emile Larose, Paris, 1919
- ✓ jacques Savary, dictionnaire universel de commerce, vol I, paris,1748
- ✓ Jamal Hossaini- Hilali, Des Vétérinaires au Maroc Sous le Protectorat Français, Adrar Edition, 1ére Edition,2015
- ✓ Jean Claude Flamant, Histoire De Races Animales ,Histoire De Sociétés Humaines, forums agrobiosciences et société, octobre 2002
- ✓ Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), Tome2, Editions La Porte, Rabat, 1969

- ✓ Jeans louis Miege, Documents d'histoire économique et sociale au XIX siècle**,** Editions du Centre National de la recherche scientifique, Paris, 1969.
- ✓ John Buffa, TravelsThrough The empire of Marocco, IllustratedWith A Map, London,1910
- ✓ Laroui Abdallah, Les Origines Sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912,Ed Centre culturel Arabe, 1993
- ✓ Le Capitaine Girard, Etude Sur Le Maroc, Librairie Militaire, Paris, 1904
- ✓ Léon Godard, Le Maroc Notes D'Un Voyageur (1858-1859), Alger, 1859.
- ✓ Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886
- ✓ Ludovic De Campou, Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886
- ✓ M .Leroy et Chabert, La Vie économique , Commerce maritime du Protectorat, Echos et documents, Revue de la presse Bibliographie France-Maroc, *Revue mensuelle illustrée, N 6.*
- ✓ M. Segonzac, Voyages au Maroc (1899-1901),Annales de Géographie 1903, t 12, n°62.
- ✓ Mahmi Najah, « Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or Historical Fictionalising? »

- ✓ MahmiNajah. « Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or Historical Fictionalising? »Coldnoon: TravelPoetics, International Journal of TravelWriting 4.1 (2015).
- ✓ Maurice De Périgny, Au Maroc Fès, La Capitale Du Nord, ed pierre roger , paris.
- ✓ Maurice De Périgny, Au Maroc Fès, La Capitale Du Nord, ed pierre roger , paris.
- ✓ Michaux Bellaire, Les Impôts marocains, archives marocaines, N1, 1904 .
- ✓ Michel Abitbol, Histoire Du MAROC, Editions Perrin, 2014
- ✓ Miége Jeans louis**,** Le Maroc et l'Europe 1830-1894,Tome2, Edition la porte ,rabat, 1989.
- ✓ Mimoun Hillali , Le passé et le présent de Tanger vus d'ici et d'ailleurs, Focus Sur Tanger : La Ou L'Afrique Et L'Europe Se Rencontrent , Imprimerie Lawne, Rabat,2016
- ✓ Mission Scientifique Du Maroc, Villes et Tribus du Maroc, Casablanca Et Les Chaouia, Tome 2, Ernest Leroux, Paris, 1915
- ✓ Mohamed Laamiri, The Image of Morocco in British, TravelWritings.
- ✓ Mohammed El Ayadi, Hassan Rachik ,MohamedTozy, L'Islam Au Quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Editions Prologues.
- ✓ Mouliéres Auguste, Le Maroc inconnu ,Etude géographique etsociologique **,** Volume 2, Imprimerie D . Heintz,oran, Mars 1899.

- ✓ Nicolas Michel ,Une économie de subsistance, Le Maroc précolonial, Ed Institut Français d'archéologie Orientale, Le caire, 1997
- ✓ Pierre Loti, Morocco, Publisher David Mckay, Philadelphia.
- ✓ Pierre Mallert, Atravers Le Maroc Pacifie, 1 Les Regions De Fes et de Maknes, Les editions coloniales,Paris, 1929.
- ✓ Protectorat De La République Français Au Maroc, Direction De L'Agriculture De Commerce Et De La Colonisation, Paris,1926
- ✓ Raoul Postel, En Tunisie et au Maroc, Librairie Générale De Vulgarisation , Paris.
- ✓ Réginald Kann ,Le Protectorat Marocain Avec 8 Cartes et Croquis, Berger-Levrault, Nancy – Paris- Strasbourg, 1921
- ✓ Réginald Kann ,Le Protectorat Marocain Avec 8 Cartes et Croquis, Berger-Levrault, Nancy – Paris- Strasbourg, 1921.
- ✓ Reginald Rankin, Au Maroc Avec Le Général D'amade, Librairie Plon, Paris, 1909
- ✓ Résidence Générale De La République Française Au Maroc, Villes Et Tribus Du Maroc, Tanger Et Sa Zone, volume VII, Ernest Leroux, Paris, 1921
- ✓ Swearingen,Will,D,MiragesAgraraindreams and deceptions 1912-1986, L,B,Tauris and Coltd, Publishers, London ,1987,
- ✓ Sylvie Daumal, Autrefois I'elevage, L'lnstitut d'elevage et de medecine veterinairedes pays tropicaux,1920-1993,CiRAD, Montpellier 1996

- ✓ Th. Monod, L’Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat
- ✓ Th. Monod, L’Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat
- ✓ Th. Monod, L’Elevage, 1912-1922 La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat, Résidence Générale de la république Française au Maroc, Rabat
- ✓ Walter B Harris, Le Maroc Disparu, librairie plon, Paris
- ✓ Walter B. Harris, Le Maroc Disparu ,anecdotes sur la vie intime de Moulay Hafid , de Moulay Abd El Aziz Et de raissouli, Librairie Plon, Paris

المجلات والمواقع الالكترونية

✓بول باسكون، الفترات الكبرى للقايدية بالمغرب، ترجمة زبيدة بورحيل، المجلة المغربية للاقتصاد والمجتمع، المعهد الجامعي للبحث العلمي، العددان الخامس والسادس 1981.

✓بوشعراء مصطفى، جوانب من المشاكل الدبلوماسية بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد 10، السنة الثالثة، صيف 1986.

✓بهيجة سيمو، ايطاليا والحماية القنصلية بالمغرب، مجلة بحوث، العدد الأول، جامعةالحسن الثاني بالمحمدية، 1999.

✓بوشنتوف لطفي،"تجارة المحظور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (سلعتا الدخان والخمر مثالا") ،ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، الجزء الأول، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب الدار البيضاء، مطبعة فضالة، المحمدية، 1989

✓التمسماني خلوق عبدالعزيز،" الإصلاحات الحضرية الأوربية بطنجة وردود الفعل المغربية"، أيام دراسية حول"الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر "،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، الرباط، أبريل 1983.

✓جريدة السعادة، المغرب، العدد 52 ،ماي 1910

دراسة زينب عبد العزيز: الخنزير في الاسلام:: تحريم ولعنة. المجلة الالكترونية صيد الفوائد، رابط الموقع: http://www.saaid.net/daeyat/zainab/123.htm

✓عبد العزيز التمسماني خلوق، الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم7.

✓عبد العزيز التمسماني خلوق، المجتمع الفحصي في القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة العدد 28، السنة الثامنة 1991.

✓عبد العزيز التمسماني خلوق، تسلط الأجانب والمحميين على العقارات في مغرب القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة، العدد 22، ربيع 1989

✓عبد الوهاب بن منصور، " أوربا وقضية حرية التدين في المغرب"، الاكاديمية، العدد 16، 1999.

✓خالد بن الصغير، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800 ـ 1956،النشر العربي الإفريقي، 1991.

✓علال ركوك، التدخل الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر وأثاره على نظام الاستهلاك لدى المغاربة، مجلة أمل،العدد16،السنة السادسة،1999

✓عمر آفا، مشكلة النقود ومحاولات الاصلاح في مغرب القرن 19، ضمن ندوة الإصلاح.

✓عياش جرمان و آخرون، مجلة تاريخ المغرب، جمعية الامتداد الثقافي، العدد 3، الدار البيضاء، ب.س.ن ـ أحمد التوفيق، "الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، ايام دراسية حول " الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب الرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1986.

✓الحارثي تركي عجلان، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الملك عبد العزيز كلية الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 6، 1993.

✓ اندري بورغيير، الأنتروبولوجيا التاريخية، ترجمة محمد حبيدة، مجلة أمل، العدد الخامس السنة ا لثانية،1994.

✓بوشعراء مصطفى، جوانب من المشاكل الدبلوماسية بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد 10، السنة الثالثة، صيف 1986.

✓تركي عجلان الحارتي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى، مجلة كلية الآداب، العدد 6، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 1413.

✓خلوق عبد العزيز التمسماني، الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة، مجلة دار النيابة، العدد1، يناير 1984.

✓عبد العزيز التمسماني خلوق، المجتمع الفحصي في القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة العدد 28، السنة الثامنة 1991.

✓عبد العزيز خلوق التمسماني، التدخل الأجنبي في التشريع الجمركي في مغرب القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة ، العدد 3،السنة الأولى، صيف 1984

✓ لطيفة سميرس، المعاهدة اللامتكافئة في القرن التاسع عشرالمغرب – نموذجا مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله– العدد العاشر1989.

✓ محمد الأمين البزاز، قضية أمن الأوربيين بالمغرب، كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط، العدد 7، 1980.

✓مصطفى بوشعراء، السفارات المغربية في القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة، العدد الثالث، السنة الأولى، صيف 1984.

✓جاك كايي، تفاصيل حول التجارة المغربية منذ قرن مضى، النشرة الاقتصادية والاجتماعية، عدد 45، 1950.

✓ عبد العزيز التمسماني خلوق، المجتمع الفحصي في القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة العدد 28، السنة الثامنة 1991.

1. Carle Georges. Notes sur l'Agriculture au Maroc.. In: Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale, 5e année bulletin n°45, 31 mai 1925
2. E.B. et J.-N. Ferrié, « Cochon »Encyclopédie berbère ,http://encyclopedieberbere.revues.org/2300
3. G .Lazarev, Aspects Du Capitalisme Agraire Au Maroc Avant Le Protectorat
4. Jean Claude Flamant, Histoire De Races Animales ,Histoire De Sociétés Humaines, forums agro biosciences et société, octobre

2002 Léon Godard, Le Maroc Notes D'Un Voyageur (1858-1859), Alger, 1859

5. M .Leroy et Chabert, La Vie économique , Commerce maritime du Protectorat, Echos et documents, Revue de la presse Bibliographie France-MAROC, *Revue mensuelle illustrée, N 6*
6. M. Claudon ,L'Elevage en Chaouia-Sud,Revue Mensuelle Illustrée d'Informations Marocaines, Fondateur: François Berger, (1882- 1933),
7. M. Segonzac, Voyages au Maroc (1899-1901),Annales de Géographie 1903, t 12, n°62.
8. NajahMahmi, Travelling Morocco in the 19th and 20th Centuries: History or HistoricalFictionalising?, The International Quarterly of Travelogy, <<http://www.coldnoon.com>>,
9. Vernet Robert, Recherches sur la production et circulation des céréales dans le Maghreb médiéval, Revue D'histoire et de civilisation du Maghreb N13, janvier 1976, Société Historique Algérienne, S.N.E.D, Alger
10. Le protectorat espagnol au Maroc entre "fraternalisme" et colonialisme. Par Mimoun AZIZA Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Université Moulay Ismail de Meknès - http://www.sebtamlilya.net/aziza1.html
11. M. Claudon, L'Elevage en Chaouia-Sud, Revue Mensuelle Illustrée d'Informations Marocaines, Fondateur: François BERGER (1882-1933),

12. M .Leroy et Chabert, La Vie économique , Commerce maritime du Protectorat, Echos et documents, Revue de la presse Bibliographie France-MAROC, Revue mensuelle illustrée, N 6.
13. Le protectorat espagnol au Maroc entre "fraternalisme" et colonialisme. Par Mimoun AZIZA Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Université Moulay Ismail de Meknès http://www.sebtamlilya.net/aziza1.html

✓ المجلة الالكترونية صيد الفوائد، رابط الموقع:
http://www.saaid.net/daeyat/zainab/123.htm

✓ مجلة تاريخ المغرب: عدد مزدوج 7- 8 ، ملف عن النقود في تاريخ المغرب،

✓ المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، 2010، مجلة عالم الفكر المجلد 38 العدد3 باريس.

✓ الموسوعة الفقهية الكويتية: خنزير، ص187 وما بعدها، الموقع نداء المسلمين، الرابط:al-eman.com.

الفهرس

مقدمـــــــــــة 2

الباب الأول : الاطار المفاهيمي والجغرافي لتربية الخنزير بمغرب القرن 19 22

الفصل الأول: المحددات المفاهيمية والتاريخية لتربية الخنزير بالمغرب 26

1ـــ التعريـــــــــف 28

2ـــ أنـــــــواع الخنازيـــــــر 30

3 ـــ التمثلات الرمزيـــة للخنزيـــــــر 34

4 ـــ تدجيـــــن الخنزيـــــــر 36

5 ـــ نظامـــه الغذائـــــي 39

1- تربية الخنزير قبل الاتفاق المؤطر 41

2-الاتفـــــــاق المنظـــــم لتربيـــــة الخنزيـــــر 49

3- استفحـــــال تربيـــــة الخنزيـــــــر 56

الفصل الثاني :الإطار الجغرافي لتربية الخنزير بمغرب القرن التاسع عشر 60

المبحث الأول: المجالات الجغرافية لتربية الخنزير بالمغرب خلال القرن التاسع عشر 62

1- طنجة: 62

3- العرائش: 69

4-الرباط: 70

5-الدار البيضاء: 71

6- الجديدة: 73
المبحث الثاني: واقع الفلاحة المغربية في مغرب القرن التاسع عشر 76
1-النشاط الزراعي 77
1-1-المنتوجـات الزراعيـــــة و مجالاتهـا 77
1-2-البنيـــــــة العقاريـــــــة 81
2-تربية الحيوانات بالمغرب: 84
2-1أهميـة تربيـــــة الحيوانـــات 85
2-2-طريقـــة ادارة تربيـــة الحيوانـات 87
2-3- تربيـة الخنزيـــر بالمغـــــرب 93
3-تربيـــة الحيوانـــات ودورهـــا فـــي المبـــادلات التجاريـة..... 99
المبحـــــث الأول: الأسبـــاب الداخليـــة..... 110
1-ضعف السلطة المخزنية 110
2- العجـــز المالـــــــي..... 116
المبحـــــث الثانـــــي: الاسبـــاب الخارجيـــــــة..... 121
1- المعاهدات اللامتكافئة بين المغرب والقوى الاوروبية خلال القرن 19م..... 121
1ـ1 المعاهدة المغربية ـ الانجليزية 9 دجنبر 1856 124
1-2ـــ المعاهدة المغربية ـــ الاسبانية 20 نونبر 1861م 128
1-3ـــ المعاهدة المغربية ـــ الفرنسية 19 غشت 1863م 131
2- الوجـــــــود الأجنبـــــــي بالمغـــــــرب 135
2-1-البدايات الأولى للاستيطان الأجنبي بالمغرب 135
2-2-تصاعد المد الأجنبي بالمغرب..... 136

الباب الثاني : 150
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتربية الخنزير 150
الفصل الأول: تربية الخنزير و نظام المخالطات الفلاحية..... 153
المبحـــــث الأول: أساليـــــب المخالطة ومجالاتهـــــا. 155
1-تداعيـــــــات نظـــــام المخالطـــة 158
2- نظـــــــام المخالطـــــة وتربيـــــــة الخنزيـــــــر 163
3- المخالطات و الضريبة الفلاحية: 170
المبحث الثاني : الخنزيـــــــــر ومالية المخزن 175
1-مـــــــوارد بيـــــــت المـــــــــال 176
2-تربيـــــــة الخنزيـــــــر وتراجـــــــع مـــوارد الدولـــة 177
3-وســـــق الخنزيـــــر والتملـــــص مـــــن الالتزامـــــات المخزنيـــة..... 179
4-تسويـــــة المخـــــزن لمشاكـــــل الخنزيـــــر 182
الفصل الثانـــــــي: الانعكاسات الاجتماعية لتربية الخنزير بالمغرب 193
المبحـــــث الأول : الحمايـــــة القنصليـــــة وتربيـــــة الخنزيـــــر 200
1- استفحـــــــال ظاهـــــــرة الحمايـــــة القنصليـــــــة 201
2- تسويـــــــة معضلـــــــــة الحمايـــــــة القنصلية 205
3- تداعيـــــات الحمايـــــــة القنصليـــة 208
المبحـــــث الثانـــــي : المشاكـــــل التـــــي احدثتهـــــا تربية الخنزير 215
1-مدينـــــة العرائـــــــش ومشاكـــــــل تربيـــــة الخنزيـــــر بها 216
2-الجاليـــــة البريطانيـــــــة ومشاكـــــــل تربيـــــة الخنزيـــــر بطنجة 230
3-منطقـــــة الغـــــرب ومشاكـــــــل تربيـــــة الخنزيـــــر بهـــــا 233

4-الجاليـــــة الالمانيـــــــة ومشاكـــــل تربيـــــة الخنزيـــــــر 237

5-فرنســـــا وتربيـــــة الخنزيـــــــر بالمغـــــــــرب 240

الفصل الثالث: تربية الخنزير بين جدلية القبول والرفض 245

المبحث الأول: رد فعل المخزن اتجاه تربية الخنزير. 246

1- تربيـــــة الخنزيـــــر وقـــــرار المنـــــــع. 246

2- ردود فعـــــل الأجانـــــــب 251

المبحث الثاني : رد الفعل المجتمعي على ظاهرة تربية الخنزير (العامة، النخبة، الفقهاء) 259

1-العامة. 259

2- النخبة 263

3- الفقهاء 265

خاتمـــــــــــــة 271

الملاحـــــــــــق 275

فهرس الأعلام البشرية: 279

فهرسة الجداول والخرائط 281

البيبلوغرافيا المعتمدة 282